

# اتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة

العدد 541 - عدد كانون الأول / ديسمبر 2025  
[www.uabonline.org](http://www.uabonline.org)

المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت  
الاستقرار يجذب الاستثمار ويشجع المصارف على تمويل الاعمار



علاء عريقات

الرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي التجاري - دولة الإمارات  
«الشخصية المصرافية العربية لعام 2025»

«الملتقى السنوي لمدراء الامتثال في المصارف العربية» في شرم الشيخ  
التكنولوجيا القاسم المشترك للجرائم المالية

■ تقرير: البنك المركزي الأوروبي يحدّر من صدمات مقبلة «غير مسبوقة»

■ تقرير: المصارف الإماراتية الأولى عربياً بحجم الموجودات

■ تقرير: التحولات في النظام المالي العالمي



# Confidence in every transaction.

Providing you with trusted and secure banking solutions.



Call +974 4440 7777 or visit [qnb.com](http://qnb.com)

# السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والأمين العام



د. جوزف طربا  
رئيس اللجنة التنفيذية  
(لبنان)



محمد اتربي  
رئيس مجلس الإدارة  
(مصر)



زياد خلف عبد  
نائب رئيس مجلس الإدارة  
(العراق)



د. وسام حسن فتوح  
الأمين العام



عبد المحسن الفارسي  
نائب رئيس مجلس الإدارة  
(المملكة العربية السعودية)



باسم السالم  
(الأردن)



عبد الله مبارك آل خليفة  
(قطر)



عثمان بن جلون  
(المغرب)



سليمان عيسى العزابي  
(ليبيا)



الشيخ محمد الجراح الصباح  
(الكويت)



د. أحمد علي عمر بن سنكر  
(اليمن)



تاجي غندري  
(تونس)



مصطفى الخلفاوي  
(الإمارات العربية المتحدة)



د. ياسر الشريفي  
(البحرين)



وليد بن خميس الحشار  
(سلطنة عمان)



فادي جليلاتي  
(سوريا)



الحنشي ولد محمد صالح  
(موريتانيا)



أحمد حميده الديب  
(الأردن)



عباس عبداللة عباس  
(السودان)



محمود الشوا  
(فلسطين)



صندوق النقد العربي  
(بصفة مراقب)



الجزائر



يوسف بن هندة  
(المصارف المشتركة)

# المحتويات

## كلمة العدد

7

المصارف العربية في العام 2026 بين تمويل التنمية والإستثمار في الإعمار

## موضع الغلاف



- المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت «الإستثمار في الإعمار ودور المصارف» 8  
جلسات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت 25  
حفل إستقبال و لقاءات ثنائية لكتاب الشخصيات الرسمية والمصرفية في المؤتمر المصرفي 30  
إتحاد المصارف العربية يكرّم الدكتور عدنان آل إسماعيل ممثل دولة الإمارات 37  
في الإتحاد الدولي للمصرفين العرب 37  
تكريم المصارف والمؤسسات المالية العربية الراعية للمؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 38  
على هامش المؤتمر المصرفي العربي السنوي إجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية 41  
محمد الإتربي لـ CNBC عربية: عودة المؤتمرات إلى لبنان تعكس تحسناً في الوضع السياسي والأمني 43  
افتتاح أعمال «الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية» في شرم الشيخ 45  
تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية النصف الأول من العام 2025 66  
التحولات في النظام المالي العالمي موجة من القلق 70  
البنك المركزي الأوروبي يُحذّر من صدمات مقبلة «غير مسبوقة» 75  
محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله في الاجتماع السنوي العشرين حول الإستقرار المالي 80

**رئيس مجلس الإدارة**  
**السيد محمد الإتربي**

**الأمين العام**  
**د. وسام فتوح**

- الأبحاث والتقارير  
37 تريليون دولار إجمالي الدين الفيدرالي للولايات المتحدة 88  
التحول الرقمي في لبنان: ضرورة إصلاحية نحو التعافي الاقتصادي 95  
فرص وتحديات إقتصادية أمام لبنان في العام 2026 بسبب عدم اليقين السياسي والأمني 97  
الدرهم الرقمي الإماراتي: ولادة إقتصاد نقدی ذكي في المنطقة 102

## نشاطات الاتحاد

- ورشتان لإتحاد المصارف العربية في دولة الكويت ومصر 108

## منتديات

- د. وسام فتوح الأمين العام شارك في القمة الاقتصادية السادسة بين الدول العربية وفرنسا في باريس 61  
مؤتمر بيروت «1 62  
المنتدى العالمي الأول BEYOND PROFIT في الرياض 104

**الاشتراك:** للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أمريكي

**الراسلات:** ص.ب: 2416-11 / بيروت - لبنان / هاتف: +961 1 377800

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

## أخبار اقتصادية



## الأبحاث والدراسات



## موضوع الغلاف



### أخبار مصرية

- 81 محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله: النظام المالي العالمي يشهد مرحلة دقيقة  
84 محافظ مصرف البحرين المركزي: التحول الرقمي عنصر أساسى لتعزيز الاستقرار المالي  
85 «قطر المركزي»: 2.13 تريليون ريال حجم أصول البنوك  
86 «المركزي العراقي» يكشف تطمينات في خطة الإصلاحات المصرفية  
110 «الإعتماد اللبناني» يُطلق خدمة Google Pay على جميع بطاقاته عبر منصته  
111 البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBR يقرض «الأهلي المصري»  
112 بنك مصر يقود تحالفاً مصرياً مع QNB مصر وبنك أبو ظبي التجاري مصر وبنك الإسكندرية ومدينـك  
114 بنك القاهرة يحصل على جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية  
115 QNB ينال جائزة «التحول الرقمي» إعترافاً بريادته الرقمية في قطاع المشتريات  
117 إرتقاء موجودات بنك قطر الدولي الإسلامي في أيلول/ سبتمبر 2025  
119 إرتقاء جميع مؤشرات ربحية بنك الكويت الدولي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2025  
120 البنك العربي الإسلامي الدولي أفضل بنك إسلامي في الأردن والخدمات المصرفية الرقمية 2025  
125 مصرف الجمهورية - ليبيا يُحدّر من تطبيق مزيف ينتحل إسمه وشعاره  
125 بنك قناة السويس يغيّر علامته التجارية  
127 البنك الإسلامي الأردني يحصد جوائز مرموقة لعام 2025  
129 جمعية المصارف العرب في لندن تمنح رندة الصادق جائزة «الإسهامات المتميزة في القطاع المصرفي العربي لعام 2025»  
130 صندوق النقد الدولي: لبنان يحافظ على ثانٍ أعلى إنتشار للفروع المصرفية عربياً  
131 «الدوره الفائقة للعملات المستقرة» وإمكانية إعادة هيكلة القطاع المصرفي العالمي

### أخبار اقتصادية

- 65 خطة الحكومة اللبنانية لآلية إسترجاع الودائع: 100 ألف دولار نقداً وسندات طويلة الأجل  
134 لإمارات والسعودية إستحوذنا على 74 % من إجمالي الإصدارات في المنطقة  
136 الخليج في الصدارة: خمس دول خليجية تقود العالم في القوة الشرائية لعام 2025  
137 السعودية... رخْم للتمويل التنموي قائم على التنوع والإستدامة  
140 السعودية تقر ميزانية 2026: «حصافة مالية» في قلب المرحلة الثالثة لـ «رؤية 2030»  
140 كيف أصبح الخليج ملزاً للإستثمارات الآسيوية؟  
141 «جي بي مورغان»: الإمارات ستصبح مركزاً عالمياً للذكاء الإصطناعي في العام 2031

## منتديات



## نشاطات الاتحاد



## أخبار مصرية





البنك  
الاهلي  
NBE  
SME

# SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW **AL AHLY BUSINESS**



15011

THE FASTEST AND EASIEST FINANCING  
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS



البنك الأهلي المصري  
NATIONAL BANK OF EGYPT

TERMS & CONDITIONS APPLY.  
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE

Tax Number 200-000-642

## المصارف العربية في العام 2026 بين تمويل التنمية والإستثمار في الإعمار

لا شك في أن فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية هي أكثر من 100 مليار دولار سنوياً، وتمثل هذه الفجوة التمويلية الكبيرة حاجزاً صعباً أمام تحقيق التنمية المستدامة، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى وضع حلول تمويل مبتكرة وإنزامات مالية أقوى. كما أن معالجة هذا العجز المالي أمر بالغ الأهمية، لأنه يؤثّر على قطاعات مختلفة بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية وحماية البيئة.

وعليه، فإن أحد السبل الحاسمة لتسريع التقدم نحو التنمية المستدامة هو حشد الموارد المالية، وضمان تخصيصها بشكل فعال في المجالات التي تحتاج إليها أكثر من غيرها. علماً أن إتحاد المصارف العربية، كان قد قدم بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إيسكوا)، الإنتراماً خلال قمة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك في سبتمبر/أيلول 2023، لتشجيع المصارف والمؤسسات المالية العربية على تسريع ودعم تمويل أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية الـ 22 الأعضاء لدى الإتحاد في حلول العام 2030.



د. سامي فتوح  
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

في هذا الوقت، ذكرنا إنعقاد المؤتمر المصرف العربي السنوي للعام 2025 في العاصمة اللبنانية بيروت مؤخراً، تحت عنوان: «الاستثمار في الإعمار ودور المصارف»، بأهمية الاستثمار في الإعمار ومشاركة رجال الأعمال والمستثمرين والرياديين في تنمية البلدان العربية ولا سيما تلك التي شهدت أعمال عنف وتدمر، مما يدعو إلى الإسراع في إعمارها وإستعادة دورها الاقتصادي والمصرفي الرائد في المنطقة. علماً أن المؤتمر المصرف العربي كان قد وجه رسائل ثقة عربية في هذا الإتجاه، من خلال ما جمعه من قيادات مالية ومصرفية رفيعة المستوى.

وقد شكل إنعقاد المؤتمر المصرف العربي السنوي في بيروت، بعد غياب عنها لأربع سنوات، بارقةأمل فعلية، وتاكيداً على محبة الأشقاء العرب للبنان، وعلى رغبتهم في رؤية هذا البلد يعود مركزاً مالياً نابضاً بالحياة، ورسالة أمل للعرب والعالم، ودليلاً على تجدد الثقة العربية بدور لبنان.

في السياق عينه، يشكل دور القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية، وفي آفاق الاستثمار في الإعمار في المنطقة، إنسجاماً كلياً مع توجهات البنك وصندوق النقد الدوليين، إلى جانب الدور الإستراتيجي للمصارف في تمويل القطاعات الإنتاجية والسياحية والصناعية والزراعية، في ظل التحولات الواضحة التي تشهدها المنطقة، ومن بينها تراجع موارد تمويل الإرهاب في دول مثل سوريا ولبنان والعراق، مع إستمرار تحديات الاقتصاد النقدي واستخدام أصول عالية القيمة في غسل الأموال.

علماً أنه لن يكتمل تجفيف منابع تمويل الإرهاب إلا بإصلاح مصافي شامل يتجاوز الإمثال التقليدي إلى بناء هيكل حوكمة قادرة على قيادة التكامل والنمو. وقد سبقت الإشارة إلى أن إتحاد المصارف العربية كان قد لعب دوراً محورياً في تعزيز الإصلاحات المصرفية والشمول المالي، مع توضيح واقع القطاع المصرفي في دول عربية عدّة، منها العراق، سوريا، لبنان، واليمن، رغم تفاوت مستويات الإصلاح ومدى الالتزام بمعايير الإمثال الدولية.

في المحصلة، نحن أمام مرحلة حاسمة تتطلب عزيمة مشتركة وتعاوناً عربياً متكاملاً، لضمان بيئة مالية شفافة وقادرة على المنافسة العالمية، وقد باتت الحاجة ملحة لتنمية الإقتصادات العربية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، في ظل ظهور تقنيات حديثة مثل «البلوكتشين» وخدمات التحول الرقمي، مع التأكيد على ضرورة إخضاعها لإطار تنظيمي منسق.

**تحت رعاية الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون  
المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت**

**«الاستثمار في الاعمار ودور المصارف»**

**الاستقرار في المنطقة يجذب الاستثمارات ويشجع المصارف على تمويل الاعمار**



مقدم الحضور الرسمي في افتتاح أعمال المؤتمر

شكل إنعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في العاصمة اللبنانية بيروت، بعنوان «الاستثمار في الاعمار ودور المصارف»، تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون، ممثلاً بمعالي وزير المالية اللبناني ياسين جابر، ونظمته إتحاد المصارف العربية على مدار يومين، بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية مصارف لبنان، تحدياً لإتحاد المصارف العربية كما للمنطقة العربية، والتي شهدت مؤخراً خلال العقود الماضيين سلسلة من الحروب والصراعات، تركت آثاراً مدمرة على الاقتصادات الوطنية والبنى التحتية والمجتمعات المحلية، إذ تضررت قطاعات حيوية كالصناعة والزراعة والطاقة والتعليم والصحة، وتراجعت معدلات النمو بشكل كبير، فيما ارتفعت معدلات البطالة والفقر، وتراجع الاستثمار المحلي والأجنبي إلى مستويات غير مسبوقة. كما تعرضت شبكات الطرق والموانئ والمطارات، إضافة إلى المساكن والمنشآت العامة والخاصة إلى أضرار جسيمة تحتاج إلى جهود ضخمة وإمكانات مالية هائلة لإعادة بنائهما وتأهيلها.

المصارف العربية، والدكتور سليم صفير رئيس جمعية مصارف لبنان، ومحمد شقير، رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية، ومعالي أحمد بن محمد الجروان، رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام، وعضو المجلس الوطني الاتحادي السابق، دولة الإمارات العربية المتحدة، والسفير حسام زكي، الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام، جامعة الدول العربية.

علمًا أن الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح كان قد ألقى في ختام حفل الإفتتاح، كلمة تكريم السيد علاء عريفات، الرئيس التنفيذي، بنك أبو ظبي التجاري / دولة الإمارات العربية المتحدة بمنحه جائزة «الشخصية المصرفية العربية لعام 2025».

يُذكر أن المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 إفتتح بالنشيد الوطني اللبناني، ومن ثم نشيد إتحاد المصارف العربية، فيما أنسد أطفال من دار الأيتام الإسلامية في بيروت نشيد الأمة العربية والذي جمع الأناشيد الوطنية لكل دولة عربية.

وفي ظل هذه الظروف، باتت قضية إعادة الإعمار أولوية لا غنى عنها لإرساء الاستقرار السياسي والإجتماعي، وإعادة تشغيل الدورة الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة. إلا أن التحدي الأبرز يتمثل في حجم التمويل المطلوب للإعمار، والذي يخطّى إمكانات الموازنات العامة للدول المتضررة، ما يستدعي البحث عن مصادر بديلة للتمويل، وفي مقدمها القطاع المصرفي العربي بما يمتلكه من خبرات وشبكات إقليمية وقدرة على جذب الاستثمارات الخارجية.

وشارك في المؤتمر المصرفي العربي السنوي، في العاصمة اللبنانية، أكثر من 500 شخصية من قيادات القطاع المصرفي اللبناني والعربي، إلى جانب ممثلي عن مؤسسات حكومية ومنظمات دولية، وفي مقدمها الوزير جابر مثلاً الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون، وسعادة الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية، وسعادة الدكتور جوزف طرببي، رئيس إتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد



حضور رسمي سياسي ومصرفي عربي ودولي في أعمال المؤتمر

## كلمات الافتتاح

**وزير المالية اللبناني ياسين جابر ممثلاً الرئيس اللبناني جوزاف عون:  
ننفذ خطة التعافي الاقتصادي التي تعتمد على الإصلاحات والقطاع الخاص**



**افتتاح أعمال المؤتمر بكلمة لمعالي وزير المالية اللبناني ياسين جابر ممثلاً رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون**

كما وصفه، «طائر الفينيق الذي ينهض من الركام». وأكد جابر «أن لبنان، رغم حجم الانهيار، لم يسقط، بل واصل العمل والبحث عن فرصة للنهوض»، معلنًا «أن المرحلة الحالية تقوم على إستعادة الثقة وبناء اقتصاد منتج ومستدام»، وقال: «إن الحكومة وضعت رؤية واضحة للتعافي تستند إلى الأمن والاستقرار، وتشمل إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإستعادة الثقة به، وإقرار الإطار القانوني لمعالجة أوضاعه وفق أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز صلاحيات الهيئات الرقابية بعد تعديل قانون السرينة المصرفية، إضافة إلى العمل على صوغ حل متوازن وعادل لأزمة الودائع يحمي حقوق المودعين ويُعيد الإنظام المالي، ويمهد لعودة المصادر إلى لعب دورها الطبيعي في تمويل الاقتصاد».

وبعدما أكد أن لبنان «عازم على النهوض»، أشار الوزير جابر إلى «خطة حكومية واضحة للتعافي ترتكز على ثلاثة محاور أساسية: إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإيجاد حل منصف للودائع، وإصلاح مالي ونقدي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي وتحديث القطاع العام وتعزيز الحكومة لجذب الإستثمارات».

في الكلمات، قال وزير المالية اللبناني ياسين جابر، ممثلاً الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون: «إن البلاد واجهت منذ العام 2019 تراجعاً كبيراً في الناتج المحلي وتدهوراً في سعر الصرف ونسبة تضخم تجاوزت 200 % وتخلقاً سيادياً عن السداد، وأزمة هرّت ركائز القطاع المصرفي، إضافة إلى أزمات سياسية وإعتداءات إسرائيلية وحرب إقليمية خلفت خسائر مادية تقدّر بما لا يقل عن 7 مليارات دولار»، مؤكداً «أن رؤية الحكومة اللبنانية لدعم الاقتصاد والتعافي تتمثل في إعادة هيكلة القطاع المصرفي وهيكلة الدين العام، وكفاءة إستخدام الموارد ودعم المصادر ودورها في الاقتصاد».

وأضاف الوزير جابر: «إن القطاع الخاص مكون رئيسي لخطة التعافي الاقتصادي في لبنان»، مشيراً إلى «أهمية مشروعات البنية التحتية والتحول الرقمي في دعم خطة الحكومة الاقتصادية المتعلقة بالإقتصاد»، معتبراً «أن الحديث عن الإستثمار والإعمار في العالم العربي يقود بالضرورة إلى تجربة لبنان، التي تختصر صدمات مالية وإقتصادية وإضطرابات سياسية وإعتداءات مدمرة»، مؤكداً «أن اللبنانيين أثبتوا عبر تاريخهم إرادة إشتائية للنهوض، وأن لبنان ظلّ،

سعادة الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية:  
المرحلة الحالية تتطلب خارطة طريق لجذب الإستثمارات ودعم النمو  
والدول العربية لديها طاقات كبيرة من الشباب حيث يمثل 60 % من قوة العمل



الأستاذ محمد الإتربي

وقال سعادة الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «إن المرحلة الحالية تتطلب رؤية مستقبلية شاملة ودعاً لمسارات التنمية، لتجاوز التحديات الحالية»، مؤكداً «أهمية تبني خارطة طريق تشمل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية العميقه وتعزيز دور القطاع المالي والمصرفي في دعم النمو، وتمكين الشباب والمرأة وغيرها من الإصلاحات الإجتماعية».

وأضاف الإتربي: «إن أبرز التحديات التي تواجه دول المنطقة تتمثل في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتقلبات سعر الصرف وإرتفاع معدلات البطالة»، مشيراً إلى «أن الدول العربية لديها طاقات كبيرة من الشباب، حيث يمثل 60 % من قوة العمل، بالإضافة إلى العديد من الفرص الاستثمارية المتعددة في كافة القطاعات الاقتصادية»، مؤكداً «أهمية تعزيز جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم التعاون الخليجي العربي».



حضور رسمي ومصرفي عربي

**الدكتور جوزف طربه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفين العرب:  
يُواصل لبنان مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي  
لإعتماد الإصلاحات الاقتصادية والحصول على قروض ميسّرة**



**د. جوزف طربه**

وشدد د. طربه على أن لبنان «لنّى معظم متطلبات صندوق النقد الدولي التي تتعلق بالقطاع المالي، بإنشاء شطب ودائع المودعين في المصارف وبينها ودائع مؤسسات تربوية وإستشفائية وصناديق تقاعد ومؤسسات مصرفيّة ومالية ومستثمرين، ومودعين عرب ولبنانيين من مقايمين ومغتربين»، معتبراً «أن قضية الودائع الشرعية وردها إلى أصحابها، ولو بالتدريج، هي المدخل المرتجي لأية خطة تعافي اقتصادي ومالى في لبنان».

وقال د. طربه: «لقد أظهر إتحاد المصارف العربية إهتماماً بارزاً في إيجاد حلول للأزمة اللبنانيّة منذ إندلاعها، وناقش في إجتماع بيروت للأمناء العامين لجمعيات المصارف العربية والذي شاركت فيه 14 دولة عربية، في 9 آذار / مارس 2023، مختلف الآراء التي طرحتها الإتحاد بالتعاون مع خبراء دوليين، والتي تحورت حول: إن الأزمة المالية اللبنانيّة ليس لها سوابق على الصعيد الدولي، إذ إن ما يسمى فجوة مالية هي في ميزانية البنك المركزي، وهي تمدّدت إلى الدولة وكافة مكونات النظام المالي. كما أن البنك المركزي اللبناني، بموجوداته من ذهب وعملات أجنبية وأصول أخرى، هو من أغنى المصارف المركزية في المنطقة العربية، وأن الأزمة اللبنانيّة، في المقاييس العلمي، هي أزمة سيولة، وليس أزمة ملاءة».

من جانبه، رأى رئيس الإتحاد الدولي للمصرفين العرب الدكتور جوزف طربه «أن عودة إنعقاد الجمعية العمومية في بيروت بعد أربع سنوات تمثل شهادة ثقة دولية وعربية بإستعادة لبنان لدوره»، لافتاً إلى «إحتضان المصارف العربية للقطاع المصرفي اللبناني في هذه المرحلة»، وقال: «إن منطقتنا تواجه في مجلتها تحديات هي الأخطر منذ عقود، حروب سفكت دماء وخاقت دماراً وصراعات مسلحة، عطلت خطط التنمية وأثّرت بعمق على قدرة إقتصادتنا على النهوض وووجدت بيئة طاردة للإستثمار. وقد واجهت بعض دولنا العربية أزمات نقديّة ومصرفيّة أدّت إلى تراجع الثقة بالقطاع المصرفي وتآكل رأس المال، فيما عانت دول أخرى من ضغوط مالية نتيجة العجز المالي والدين العام، إنعكست مباشرة على المصارف عبر إرتفاع المخاطر الإنّتّمانيّة، وتزايد الديون المتّعة، مما عطل محركات التنمية الاقتصاديّة، في وقت شحّت فيه حركة الاستثمار إقليمياً وعالمياً نتيجة الحروب العديدة التي إنفجرت في الكثير من الساحات، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا وأوكرانيا، فضلاً عن حرب التّعريفات الجمركيّة التي هي في بعض جوانبها مظهر من مظاهر التوتّر الجيوسياسي». وقال د. طربه: «إن لبنان، البلد الذي إشتهر ذات يوم بتألهه وحيويته الاقتصاديّة، يمر حالياً بأوضاع دقيقة يختلط فيها الاقتصادي بالسياسي، والمحلّي بالإقليمي والدولي، وتتقاطع فيه مصالح دولية تظهر تردّداتها في معظم الملفات الداخليّة والخارجية، وحيث أضفت الأزمة بشكل كبير القطاع المصرفي، وأدّت إلى تراجع دور المصارف اللبنانيّة، بحيث إضطررت إلى تقليص حجمها وإغلاق عدد كبير من فروعها، والتوقف عن الإقراض»، مشيراً إلى «أن لبنان، يُواصل مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي لاعتماد الإصلاحات الاقتصاديّة والحصول على قروض ميسّرة، وتعيّد الطريق للحصول على تمويلات أخرى من جهات خارجية تربط تحركها بالحصول على ثقة الصندوق. ويطلب الصندوق من لبنان إصلاحات مالية،نفذ بعضها كتعديل قانون سريّة المصارف، وإجراء مراجعات على النظام الضريبي، وإحتواء عجز المالية العامة وتصاعد الدين العام، وإعادة هيكلة المصارف، وتوحيد وتحرير سعر الصرف، ومواجهة توسيع الاقتصاد النقدي».

**الدكتور سليم صفير رئيس جمعية مصارف لبنان:  
ملتزمون إعادة بناء رساميلنا وإستعادة ثقة المودعين  
ولن يكون هناك إعمار حقيقي من دون تمويل مصرفي سليم**



د. سليم صفير

قدرتها على المساهمة البناءة في إيجاد الحلول. وإنطلاقاً من ذلك، نأمل، ونحن واثقون من حرص معاليكم، أن يُعاد النظر في آلية التعاطي مع هذا القطاع، بما يسمح بتعاون أعمق وأكثر فاعلية، خدمة للمصلحة الوطنية التي نلتقي جميعاً حولها، وبما ينعكس إيجاباً على جهود إنقاذ وإعادة تشغيل القطاع المصرفي. رؤيتنا إلى المستقبل تقوم على أن دور المصارف في المرحلة المقبلة يتجاوز كونها مجرد وسيط مالي».



وقال رئيس جمعية مصارف لبنان سليم صفير: «نحن شريك إستراتيجي في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، ولن يكون هناك إعمار حقيقي من دون تمويل مصرفي سليم، ولن يكون هناك نمو اقتصادي مستدام من دون قطاع مصرفي قويٍّ وفعالٍ». وأضاف د. صفير: «نحن ملتزمون العمل يداً بيدٍ مع القطاعات الإنثاجية اللبنانيّة: الصناعة، الزراعة، السياحة، التكنولوجيا، والخدمات، وإنَّ هدفنا هي تحويل المدخرات إلى إستثمارات منتجة، وتمويل المشاريع التي تخلق فرص العمل وتولِّد القيمة المضافة. لبنان بحاجة إلى شراكة حقيقية بين القطاع المصرفي والقطاعات الإقتصادية الأخرى، شراكة تقوم على الثقة المتبادلة والمصلحة الوطنية العليا. ونحن مستعدون لتحمل مسؤوليتنا كاملة في هذا المسار».

وتابع د. صفير: «نحن ندعوه إلى حوارٍ بناءً، إلى سياساتٍ واضحةٍ، وإلى خطٍّ إصلاح شاملٍ تعالج الجذور الحقيقية للأزمة. لبنان بحاجة، إلى من يتخذ قرارات واضحة متكاملة وحاصلة تؤدي إلى حلٍّ مستدام، والمصارف جاهزة لأن تكون جزءاً من الحل لا أن تتحمّل وحدها مسؤولية ما حصل، لكنَّ الحل يجب أن يكون عادلاً وشاملاً ويوضع كلَّ مؤسسةٍ أمام مسؤولياتها الحقيقية».

وقال د. صفير: «لا يخفى على أحدٍ منكم ما مرَّ به القطاع المصرفي اللبناني منذُ أحداثٍ تشرين الأول / أكتوبر 2019، وما تلاها من إنهيارٍ إقتصاديٍ غير مسبوق. لقد واجهنا عاصفةٍ عاتيةٍ تسبَّبت بها عقودٌ من السياسات المالية الخاطئة، والإتفاق العام غير المنضبط، والمصارف اللبنانية، التي كانت يوماً فخرَّ المنطقة ورائدة الإبتكار المالي العربي، وجدت نفسها في قلب أزمة متعددة الأبعاد: أزمة ثقة، وأزمة سيولة، وأزمة نظامية لا تتحمّل المصارف مسؤوليتها. لكنَّا صمدنا، وحافظنا على بنية المؤسساتية، واستمررنا في خدمة عملائنا رغم كل الصعوبات. ونحن ملتزمون بالعمل على: أولاً، إعادة بناء رساميل المصارف وفق المعايير الدوليَّة، بما يضمُّ م坦ةٍ مالية حقيقية، وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية. ثانياً، إستعادة الثقة مع المودعين والمستثمرين من خلال الشفافية الكاملة والالتزام بأعلى معاييرِ الحكومة. ثالثاً، تطوير منتجاتنا وخدماتنا لتلبية احتياجاتِ إقتصاد القرن الـ21، مع التركيز على الإبتكار والتحول الرقمي»، متوجهاً إلى وزير المالية قائلاً: «إنَّ جمعية المصارف تشعر حالياً بأنَّ دورها في مناقشات مشاريع القوانين التي تعنيها ببقى إستشارياً في الشكل أكثر منه شراكة فعلية في المضمون، وهو ما يحدّ من



حضور رسمي ومصرفي في أعمال المؤتمر

**محمد شقير رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية:  
إحدى أهم الأولويات اليوم هي تعافي القطاع المصرفي اللبناني**



الأستاذ محمد شقير

ودعا شقير المصارف العربية الشقيقة إلى «الإهتمام بالسوق اللبنانية، وإستطلاع الفرص الواعدة فيها، ومن ثم الدخول في شراكات وإستثمارات إستراتيجية»، لافتاً إلى «أن هذه المشاريع مجده ومرجحة من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلد عربي شقيق»، وقال: «إن الفرص في القطاع الخاص كثيرة ومتعددة، وتمتد من الصناعة إلى السياحة والزراعة، مروراً بتكنولوجيا المعلومات والعقارات وسواها، أما في القطاع العام، فقد بدأت الدولة تعتمد مقاربة جديدة في إدارة واستثمار مرافعها العامة تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والـBOT، والشخصنة المدروسة، وقد بدأت لائحة طويلة من هذه المشاريع تطرح تباعاً أمام القطاع الخاص». وختم شقير كلمته بالإضافة على بعض المؤشرات الإقتصادية المهمة جداً، متوقعاً «أن يسجل الإقتصاد اللبناني نمواً بنسبة 5% في العام 2025، وأن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 18 مليار دولار بعد الإنهايار إلى ما بين 38 و40 مليار دولار حالياً. كما شهد لبنان خلال السنوات الماضية تدفقًّا لإستثمارات تُقدر بين 5 و6 مليارات دولار».

وقال محمد شقير رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية: «لقد مررت على لبنان سنوات صعبة وقاسية، غير أننا اليوم نقف على أعتاب صفحة جديدة من تاريخنا، بعدما إستعدنا إنظام المؤسسات الدستورية من خلال إنتخاب العماد جوزاف عون رئيساً للجمهورية وتأليف حكومة برئاسة الدكتور نواف سلام، وأليرز معالم هذه المرحلة إعادة بناء الدولة وترميم القمة بلبنان لدى أشقاءه وأصدقائه حول العالم».

وتتابع شقير: «إن لدى لبنان الكثير من القدرات والطاقات والفرص الواعدة، وفي المقابل لدينا أيضاً متطلبات أساسية وضرورية، في طليعتها: إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتطوير البنية التحتية، ومعالجة الفجوة المالية، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي. وإلى جانب الحاجة الملحة لعقد مؤتمر دولي لإعادة الإعمار، تبقى إحدى أهم الأولويات اليوم هي تعافي القطاع المصرفي اللبناني وتمكنه من إستعادة دوره الحيوي في قلب الدورة الإقتصادية. فمن دون قطاع مصرفي سليم ومعافي، لا يمكن لأي خطة نهوض أن تستقيم أو تستمر»، مؤكداً «أن لبنان يسير بخطى ثابتة نحو الإستقرار، بفضل دعم أشقاءه العرب وأصدقائه في المجتمع الدولي، وإستناداً إلى الإمكانيات الضخمة والفرص المتعددة التي يخزنها اقتصادنا في القطاعين العام والخاص، فإن لبنان مقبل على مرحلة ازدهار حقيقة».



حضور مصرفي أجنبى

**أحمد بن محمد الجروان رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام:  
مستعدون للتعاون مع إتحاد المصارف العربية وكل الشركاء لإطلاق  
مبادرات مشتركة تعزز مسارات الإعمار وتحفز التنمية المستدامة**

يحمل دلالة مهمة، إذ أثبتت العاصمة اللبنانية على مدى عقود مكانتها كملتقى عربي للخبرة المصرفية والإقتصادية، ومنصة للحوار والتخطيط الإستراتيجي في المنطقة».

كما عرض الجروان جهود المجلس العالمي للتسامح والسلام في دعم الإستقرار عبر مبادرة «دبلوماسية الأعمال Business Diplomacy» التي تؤكد أن تعزيز الاقتصاد وخلق الفرص الإنتاجية هما خط الدافع الأول ضد التطرف وتعزيز الإنماء الوطني»، مشيراً إلى «أن المجلس يدفع نحو عقد مؤتمر دولي موسّع لبحث دور الاقتصاد في حماية المجتمعات».

وأوضح الجروان «أن الإعمار ليس مجرد إعادة بناء الحجر، بل هو إعادة بناء الإنسان والثقة والمؤسسات»، مؤكداً «أن المجتمعات التي تنهض من جديد هي تلك التي تدمج بين الإعمار والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والإعلام المسؤول والقطاع المالي القادر على قيادة التحول»، مؤكداً «إستعداد المجلس العالمي للتسامح والسلام للتعاون مع إتحاد المصارف العربية وكل الشركاء لإطلاق مبادرات مشتركة تعزز مسارات الإعمار وتحفز التنمية المستدامة وتدعم الإستقرار في المنطقة».



حضور مصرفي عربي



الأستاذ أحمد بن محمد الجروان

وصف رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام أحمد بن محمد الجروان، العاصمة اللبنانية بيروت بأنها «الصفحة البيضاء» في خارطة المنطقة، مؤكداً أن «دعم لبنان واجب على العرب» ومشيداً بدور النخب اللبنانية عالمياً.

وتوقف الجروان عند الزيارة المرتقبة لبابا الفاتيكان لاوون الرابع عشر إلى لبنان (بين 27 نوفمبر / تشرين الثاني و 2 ديسمبر / كانون الأول 2025)، مؤكداً «أن هذه الزيارة تمثل رسالة دعم دولية واضحة للبنان ودوره التاريخي كمنبر للحوار ومركز للتلاقي الحضاري، وتعكس ما يحظى به من مكانة روحية وثقافية فريدة»، معتبراً «أن اختيار عنوان «الاستثمار في الإعمار والتنمية المستدامة» يعكس وعيًا عربيًا عميقاً بمرحلة ما بعد الأزمات، حيث يشكل الإعمار ركيزة أساسية لاستعادة الثقة، وتحريك العجلة الإقتصادية، وبناء بيئة مستقرة وجاذبة للإستثمار».

وأضاف الجروان: «أن التنمية المستدامة هي الإطار الأشمل القادر على ضمان أن يكون الإعمار عملية متوازنة تحقق النمو والعدالة والإستقرار»، مشيراً إلى «أن إنعقاد المؤتمر في بيروت

السفير حسام زكي الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام -  
جامعة الدول العربية: نعمل على إعداد إتفاقية الإستثمار العربية  
الجديدة لتسهيل حركة رؤوس الأموال



السفير حسام زكي

وقال السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية: «إن الجامعة تعمل على إعداد إتفاقية الإستثمار العربية الجديدة التي تهدف إلى زيادة وتشجيع الإستثمار بما يتناسب مع المتغيرات الدولية وتسهيل حركة الإستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول العربية، بالإضافة إلى المساهمة في تجاوز التحديات العالمية من خلال الإستثمار والعمل المشترك».

وأضاف السفير زكي: «إن الجامعة العربية حريصة على دعم جهود التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية»، مشيراً إلى «أهمية إستثمار الطاقات الكامنة في الدول العربية من خلال إستثمار الطاقات الشابة وتعزيز التعاون بين الدول لدعم النمو»، مؤكداً قدرة لبنان على إمتصاص الصدمات وبناء مستقبل أفضل، مضيفاً «أن لبنان قادر على إمتصاص الصدمات وبناء مستقبل أفضل عبر تعزيز التعاون العربي وتوجيهه

الإستثمارات نحو مشاريع ذات مردود إقتصادي مستدام»، موضحاً «أن الدفع نحو التكامل الاقتصادي العربي يعزّز النمو ويفتح فرصاً إستثمارية جديدة للدول العربية»، مشدداً على «ضرورة تضافر جهود المؤسسات المعنية لضمان القدرة التناصافية المستدامة للمنطقة».



جانب من الحضور في المؤتمر المالي العربي

**الدكتور وسام فتوح، الأمين العام  
لإتحاد المصارف العربية:  
الإتحاد منح جائزة  
«الشخصية المصرفية العربية لعام 2025»  
إلى  
علاء عريقات، الرئيس التنفيذي  
بنك أبو ظبي التجاري  
دولة الإمارات العربية المتحدة**



”نكرّم أحد أبرز القيادات المصرفية في منطقتنا العربية قيادة أثبتت على مدى أكثر من 35 عاماً أن الرؤية الواضحة مع الإدارة الحكيمة والعمل المتواصل قادرة على تحويل المؤسسات إلى نماذج نجاح يحتذى بها“

سنوات الماضية، وتجه المجموعة اليوم بقيادة الأستاذ عريقات إلى جانب فريق الإدارة الأكثر تماساً واستقراراً في القطاع نحو أهداف أكثر طموحاً، أبرزها مضاعفة الأرباح خلال السنوات الخمس المقبلة.

كذلك إهتم السيد عريقات بالإستثمار في تطوير المهارات وتعزيز بيئة عمل قائمة على الإبتكار والمسؤولية، حيث قاد جهود التوطين في البنك تماشياً مع التوجهات الوطنية لدولة الإمارات، مساهمًا بذلك في تدريب أكثر من 1000 متربّ إماراتي، بما يضمن إعداد جيل من القادة والكفاءات الطموحة كركيزة للنمو المستدام. إضافة إلى ذلك، تتجلّى إلتزاماته بتعميم الكفاءات إنطلاقاً من دوره كعضو في مجلس إدارة معهد الإمارات المالي (EIF).

علمًا أنّ بنك أبو ظبي التجاري قد أعلن مؤخرًا عن خطة تهدف إلى دمج الذكاء الاصطناعي بنسبة 100% في مختلف عمليات المجموعة بما يحقق قيمة مالية تتجاوز مليار دولار أمريكي خلال

إن شخصية العام، هو مصرفي عريق من أبرز القيادات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعد توليه منصب الرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي التجاري في عام 2009، قاد مساراً تحولياً أسهם في تطوير نموذج أعمال البنك، وتعزيز قدراته التنافسية، ليغدو ضمن أكبر ثلاثة ممؤسسات مصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وركيزة من ركائز القطاع المصرفى على مستوى المنطقة، حيث ارتفعت القيمة السوقية للمجموعة تحت قيادته من مليار دولار أمريكي إلى أكثر من 30 مليار دولار في إنجاز يعكس رؤيته الإستراتيجية الطموحة.

كما قاد السيد علاء عريقات عمليات دمج واستحواذ بارزة، أهمها الدمج مع بنك الإتحاد الوطني عام 2019، والإستحواذ على مصرف الهلال، حيث تولى رئاسة مجلس إدارته ليقود إطلاق أول بنك إسلامي رقمي بالكامل في دولة الإمارات. وبفضل هذا النهج، حقّق بنك أبو ظبي التجاري نمواً لافتاً في صافي الأرباح بمعدل نمو سنوي مركب تجاوز 25% خلال الخمس

إن المكرّم بيننا اليوم، صاحب مسيرة طموحة تلهم الإنجاز وترسخ معايير جديدة للقطاع المصرفي العربي، مسيرةٌ مضيئةٌ في تاريخ المهنة المصرافية العربية التي تدينُ له في تطويرها والإرتقاء بها إلى أفضل المواقع، لأنَّه عرف أصولها وفروعها وأدرك جدواها، واستشرف أبعادها بمرأة عقله وصفاء بصيرته.

السنوات القادمة، وذلك إنسجاماً مع الطموحات الوطنية لدولة الإمارات في مجال الاقتصاد الرقمي، وقد تم تصنيف السيد عريقات ضمن أفضل 15 رئيساً تنفيذياً على مستوى العالم وفق "Brand Finance" تكريماً لنهجه القيادي الذي يضع العميل في المقام الأول.

إن جائزة «الشخصية المصرفية العربية»، التي يمنحها إتحاد المصارف العربية  
لسعادة الأستاذ علاء عريقات  
هي تقدير لمسيرته المشرفة ودوره الفاعل  
في تطوير الصناعة المصرفية العربية.



الأستاذ علاء عريقات يتسلّم الدرع التقديرية من وزير المالية اللبناني ياسين جابر  
بحضور الأستاذ محمد الأتببي والدكتور جوزيف طربه والدكتور وسام فتوح

## مشاركة أطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية - دار الإيتام الإسلامية في افتتاح المؤتمر المصرف العربي السنوي لعام 2025

شارك أطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية - دار الإيتام الإسلامية في افتتاح مؤتمر اتحاد المصارف العربية السنوي بتقديم «مدي» الانشيد الوطنية للدول العربية. وقد تفاعل الجميع مع أصوات الأطفال التي عكست روح الانشيد بمشاعر وطنية صادقة.



## موضوع الغلاف



YOUR BANKING  
PARTNER

Personalized,  
Confidential,  
First-Class  
Financial Services

Credit Libanais Tower, Corniche El Nahr, Adlieh  
1518 | +961 1 607100  
[www.creditlibanais.com](http://www.creditlibanais.com) | [info@creditlibanais.com.lb](mailto:info@creditlibanais.com.lb)



## كلمات رئيسية في جلسة حوارية:

### «تحديات الاستثمار والإعمار في المنطقة العربية ومتطلبات جذب الإستثمارات الدولية»

تناولت الكلمات الرئيسية في جلسة حوارية، بعنوان «تحديات الاستثمار والإعمار في المنطقة العربية ومتطلبات جذب الإستثمارات الدولية»، محوري تعزيز البنية التحتية لبيئة الأعمال، والعلاقات السياسية الجيدة بين الدول لتحفيز التعاون الاقتصادي. وقد ألقى الكلمات الرئيسية كل من: معايي الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية المصري، معايي الدكتور علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي، الدكتور محمد بعاصيري، رئيس «مبادرة حوار القطاع الخاص العربي - الأميركي»، نيويورك، المهندس محمد قباني، رئيس مجلس الإنماء والإعمار، لبنان والدكتورة هاجر الحداوي، المدير العام لمنظمة التعاون الرقمي، المملكة العربية السعودية (عبر الأونلاين). وقد حاور المتحدثين: الإعلامي اللبناني موريس متى.



ويعتبر أن كل الحكومات في العالم تريد أن تحقق مكاسب سريعة، لذا تجد أن أفضل طريقة لذلك هي الإقراض من البنوك المركزية، مشدداً على ضرورة أن تخضع المصارف للمعايير الدولية بشكل سليم.

**الدكتور محمد بعاصيري رئيس «مبادرة حوار القطاع الخاص العربي - الأميركي»، نيويورك**  
المنطقة العربية تشهد تطورات مهمة جداً وغير مسبوقة بدوره، تحدث الدكتور محمد بعاصيري، رئيس «مبادرة حوار القطاع الخاص العربي - الأميركي»، نيويورك عن أهمية دور المصارف في إعادة الإعمار، ولا سيما المصارف الإستثمارية، مشيراً إلى أن المنطقة العربية تشهد تطورات مهمة جداً وغير مسبوقة، مما يستوجب وجود قطاع مصرفي متين، وقال: نحتاج في لبنان إلى إصلاحات حقيقة، ولا سيما حيال إستعادة ثقة المودعين.

#### معالي الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية المصري

تناول معالي الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية المصري تجربة مصر الإستثمارية، مشيراً إلى أهمية الإستثمار بشكل عام بغية رفد الاقتصاد بالمردود، لكن ضمن إطار إقتصادي سليم، خوفاً من زيادة التكاليف من دون جدوى، معتبراً أن المستثمر المحلي ضرورة، لأنه هو الذي يرشد المستثمر الأجنبي، ويكتشف الجدوى جراء إستثماراته ومردودها.

#### معالي الدكتور علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي أهمية التمويل بين القطاع المصرفي وقطاع الأعمال

تحدث معالي الدكتور علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي حول أهمية التمويل بين القطاع المصرفي وقطاع الأعمال، متالقاً أهمية نقاء المودع بالقطاع المصرفي، والدور المحوري للبنك المركزي، متحدثاً عن أهمية الإستقرار المالي والنفقي،

المنطقة العربية في ظل عالم يشهد تغيرات تكنولوجية متسارعة، إذ إن الثورة الرقمية التي بدأت قبل عقدين أثبتت لنط未曾 من الاقتصاد الرقمي والتحولات الاجتماعية، وكان علينا اللحاق بها الركب من التطور حتى لا نبقى خارج التاريخ. التحول الرقمي لم يعد خياراً بل هو ضرورة وركيزة أساسية في إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة. والتحول الرقمي في الادارات الحكومية يساهم في تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية».

ولفت الحداوي إلى أن لبنان يتمتع كل المقومات البشرية والفنية والخبرات المطلوبة لبناء حكومة ذكية، علماً أن هذا البلد يحتاج إلى 11 مليار دولار من أجل إعادة إعماره، بما فيه البنية التحتية، والخدمات الأساسية، فضلاً عن تحريك العجلة الاقتصادية وهو ما يميز قدرة لبنان على النهوض، مشيرة إلى أن سوريا تحتاج إلى نحو 150 مليار دولار لإعادة الإعمار، وغاية إلى 30 ملياراً، معتبرة أن القطاع المالي في لبنان ركيزة أساسية، مع ضرورة ربط المصارف العربية بالإبتكار العالمي، وإستخدام الحلول الرقمية.

### **المهندس محمد قباني،**

**رئيس مجلس الإنماء والإعمار، لبنان:**

من الضروري التوصل إلى قانون يعالج موضوع الودائع المصرفية وقال المهندس محمد قباني، رئيس مجلس الإنماء والإعمار، لبنان: «من الضروري التوصل إلى قانون يعالج موضوع الودائع المصرفية، وإقرار قانون الفجوة المالية، حيث من دونه لن تستقيم الأمور، ولن يحصل تنظيم للإعمار، في ظل رؤية إقتصادية واضحة، ومسار سليم يأخذ في الاعتبار برامج الإستثمارات العامة التي ترتكز على إعادة الإعمار، وإصلاح البنية التحتية، وشبكات المياه والطرق ومعالجة النفايات الصلبة. علماً أن هذه الأمور لا تتم من دون الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

### **الدكتورة هاجر الحداوي، المدير العام لمنظمة التعاون الرقمي،**

**المملكة العربية السعودية**

وقالت الدكتورة هاجر الحداوي، المدير العام لمنظمة التعاون الرقمي، المملكة العربية السعودية: «نملك فرصاً وموارد وقدرة في



**مقدم الحضور الرسمي والمصرفي في إفتتاح أعمال المؤتمر**

## جلسات المؤتمر المصرف العربي السنوي لعام 2025 في بيروت

تناولت جلسات عمل المؤتمر المصرف العربي السنوي لعام 2025 في العاصمة اللبنانية بيروت، بعنوان «الاستثمار في الإعمار ودور المصارف»، تحت رعاية رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون، ممثلاً بمعالي وزير المالية اللبناني ياسين جابر، 4 جلسات عمل (25 متحدثاً)، وقد تضمنت محاور «الدور الإستراتيجي للمصارف العربية في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة»، و«دور التأمين في مواكبة تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة»، و«تطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص» و«التجدد العالمي المتزايد لتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية».

### اليوم الأول - جلسة عمل

«الدور الإستراتيجي للمصارف العربية في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة»



الخاص لمشاريع الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة».

وشددت د. نصر على «أهمية العمل على تمكين الشباب والمرأة وتعزيز الإستثمارات العربية المباشرة بين الدول العربية والتيسير مع مؤسسات التمويل الدولية في تعبئة الموارد المحلية والإقليمية لمشاريع الإعمار والتنمية في الدول العربية».

وقدمت الدكتورة سحر نصر التهنئة لإتحاد المصارف العربية على عودة المؤتمر المصرف العربي السنوي في العاصمة اللبنانية بيروت بعد غياب أربع سنوات، مشددة على «ما تحظى به دولة لبنان من مكانة لدى مصر وحرص الدولة المصرية على تعزيز التعاون الاقتصادي معها».

### سحر نصر: الإصلاحات الاقتصادية ضرورة لتحسين معيشة المواطن في البلاد العربية

أكّدت الدكتورة سحر نصر، وكيل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية والإستثمار بمجلس الشيوخ، وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي السابقة، في جلسة عن «الدور الإستراتيجي للمصارف العربية في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة»؛ «أهمية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية والهيكلية بهدف تحقيق تتميم شاملة ومستدامة، من خلال خلق فرص عمل، والعمل على تحسين مستوى معيشة المواطن في بلادنا العربية»، مشيرة إلى «أهمية العمل على تعزيز دور القطاع



## خلل الجلسة ورقة عمل: «دور التأمين في مواكبة تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة»

تحدث إيلي جحشان، المدير العام لـ IBH Levant & Africa عن «دور التأمين في مواكبة تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة».

أما المحاور فهي الدكتورة هدى علاء الدين، محاضرة في العلوم الإقتصادية/ جامعة بيروت العربية، وكاتبة متخصصة في الشؤون الإقتصادية، لبنان.

## اليوم الثاني - الجلسة الأولى

### «تطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص»



والدكتور ماهر المحرق، المدير العام لجمعية البنوك في الأردن، والدكتور شادي عبد الله، الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية، لبنان، والدكتور سليم الزعني، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين، والمهندس جون موريس، مدير تطوير المشاريع، أوراسكوم، مصر. وقد حاور المحدثين المهندس عاطر حنور، رئيس الوحدة المركزية للمشاركة في القطاع الخاص، وزارة المالية، مصر.

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «تطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، محاور أهمية نموذج الشراكة في بناء البنية التحتية، ودور الحكومات في توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة ومشاركة المصارف في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى.

وتحدث في الجلسة الأولى كل من: الدكتورة منال عبد الصمد، كبيرة المستشارين في السياسات المالية، وزيرة الإعلام اللبنانية، سابقاً،

## اليوم الثاني - الجلسة الثانية

«التجوّه العالمي المتزايد لتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية»



إدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية الأمريكية LAU، وديان باليز، مديرية المشاريع - إدارة الشرق الأوسط وأفريقيا/ مديرية العلاقات العالمية والتعاون، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فرنسا، والمهندسة هدى رباعي، مديرية إقليمية للمبيعات في مايكروسوفتالأردن (في مجال التحول الرقمي لخدمة الإعمار)، والدكتورة نجوى أزهار، خبيرة في التنمية المستدامة، إتحاد الغرف العربية. حاور المتحدثين، الدكتورة نيفين أحمد، محاضرة في العلوم المالية - الجامعة الأمريكية في بيروت AUB.

تناولت الجلسة الثانية عنوان «التجوّه العالمي المتزايد لتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية»، محاور تعزيز بيئة الأعمال والإستثمار: نحو شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، وتمويل التنمية: دور المؤسسات المالية والمصارف في دعم المشاريع الإنذاجية والمستدامة وريادة الأعمال والإبتكار كمحركات جديدة للنمو. تحدث في الجلسة الثانية كل من: الدكتور آلان حكيم، وزير الاقتصاد والتجارة سابقاً، وعضو لجنة الإدارة في مجموعة الإعتماد اللبناني، والدكتورة دينا جمالى، نائب سابق في البرلمان اللبناني، وعميد كلية



جانب من المشاركين في المؤتمر المصرفى العربى



VISA | BLOM BANK SAL

# عِرَاحَتْك

تفتح حساب من eBLOM App  
دغري وإذا عزت مساعدة فيك  
تحكيناً أو تمرق لعننا



حمل التطبيق



مع 75 فرع جاهزين لمساعدتك

\*تطبق الشروط والأحكام



01-758000

## توصيات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 الإستقرار السياسي والحكومة الرشيدة شرطان أساسيان لجذب الإستثمارات إطلاق مبادرات عربية مشتركة لتمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة



\* الدعوة إلى إصلاح بيئه الأعمال وتسريع الإصلاحات الاقتصادية، بما يشمل تحديث القوانين المرتبطة بالإستثمار، وتبسيط الإجراءات، وتحديث أنظمة الضرائب، وتطوير منظمات القواعد الإنتمانية، بما يمكن القطاع الخاص من لعب دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

\* تعزيز الدور الرقمي في عمليات الإعمار والتنمية، عبر الإستثمار في التحول الرقمي، ودعم التقنيات الحديثة في الإنشاءات، وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية والذكاء الإصطناعي في تقييم المشاريع، وإدارة المخاطر وتسهيل التمويل.

\* إطلاق مبادرات عربية مشتركة لتمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى دورها الحيوي في تحريك عجلة الإقتصاد وخلق فرص عمل، مع دعوة المصارف لتطوير برامج تمويل طويلة الأجل ومنخفضة المخاطر موجهة لهذه القطاعات.

\* تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، عبر بناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات التمويل العالمي مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لتعبئة موارد إضافية وتوفير ضمانات سيادية للمشاريع الكبرى.

\* التأكيد على أهمية الإستقرار السياسي والحكومة الرشيدة، بما يعتبارهما شرطين أساسيين لجذب الإستثمارات، وضمان إستدامة التمويل، وتحقيق النتائج المرجوة من مشاريع الإعمار والتنمية في الدول العربية.

عرض المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 بعنوان «الإستثمار في الإعمار، ودور المصارف»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية على مدار يومين، وشارك في أعماله أكثر من 500 شخصية من قيادات القطاع المصرفي اللبناني والعربي إلى جانب ممثلين عن مؤسسات حكومية ومنظمات دولية، وتحدث في أعماله على مدار يومين خلال 4 جلسات عمل، 25 متحدثاً، عرض أوراق العمل والمحاور والنقاشات، مستخلصاً التوصيات التالية:

\* الدعوة إلى وضع رؤية عربية موحدة للإعمار، عبر إطلاق إطار إستراتيجي مشترك بين الحكومات العربية والمصارف، يحدّد الأولويات القطاعية، ويعزز القدرة على جذب التمويل الدولي وإستقطاب الإستثمارات النوعية.

\* تعزيز دور المصارف العربية في تمويل مشاريع البنية التحتية والإعمار، من خلال تطوير منتجات تمويل مخصصة، وزيادة التعاون مع صناديق التنمية العربية والإقليمية، وتوسيع آليات التمويل المشترك (Co-financing) بما يرفع القدرة التمويلية للقطاع المصرفي في الدول الأكثر إحتياجاً.

\* تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كأداة رئيسية للإعمار، مع التشديد على ضرورة تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي في الدول العربية، وتحسين الحكومة والشفافية، لضمان بيئه إستثمارية جاذبة تسمح بإطلاق مشاريع شراكة مستدامة وقابلة للتمويل.

## حفل إستقبال و لقاءات ثنائية لكبار الشخصيات الرسمية والمصرفية في المؤتمر المغربي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت

خلال إنعقاد المؤتمر المغربي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت بعنوان «الاستثمار في الإعمار ودور المصارف»، تحت رعاية الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية، على مدار يومين، بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية مصارف لبنان، نظم الإتحاد حفل إستقبال ولقاءات ثنائية للوفود بغية تبادل التعارف والخبرات، شارك فيه أكثر من 500 شخصية من قيادات القطاع المغربي اللبناني والعربي، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات حكومية ومنظمات دولية، في مقدمها الوزير جابر ممثلاً الرئيس اللبناني العماد جوزاف عون، وسعادة الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية، وسعادة الدكتور جوزف طريبيه، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، ومحمد شقير، رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية، والدكتور سليم صفير رئيس جمعية مصارف لبنان، ومعالي أحمد بن محمد الجروان، رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام، وعضو المجلس الوطني الإتحادي السابق، دولة الإمارات العربية المتحدة، والسفير حسام زكي، الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام، جامعة الدول العربية.



شخصيات مصرفية عربية خلال حفل الإستقبال













The oldest bank in the  
Arabian Peninsula  
(56) Years of Financial and  
Banking Work



For the third consecutive year, the  
World Union of Arab Bankers has  
awarded National Bank of Yemen  
the Excellence Award as the Best  
Bank in Yemen for the Year 2025



The World Union of Arab Bankers  
has awarded National Bank of Yemen  
the Excellence Award as Best Bank in  
Yemen for Developing and Providing  
Banking Services for the Year 2022



The World Union of Arab  
Bankers has awarded National  
Bank of Yemen the Excellence  
Award as Best Bank in Yemen  
for the Year 2020-2021



The Arab Information and  
Communications Technology  
Organization awards National  
Bank of Yemen the Excellence  
and Achievement Award for  
the year 2020-2021



The Banker magazine awarded  
National Bank of Yemen two  
awards as the best bank in  
2006 - 2007 Yemen in



Head Office - Aden

According to latest Ranking List published in Bankers Almanac in August 2025

## National Bank of Yemen

Ranks first among the banks operating in Yemen

According to its Financial Position

According to latest credit rating issued by the international rating agency



## National Bank of Yemen has been rated

- B rating for the National Bank of Yemen's long-term.
- BB rating for the strength and durability of its financial position.

According to the positive improvement of the performance indicators of National Bank of Yemen particularly over the last two decades since its establishment in 1969.

This is confirmed and clarified by annual reports audited by external auditors and approved by the Central Bank of Yemen. This has acquired the bank the trust of its clients and correspondent banks abroad and the appreciation of international financial institutions.

## National Bank of Yemen

- The Best Bank in Yemen and the strongest in implementing Financial Inclusion for the Year 2024.
- The Best Bank in Yemen for the Year 2025.



## إتحاد المصارف العربية يكرّم الدكتور عدنان آل إسماعيل ممثل دولة الإمارات في الإتحاد الدولي للمصرفين العرب

في سياق المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام 2025،  
كرم إتحاد المصارف العربية عضو مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفين العرب ممثل دولة الإمارات،  
الدكتور عدنان آل إسماعيل، بمنحه الدرع التقديرية تكريماً لجهوده المهنية  
في سبيل إرتقاء المصارف العربية وتقديمها في المحافل الدولية.



الدكتور عدنان آل إسماعيل يتسلم الدرع التقديرية من الدكتور وسام فتوح بحضور  
معالي الدكتور مروان عوض ومعالي الدكتور آلان حكيم والسيدة منال عبدالصمد



الأستاذ علاء عريقات يتوسط الدكتور جوزف طربه والدكتور عدنان آل إسماعيل والأستاذ حسن الطعن

## تكريم المصارف والمؤسسات المالية العربية الراعية للمؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت

في ختام جلسات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في بيروت، كرم الإتحاد ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح المصارف والمؤسسات المالية العربية المشاركة والراعية للمؤتمر، وهي كالتالي:



**Africa & Levant IBH**



**مجموعة الاعتماد اللبناني**

موضع الغلاف



بنك لبنان والمهجر



بنك الشام



بنك قطر الوطني



بنك عوده



بنك مصر



OX Share

## على هامش المؤتمر المصرفى العربى السنوى لعام 2025 اجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية في بيروت

على هامش المؤتمر المصرفى العربى السنوى لعام 2025 الذى نظمه إتحاد المصارف العربية فى العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، إنعقد اجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية برئاسة رئيس إتحاد محمد الإتربي، وفي حضور رئيس اللجنة التنفيذية لـإتحاد الدكتور جوزف طربه والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح وأعضاء مجلس الإدارة، وكان بحث فى شؤون إدارية ومصرفية عربية ولا سيما التعاون المصرفى العربى فى المنطقة العربية كما فى سائر البلدان فى العالم.





## محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري لـ CNBC عربية: عودة المؤتمرات إلى لبنان تعكس تحسناً في الوضع السياسي والأمني



وفي ما يتعلّق بالتوسيع الخارجي، أوضح الإتربي «أن البنك الأهلي إفتتح فرع الرياض في مرحلة Soft Opening قبل نحو شهر، بهدف دعم المستثمرين المصريين والسعوديين وخدمة المشاريع المشتركة بين البلدين»، كاشفاً عن دراسة فتح فرع في سوريا، إلى جانب التركيز على تعزيز присутствиe في الإمارات، حيث يعمل البنك على تعديل الترخيص في مركز دبي المالي العالمي من الفئة 3 إلى الفئة 1 لزيادة حجم العمليات هناك.

### الإتربي من السرايا الحكومية: نوك ثقناً بلبنان وعودته لدوره الطبيعي

وكان الإتربي، عشية إنعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025 في بيروت، يرافقه رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربى، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح وعدد من المشاركين في المؤتمر، زار رئيس مجلس الوزراء اللبناني القاضي نواف سلام في السرايا الحكومية. وعلى الأثر قال الإتربي: أوضحنا للرئيس سلام أن إتحاد المصارف العربية، قد أصرّ على عقد مؤتمره في العاصمة اللبنانية بيروت، لأن الأوضاع مستقرة وآمنة، خصوصاً أن المؤتمر قد شهد إقبالاً كبيراً ودعمًا واسعاً للبنان، وقد ظهر ذلك من خلال المشاركة القوية والحديث المتقدم حول إعادة إعمار لبنان وتعزيز العمل العربي المشترك، إضافة إلى دعم المصارف العربية للدول التي تمّ بأزمات».

في مقابلة مع CNBC عربية، أكد محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، «أن عقد المؤتمر مجدداً في لبنان بعد توقف دام أربع سنوات يحمل رسالة واضحة بأن البلد استعادت مستوى من الأمان والإستقرار السياسي، خصوصاً بعد انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة»، موضحاً «أن إنعقاد المؤتمر في بيروت يُعد إشارة إيجابية للدول العربية والمجتمع الدولي بأن لبنان يسير في الإتجاه الصحيح».

وأشار الإتربي إلى «أن إتحاد المصارف العربية يواصل التعاون مع جميع المصارف في المنطقة،

إذ يجمعها هدف واحد يتمثل في تقوية القطاع المصرفي العربي»، مؤكداً أنه «لا يمكن لأي دولة أن تحقق نهضة اقتصادية من دون قطاع مصرفي قوي وفعال».

وفي حديثه عن الوضع الاقتصادي في مصر، قال الإتربي: «إن القطاع المصرفي المصري يعيش اليوم أفضل مراحله، وذلك بعد تحرير سعر الصرف وما تبعه من تحسن في مؤشرات الاقتصاد، إذ سجلت تحويلات العاملين بالخارج رقمياً بلغ 36.5 مليار دولار، كما شهد قطاع السياحة نمواً ملحوظاً، وتحسن أداء الصادرات. وأضاف أن ترقية التصنيف الإنثمي لمصر من B- إلى B تعكس الثقة الدولية المتزايدة في الاقتصاد المصري»، متوقعاً «أن يتجاوز النمو الاقتصادي 5.3 % خلال الفترة المقبلة، مدعاً بافتتاح المتحف الكبير والإستقرار الأمني بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي».

وتتابع الإتربي: «أن القطاع المصرفي في مصر يشهد أداءً قوياً على مستوى المؤشرات الرئيسية، إذ تجاوزت أصول البنك الأهلي المصري وحده 9 تريليونات جنيه، بينما بلغت الأرباح 133 مليار جنيه. كما سجل معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري 18.3 %، وهو أعلى من المتطلبات العالمية، في حين وصل العائد على حقوق الملكية إلى 39 %، وتجاوز العائد على الأصول 2.9 %»، مشدداً على «أن القضاء الكامل على السوق الموازية وإرتفاع الاحتياطي النقدي إلى 50 مليار دولار يعكسان المسار الإيجابي لل الاقتصاد المصري».

# Your Trade Solution Destination



Dedicated to lead and develop a full banking array of both conventional and non-conventional solutions, fully customized to address our clients' needs, adding value and efficiency!



بنك الفروط والادخار  
 رقم المسجل الضريبي 200-007-599

16990

[www.bdc.com.eg](http://www.bdc.com.eg)

بنك القاهرة  
Banque du Caire



## تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله في شرم الشيخ يعقد إتحاد المصارف العربية «الملتقي السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية»



مقدم الحضور الرسمي في افتتاح أعمال الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال

فعالية مكافحتها، آخذًا في الإعتبار التطورات المستمرة المتعلقة بذلك الجرائم، ولا سيما استخدام المجرمين لأساليب حديثة ومبتكرة لغسل متحصلاتهم الإجرامية وتمويل الإرهاب، كما سلط الملتقى الضوء على أهم التحديات التي تعرّض مدراء الإلتزام في المصارف العربية وأفضل السبل لمواجهتها.

وشارك في الملتقى كل من: الدكتور أشرف بهي الدين وكيل المحافظ البنك المركزي المصري مثلاً المحافظ حسن عبد الله والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، والمستشار أحمد سعيد خليل، رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، مصر، والدكتور حاتم علي المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومحمد بدیر الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني QNB، والأستاذة سامية شريف، رئيس MENAFATF، ورئيس مكافحة وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة الأردنية الهاشمية.

تحت رعاية معايير محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله وبمشاركة أكثر من 270 قيادة مصرافية ومالية ورقابية عربية وأجنبية من 16 دولة، جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي المصري، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإتحاد بنوك مصر، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي لـ «الملتقي السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية» على مدار ثلاثة أيام في مدينة شرم الشيخ، مصر،تأكيداً لأهمية تطورات مكافحة الإحتيال وغسل الأموال، ومؤشراً للمشهد العالمي الحديث للإلتزام ومكافحة الجرائم المالية، مستهدفاً تبادل الخبرات لتعزيز منظومة الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية في المنطقة العربية.

ويمثل الملتقى منصة سنوية هامة لمناقشة المخاطر التي تواجهها المجتمعات العربية جراء إرتكاب الجرائم المالية وأثرها على استقرار الأنظمة المالية، ومناقشة أفضل السبل لزيادة

**كلمات الافتتاح**

**الأمين العام لاتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:  
مرحلة جديدة من الإصلاح المالي ورفع معايير الامتثال في المنطقة**

والعراق، مع إستمرار تحديات الاقتصاد النقدي وإستخدام الأصول عالية القيمة في غسل الأموال.

وأضاف د. فتوح: «لن يكتمل تجفيف منابع تمويل الإرهاب إلا بإصلاح مصرفي شامل يتجاوز الامتثال التقليدي إلى بناء هيكل حوكمة قادرة على قيادة التكامل والنمو»، مشيراً إلى «أن إتحاد المصارف العربية لعب دوراً محورياً في تعزيز الإصلاحات المصرفية والشمول المالي، مع توضيح واقع القطاع المصرفي في دول عربية عدّة، منها العراق، سوريا، لبنان، واليمن»، ولافتاً إلى تفاوت مستويات الإصلاح ومدى الامتثال بمعايير الامتثال الدولية».

**إشادة دولية بتجربة مصر**

وأشار د. فتوح بتجربة مصر ونجاحها في تحقيق توازن بين الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بعد إعتراف دولي بمستوى التقدم التنظيمي والتشريعي الذي حققه البلد في هذا المجال بقيادة البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقال: «ما حققه مصر نموذج يحتذى به في المنطقة، خصوصاً في تمكين الفئات المستبعدة مالياً، مثل الشباب والمرأة والمشروعات الصغيرة».

**تحولات حلول المدفوعات De-Risking**

ولفت د. فتوح إلى «أن ظاهرة De-Risking لا تزال تمثل تحدياً أمام المصارف العربية رغم مرور عقد على ظهورها، إلا أن البدائل التقنية مثل «البلوكتشين» وخدمات التحول الرقمي بدأت بالظهور، مع التأكيد على ضرورة إخضاعها لإطار تنظيمي منسق».

وختم الأمين العام د. فتوح كلمته برسالة واضحة مفادها: «نحن أمام مرحلة حاسمة تتطلب عزيمة مشتركة وتعاوناً عربياً متكاملاً، لضمان بيئة مالية شفافة وقادرة على المنافسة العالمية».

**الدكتور وسام فتوح**

في الكلمات، أكد الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، «أن المصارف العربية تدخل مرحلة جديدة تتطلب تعزيز الامتثال وتطوير البنية التنظيمية والرقابية، بما يواكب التطورات الدولية ويعزز الثقة في الأنظمة المالية العربية». ورحب فتوح بالحضور قائلاً: «يسرتنا أن نجتمع مجدداً في شرم الشيخ، مدينة السلام، لتبادل الخبرات ومناقشة أحدث المستجدات التنظيمية والتقنية في القطاع المالي العربي».

ووجه الأمين العام د. فتوح شكره للبنك المركزي المصري على رعايته الفاعلة للملتقى، وإتحاد بنوك مصر على دوره التنظيمي، إلى جانب وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المصرية، ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF).

**تحولات إيجابية وتحديات مستمرة**

وتحدث د. وسام فتوح عن تحولات واضحة في المنطقة، مشيراً إلى تراجع موارد تمويل الإرهاب في دول مثل سوريا ولبنان

## المستشار أحمد سعيد خليل: مصر إعتمدت نهجاً إستباقياً

### لعدم إستخدام التكنولوجيا في الجرائم المالية

إرتكاب الجرائم المالية، لا سيما في السنوات الأخيرة، دفع «مجموعة العمل المالي» إلى تحديث منهجيتها بشكل واسع، خصوصاً في ما يتعلق بتقييم المخاطر وتعزيز الفهم المشترك لها وإدارتها، بما ينسجم مع المتغيرات التكنولوجية وأساليب الجريمة المستحدثة».

وأشار المستشار خليل إلى «أن المجتمع الدولي بات يشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا لتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في الإجراءات الجنائية، وذلك إنطلاقاً من الوعي الدولي بهذه التحديات وخطورتها»، مؤكداً «أن نجاح منظومة مكافحة الجرائم المالية يعتمد على عمق وفعالية التعاون المحلي بين كل أطراف المنظومة»، موضحاً «أن التسويق بين وحدات المعلومات المالية، والجهات الرقابية، والقطاع المصرفي، وسلطات إنفاذ القانون، وسلطات التحقيق، يساهم في بناء جبهة موحدة قادرة على مواجهة الجرائم المالية بأسلوب أكثر فعالية وشمولًا، وأن تبادل المعلومات في الوقت المناسب وتوحيد الجهود وتكامل الأدوار، يمثل حجر الأساس في بناء منظومة وطنية تتسم بالكفاءة و تكون قادرة على التصدي للمخاطر المتنامية».



المستشار أحمد سعيد خليل

وقال أكد المستشار أحمد سعيد خليل رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، «أن مصر إعتمدت نهجاً إستباقياً لمواكبة التطورات المتسرعة في مجال التكنولوجيا المالية وضمان عدم إساءة إستخدامها في الجرائم المالية»، مشيراً إلى «أن الجهات الوطنية المعنية تبذل جهوداً كبيرة لمواجهة التحديات الناشئة عن التطور في أساليب وأنماط الجرائم المالية».

وأشار المستشار سعيد خليل إلى «أن الجهود الوطنية لمواجهة التحديات المتعلقة بتطور الجرائم المالية، شملت إصدار مصر تشريعات عدة مهمة في هذا المجال، إلى جانب حرص أجهزة الدولة على تسخير التكنولوجيا الحديثة في دعم جهود مكافحة الجرائم المالية، بما يتوافق مع الأطر القانونية المنظمة»، وقال: «إن التحولات المتسرعة في البيئة المالية العالمية، تعرض على الجميع مسؤوليات أكبر وتحديات أكثر تعقيداً»، مشدداً على «أن توظيف التكنولوجيا المالية الحديثة أصبح أحد أهم مفاتيح المستقبل».

وأضاف المستشار أحمد سعيد خليل «أن الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وتقنيات تتبع المعاملات، لم تعد مجرد أدوات معايدة، وإنما أصبحت عناصر أساسية في منظومة الإمامثل»، لافتاً إلى «أن التطور الملحوظ في أساليب وأنماط



جانب من الحضور

**الدكتور حاتم علي المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة  
المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي:  
التكنولوجيا باتت المهدّد الأكبر في المؤسسات المالية والقاسم المشترك  
للحجائم المالية والإحتيال المالي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب**

في المخدرات أو الأسلحة أو حتى البشر أو التنظيمات الإرهابية». أضاف د. حاتم علي: «إن تعدد المعايير والقواعد الدولية مثل قواعد منظمة FATF وقواعد إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها من المعايير الدولية والإقليمية، يدفعنا جميعاً إلى كشف وتقسيي التدفقات المالية غير المشروعة وفق منظمات تقييم المخاطر الوطنية والإقليمية والدولية، وتقديم هذه المعلومات بعد تحليلها إلى الجهات الأمنية والرقابية والقضائية التي تستطيع أن تقييم الداعوى لملائحة ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم المالية والإقتصادية، والأهم من هذا، الحجز والتحفظ على هذه الأموال المنهوبة».

وقال د. حاتم علي: «لا يخفى بأن هذه البحور والمحيطات العميقه من تدفقات مالية غير مشروعة وأساليب خبيثة لغسل الأموال المشبوهة أو حتى استخدام العملات الرقمية والعملات المشفرة هو محيط بلا قرار، ومياه داكنة لا يستطيع الغوص فيها إلا حضرتكم، أنتم الذين تقفون على شواطئ هذه المحيطات الملوثة بالأموال غير المشروعة»، وقال: «لقد إتحد جميع الشركاء، أي إتحاد المصارف العربية مع الأمم المتحدة، ووحدات مكافحة غسل الأموال مع الأجهزة الرقابية والبنوك المركزية، والمنظمات الإقليمية في المنطقة مثل منظمة FATF وغيرها حتى نضع كافة خبراتنا وقدراتنا في أيديكم حتى يمكنكم مواجهة هذا الخطير الأكبر الذي بات يهدّد اقتصادات شعوب العالم».



**الدكتور حاتم علي**

وقال الدكتور حاتم علي المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي: «نواجه تحدياً عالمياً يهدّد اقتصادات الشعوب والدول في كافة مناطق العالم ومناحيها الجغرافية بشكل غير مسبوق، إذ أصبحت التكنولوجيا التي هي أساس تطور العصر، هي المهدّد الأكبر في المؤسسات المالية، وأصبحت هي القاسم المشترك للجرائم المالية وجرائم الإحتيال المالي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم، التي إما أنها تستهدف المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق الربح غير المشروع أو أنها تستهدف جرائم الإتجار غير المشروع



**جانب من الحضور المصرفـي**

الأستاذ محمد بدیر الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني QNB:  
تكلفة الإمتثال أصبحت مرتفعة لكنها في الوقت ذاته إستثمار ضروري  
لحماية مصارفنا العربية من مخاطر الجرائم المالية

والمصرفي، خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي والتحول نحو الخدمات الرقمية. لذلك، فإننا نؤكد أهمية تبني المنهج القائم على المخاطر (RBA) كأداة عملية لتحقيق التوازن بين الإمتثال والفعالية، وتوجيه الموارد نحو المجالات ذات الأولوية، بما يعزز من قدرة مصارفنا العربية على إدارة المخاطر من دون التأثير على الإبتكار والنمو».

وتتابع محمد بدیر: «لقد برزت التكنولوجيا الحديثة والذكاء الإصطناعي كأدوات فعالة في دعم جهود الإمتثال من خلال تحليل البيانات الضخمة وكشف الأنماط المشبوهة، كما أصبحت منصّات التعرّف على الهوية الرقمية (E-KYC) خطوة مهمة نحو تعزيز الشمول المالي. ومع ذلك تبقى الأصول الإفتراضية والعملات المشفرة تحدياً حقيقياً يتطلب إطاراً تشريعياً ورقابياً متطرفاً وبالتالي يتبعن تحقيق تكامل فعال بين متطلبات الإمتثال ومتطلبات الأمن السيبراني لضمان بيئة مالية آمنة ومستدامة».

ولفت بدیر إلى «أن بناء ثقافة إمتثال مؤسسية هو مسؤولية تبدأ من مجالس الإدارة والإدارة العليا، وتمتد إلى جميع مستويات العمل المصرفي، فالحكومة الرشيدة هي الأساس لإمتثال فعال ولمكافحة الفساد، كما أن التكامل بين قطاعات المخاطر والتدقيق والإمتثال يشكل دعامة رئيسية لحماية مؤسساتنا وتعزيز الشفافية. ولا يمكن أن ننجح في هذا المسار من دون تعاون عربي وإقليمي دولي فعال، فالتحديات العابرة للحدود تحتاج إلى شراكات قوية وتبادل للمعلومات والخبرات بين المصارف والجهات الرقابية والمؤسسات الدولية، ويتبعن علينا مواصلة جهود التنسيق الإقليمي في مواجهة الجرائم المالية».

وختُم بدیر قائلاً: «إن الإمتثال يمثل إستثماراً في الثقة والإستقرار، ورسالة تؤكد إلتزام مصارفنا العربية بالمعايير الأخلاقية والمهنية التي تحمي الاقتصاد والمجتمع معاً».



الأستاذ محمد بدیر

أما محمد بدیر الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني QNB، عضو مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر فقال: «إن هذا المنتدى السنوي، أصبح منصة لتبادل الرؤى حول التطورات المتتسارعة في مجال الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية، ذلك المجال الذي يشكل اليوم أحد أعمدة الثقة والإستقرار في النظام المالي»، مشيراً إلى «أن إنعقاد هذا المنتدى يأتي في مرحلة دقيقة تشهد فيها الساحة المالية العالمية تطورات متتسارعة في المعايير الدولية والتشريعات الرقابية، خصوصاً مع التحديات المستمرة لمعايير مجموعة العمل المالي (FATF) والتي تفرض على مصارفنا العربية ضرورة التكيف السريع وتعزيز جاهزيتها لمواكبة تلك المتطلبات، مع المحافظة على الخصوصيات الوطنية وبيناتنا القانونية».

وأضاف بدیر: «لا شك في أن تكلفة الإمتثال أصبحت مرتفعة لكنها في الوقت ذاته إستثمار ضروري لحماية مصارفنا العربية من مخاطر الجرائم المالية. والتحدي الحقيقي أمام البنوك اليوم هو تحقيق التوازن بين متطلبات الإمتثال والإبتكار المالي

**رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)**

**سامية أبو شريف: ضرورة بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الحكومة والشفافية والتكميل للمصارف العربية**



**السيدة سامية أبو شريف**

جاهزية الأنظمة لمواجهة الجرائم المالية المستحدثة، بما فيها تلك المرتبطة بالأصول الافتراضية والعملات المشفرة».

وقالت سامية أبو شريف: «إن التحول الرقمي في الإمتثال لم يعد خياراً، بل ضرورة إستراتيجية، فالتجارب الرائدة في المنطقة، ومنها تجربة البنك المركزي المصري في تطوير منصة الهوية الرقمية، «هويتي» التي تعرض في هذا الملتقى هي تجربة تمثل نموذجاً يُحذى به في كيفية تحويل الإمتثال من عبء تنظيمي إلى قيمة مضافة»، معتبرة «أن دمج أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تحليل البيانات الضخمة، وتطبيق إجراءات التعرف الإلكتروني على العملاء (E-KYC)، يفتح آفاقاً جديدة أمام المصارف لتعزيز كفاءة الإمتثال، وتقليل المخاطر، وتحسين تجربة العميل، دون المساس بمتطلبات المكافحة والرقابة، كما أن التعاون الإقليمي والدولي يُعد حجر الزاوية في مواجهة التحديات العابرة للحدود، فمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال تسيير فعال بين الجهات الرقابية، القضائية، وجهات إنفاذ القانون، إلى جانب القطاع المصرفي».

قالت سامية أبو شريف رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة الأردنية الهاشمية: «إن التحديات التي تواجه المصارف العربية في مجال الإمتثال، لا تقتصر على الجوانب القانونية أو التقنية، بل تمتد إلى ضرورة بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الحكومة، والشفافية، والتكميل بين الإدارات، وتبنّي نهج قائم على المخاطر، بعيداً عن السياسات التي تؤدي إلى إستبعاد العملاء أو تقويض الشمول المالي».

وأوضحت أبو شريف: «إنعقاد هذا الملتقى يأتي في توقيت بالغ الأهمية، حيث يشهد العالم تطورات متسرعة في البيئة التنظيمية، وتناميًّا في التحديات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المالية المستحدثة، وهو ما يفرض علينا جميعاً، مؤسسات رقابية ومصرفية، أن نعيد النظر في أدواتنا، ونعزز من قدراتنا، ونطور من آليات التعاون الإقليمي والدولي».

وأوضحت «أن أجندـة هذا الملتقى تتـناول محـاور إـسـترـاتـيـجـية تـمس جـوـهـرـ العملـ المـصـرـفيـ الحـدـيثـ، وـهـذـهـ المـحاـورـ تـقـاطـعـ بشـكـلـ مـباـشـرـ معـ أولـويـاتـ الرـئـاسـةـ المـشـرـكـةـ لمـجمـوعـةـ العملـ المـالـيـ لـمنـطـقـةـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ وـشـمـالـ أـفـرـيـقاـ (ـالمـيـنـافـاتـ)ـ المعـنيـةـ بمـكاـفـحةـ غـسلـ الأـمـوـالـ وـتـموـيلـ الـإـرـهـابـ لـلـعـامـينـ 2025ـ2026ـ،ـ وـالـتـيـ تـتوـلاـهـ الـمـلـكـةـ الـأـرـدـنـيـةـ الـهـاشـمـيـةـ وـدـوـلـةـ إـلـمـارـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـمـتـحـدـةـ،ـ وـتـرـكـرـ عـلـىـ تـعـزـيزـ الفـهـمـ لـلـمـخـاطـرـ،ـ وـمـواـكـبـةـ التـقـنـيـاتـ النـاـشـةـ،ـ وـتـطـوـيرـ أدـوـاتـ التـقـيـيمـ وـالـرـقـابـةـ»ـ،ـ مـؤـكـدـةـ «ـدـورـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ كـعـاملـ تـمـكـينـ،ـ لـاـ كـعـبـءـ تـنـظـيمـيـ،ـ فـالـذـكـاءـ الـإـصـطـنـاعـيـ،ـ وـتـحـلـيلـ الـبـيـانـاتـ،ـ وـمـنـصـاتـ الـهـوـيـةـ الـرـقـمـيـةـ،ـ يـمـكـنـ أـنـ تـحـدـثـ نـقـلةـ نـوـعـيـةـ فـيـ إـدـارـةـ إـلـمـاتـ،ـ وـتـقـدـيمـ حلـولـ مـبـكـرـةـ،ـ تـقـلـلـ مـنـ التـكـالـيفـ الـتـشـغـيلـيـةـ،ـ وـتـعـزـزـ مـنـ كـفـاءـةـ الرـقـابـةـ»ـ،ـ مـشـيرـةـ إـلـىـ «ـأـنـ مـجـمـوعـةـ الـمـيـنـافـاتـ تـتـابـعـ عـنـ كـثـبـ هـذـهـ التـطـورـاتـ،ـ وـتـعـملـ عـلـىـ إـدـماـجـهاـ فـيـ أـدـوـاتـ التـقـيـيمـ،ـ وـتـقـدـيمـ الدـعـمـ الـفـنـيـ لـلـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ،ـ بـمـاـ يـضـمـنـ

الدكتور أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري  
ممثلاً المحافظ حسن عبد الله:  
التكنولوجيا المالية تحقق الشمول المالي



د. أشرف بهي الدين

تحدث د. أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري ممثلاً معايير المحافظ حسن عبد الله عن أهمية التكنولوجيا المالية (FinTech) في تحقيق الشمول المالي، وأهمية التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشدداً على إصدار البنك المركزي للضوابط الالزمة لمواجهة هذه التحديات بما يتنامى مع المعايير الدولية.



مقدم الحضور الرسمي

**البنك الإسلامي الأول في سوريا**

**بنك الشام..**



Call Center  
011-9398  
[www.chambank.sy](http://www.chambank.sy)  
[info@chambank.sy](mailto:info@chambank.sy)

**بنك الشام**  
**CHAM BANK**

## جلسات مناقشة «الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية»



وثقافة الإمتثال المؤسسي ومكافحة الفساد، والنزاهة الضريبية؛ دراسة حالة في مجال منع الجرائم المالية، وأفضل الممارسات الدولية في تعزيز الشمول المالي المتواافق مع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ( التجربة المصرية )، وإعداد تقارير العمليات المشبوهة (STR) بكفاءة وفعالية، وأساسيات تكنولوجيا مكافحة الجرائم المالية لعام 2025، والتعاون بين السلطات الرقابية القضائية، وجهات الإدعاء وإنفاذ القانون، والمصارف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ركزت جلسات مناقشة «الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية» في شرم الشيخ وعلى مدار ثلاثة أيام على محاور مكافحة الاحتيال ومكافحة غسل الأموال: تكامل مفقود أم إزدواجية أدوار، والمشهد العالمي الحديث للإمتثال ومكافحة الجرائم المالية: إلى أين يتجه العالم؟ والتحديات العملية التي تواجه المصارف العربية في مجال الإمتثال، والتكنولوجيا والإبتكار في خدمة الإمتثال، وإمتثال 2030: الإتجاهات العالمية المستقبلية والتقنيات الجديدة والتوقعات، وتحقيق التكامل بين وظيفة الإمتثال والأمن السيبراني في المصارف، والحكمة

### اليوم الأول

#### ورقة عمل: «مكافحة الاحتيال وغسل الأموال»

العميد مصطفى خضر، مدير عام  
إدارة مكافحة الاحتيال والجرائم المالية  
البنك المركزي المصري

قدم ورقة عمل بعنوان:  
«مكافحة الاحتيال وغسل الأموال:  
تكامل مفقود أم إزدواجية أدوار».



العميد مصطفى خضر

## جلسة النقاش الأولى:

### «المشهد العالمي الحديث للإمتثال ومكافحة الجرائم المالية: إلى أين يتجه العالم؟»



وحاصل فيها أحمد الكسواني، الشريك المسؤول عن الخدمات المالية والمصرفية، PWC الشرق الأوسط (الكويت وقطر). وتحدث في الجلسة كل من: سامية أبو شريف، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأردن، وهشام سامي، المدير العام، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر، ومحمد الكردي، رئيس قطاع الإمتثال والحكومة المؤسسية، بنك مصر، وعصام بركات، خبير التقييم المتبادل في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF.

تناولت جلسة النقاش الأولى بعنوان «المشهد العالمي الحديث للإمتثال ومكافحة الجرائم المالية: إلى أين يتجه العالم؟»، محاور التوجهات العالمية الجديدة في مكافحة الجرائم المالية، وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنعكاسها على المصارف العربية، والمنهجية المحدثة للتقييم المتبادل: أبرز التغيرات ومتطلبات الإمتثال المصرفي، وتحديث المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي الخاصة بشفافية المدفوعات العابرة للحدود.

أدار الجلسة الدكتور حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي،



جانب من الحضور المصرفي المصري والعربي



## جلسة النقاش الثانية:

### «التحديات العملية التي تواجه المصارف العربية في مجال الإمتثال»



الإمتثال والحكمة المؤسسية، البنك الأهلي المصري، مصر، وحاضر فيها نيرمين كمال، وكيل محافظ مساعد، قطاع الرقابة على مخاطر الإمتثال، البنك المركزي المصري.

وتحدث في الجلسة كل من: مالك قسطة، مساعد الرئيس التنفيذي، الإمتثال لمجموعة بنك لبنان والمهجر، لبنان، وحافظ أبو العزم، رئيس مجموعة الإمتثال والحكمة المؤسسية، البنك العربي الأفريقي الدولي، مصر، والدكتور باسل الحجار، خبير في الدراسات الجيوسياسية ومكافحة الإرهاب، لبنان.

تناولت جلسة النقاش الثانية بعنوان «التحديات العملية التي تواجه المصارف العربية في مجال الإمتثال» محاور التحديات القانونية في تبادل المعلومات، وكفة الإمتثال المرقعة وموازنة متطلبات الإمتثال مع الإبتكار المالي، وتحديث العلاقة مع البنوك المراسلة وضمان إستمرايتها، والتحديات التي تواجه المصارف العربية في تطبيق العقوبات المالية الدولية المستهدفة الخاصة بتمويل الإرهاب وإنشار السلاح وأليات التعرف على المستفيد الحقيقي: من النظرية إلى التطبيق العملي في القطاع المصرفي. أدار الجلسة إيهاب المصري، الرئيس التنفيذي لمجموعة



حضور مصرفي ومحامي

## اليوم الثاني

### جلسة النقاش الأولى: «التكنولوجيا والإبتكار في خدمة الامتثال»



وتحدث في الجلسة كل من: الدكتور هيثم ياسين، أخصائي أول في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، المركز الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، لبنان، وإيهاب المصري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الامتثال والحكومة المؤسسية، البنك الأهلي المصري، مصر، وأحمد الكسواني، الشريك المسؤول عن الخدمات المالية والمصرفية، PWC الشرق الأوسط (الكويت وقطر)، ومحمد المفتى، المدير العام META، كوانتكسا، دبي – الإمارات، ومحمد الكردي، رئيس قطاع الامتثال والحكومة المؤسسية، بنك مصر، مصر.

تناولت جلسة النقاش الأولى بعنوان «التكنولوجيا والإبتكار في خدمة الامتثال»، محاور دور الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة في مكافحة الجرائم المالية، ومنصات الهوية الرقمية وتطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء إلكترونياً E-KYC، وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأصول الإفتراضية والعملات المشفرة.

أدار الجلسة شيماء حسن سليمان، رئيس قطاع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة الامتثال المصرفية والحكومة المؤسسية، بنك القاهرة، مصر، وحاضر فيها المهندس أحمد السنباطي، الرئيس التنفيذي لـ Data Gear، مصر.



جانب من الحضور المصرفي المصري والعربي

## ورقتا عمل عن: «إمتثال 2030» و «الأمن السيبراني في المصارف»



قدم الأستاذ جان ميشال كوكباني، مدير تنفيذي، ARCSHIELD، لبنان، ورقة عمل حول: «تحقيق التكامل بين وظيفة الإمتثال والأمن السيبراني في المصارف».



قدم الأستاذ مالك قسطة، مساعد الرئيس التنفيذي، الإمتثال لمجموعة بنك لبنان والمهجر، لبنان، ورقة العمل محور «إمتثال 2030: الإتجاهات العالمية المستقبلية والتقنيات الجديدة والتوقعات».

### طاولة مستديرة: «الحكومة وثقافة الإمتثال المؤسسي ومكافحة الفساد»



ناقشت الطاولة المستديرة بعنوان «الحكومة وثقافة الإمتثال المؤسسي ومكافحة الفساد» دور مجالس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز ثقافة الإمتثال ومكافحة الفساد، والعلاقة بين الحكومة الحيدة والإمتثال الفعال: من الإمتثال الشكلي إلى الأداء المؤسسي الفعال وتكامل وظائف التدقيق والمخاطر والإمتثال: تحديد المسؤوليات المشتركة.

أدار الجلسة حافظ أبو العزم، رئيس مجموعة الإمتثال والحكومة المؤسسية، البنك العربي الأفريقي الدولي، مصر، وتحدث فيها كل من: علي كاظمي، المدير الإداري، Hansuke للإستشارات، لندن، وDean Rowan، شريك، شركة كونسيليوم للإستشارات الإدارية، البحرين، وهيثم حسن، مسؤول الإمتثال الرئيسي، الإمتثال، الجرائم المالية ومخاطر السلوك، ستاندرد تشارترد بنك، مصر، وزهرة مشهود AKINGUMP، دبي.

## اليوم الثالث

### **ورقة عمل تطبيقية: «النزاهة الضريبية: دراسة حالة في مجال منع الجرائم المالية»**



تحدث علي كاظمي، المدير الإداري، **Hansuke** للإستشارات، لندن، المملكة المتحدة في ورقة العمل التطبيقية عن «النزاهة الضريبية: دراسة حالة في مجال منع الجرائم المالية».

### **جلسة النقاش الأولى: «أفضل الممارسات الدولية في تعزيز الشمول المالي»**



تناولت سالي عبد القادر، مدير عام الثقافة المالية، قطاع الشمول المالي والإستدامة، البنك المركزي المصري، مصر، ووائل رفيق، مدير إدارة البحث والتحليل الاستراتيجي بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصري، مصر، في ورقة العمل التطبيقية، «أفضل الممارسات الدولية في تعزيز الشمول المالي مع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (التجربة المصرية)».

### **ورقة عمل تطبيقية: «إعداد تقارير العمليات المشبوهة STR بكفاءة وفعالية»**



تناول عصام برکات، خبير التقييم المتبادل، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورقة العمل التطبيقية حول «إعداد تقارير العمليات المشبوهة STR بكفاءة وفعالية».

### **ورقة عمل: «أساسيات تكنولوجيا مكافحة الجرائم المالية لعام 2025»**

تناول وسام عابد، مدير أول، وحدة الإمتثال العالمي - الإستخبارات المالية، مكتب إنفاذ القانون والشراكات الخارجية **Western Union** ورقة العمل التطبيقية «أساسيات تكنولوجيا مكافحة الجرائم المالية لعام 2025» عبر الأنولين.

## جلسة نقاش ختامية:

### «التعاون بين السلطات الرقابية والقضائية: وجهات الادعاء وإنفاذ القانون والمصارف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

المكتب الفني، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر، القاضي حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، والعميد مصطفى خضر، مدير عام إدارة مكافحة الإحتيال والجرائم المالية، البنك المركزي المصري، والعقيد محمد عبد الله الخاطر، مدير مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات، مجلس تعاون دول الخليج العربية، قطر وحافظ أبو العزم، رئيس مجموعة إمتداد والحكومة المؤسسة، البنك العربي الأفريقي الدولي، مصر.

تناولت جلسة النقاش الختامية بعنوان «التعاون بين السلطات الرقابية والقضائية: وجهات الادعاء وإنفاذ القانون والمصارف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، محاور أهمية التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات في تعزيز الإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل إنتشار التسلح ومواجهة التحديات المشتركة والتنسيق الرقابي العابر للحدود لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الأصول الإفتراضية ومقدمي خدماتها.

ترأس الجلسة، الدكتور سام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، وتحدث فيها كل من: القاضي عمرو فاروق، رئيس



صورة تذكارية للمشاركين في الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية

**Bank Audi**



**EXPERIENCE THE WORLD  
YOUR WAY  
WITH OUR EXCLUSIVE RANGE  
OF CARDS**



LEARN MORE



1570  
[bankaudi.com.lb](http://bankaudi.com.lb)

## شارك في القمة الاقتصادية السادسة بين الدول العربية وفرنسا في باريس

**الأمين العام لاتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:**

**تمويل البنوك العربية لمشروعات المياه والزراعة أصبح أمراً ضرورياً  
وملتزمون في العمل مع القطاع المصرفي العربي لتحقيق التمويل**

وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وهو ما نعتبره أحد أهم أهداف القطاع المصرفي العربي للتمويل».

وأكّد د. فتوح أنه «يجب على القطاع المصرفي العربي أن يهتم بتمويل مشروعات تتعلق بالمياه والزراعة، وتالياً فإن مشاركة إتحاد المصارف العربية في القمة الاقتصادية العربية - الفرنسية هو الإلتزام لما قام به في قمة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، وأن يلتزم بالعمل مع القطاع المصرفي العربي لتحقيق التمويل»، مشدداً على أنه «هناك تمويلات ولكننا نركز على التمويلات التي تصب في صالح أهداف التنمية المستدامة».

وقال د. فتوح في حديثه الصناعي، إنه سلط الضوء خلال مشاركته في أعمال القمة، على التعاون العربي - الفرنسي، «إذ إن فرنسا تتمتع بالتقنيولوجيا والإفتتاح، إلا أن العالم العربي لديه كل الموارد اللازمة»، مؤكداً أن «العالم العربي لا ينقصه موارد مالية، ولكن ينقصنا فكرة أين توجّه هذه الموارد المالية»، مشيراً إلى التعاون أيضاً مع إتحاد الغرف العربية.

ووجه د. فتوح رسالة إلى الجانب الفرنسي، مؤكداً «أهمية التعاون بين العالم العربي وفرنسا في مجالات عدّة، منها التمويل والإقتصاد والمعاملات التجارية المتبدلة»، مشيراً في هذا الصدد إلى إنعقاد القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2025، والتينظمها إتحاد المصارف العربية في باريس في يونيو/حزيران الماضي.

يُذكر أن الدكتور وسام فتوح كان قد شارك في جلسة بعنوان «الإطار الجيوسياسي والإقتصادي»، والتي تحدّث فيها أيضاً أمين عام إتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، وسفير جيبوتي لدى فرنسا وهو عميد السلك الدبلوماسي العربي، وذلك على هامش أعمال القمة الاقتصادية العربية - الفرنسية.



أكّد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، أهمية المشاركة في القمة الاقتصادية السادسة بين الدول العربية وفرنسا، والتي إنعقدت في العاصمة الفرنسية باريس تحت عنوان «المياه والبيئة» في صميم الاحتياجات والأزمات والفرص في العالم العربي»، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وبمشاركة مسؤولين وممثلي مؤسسات إقتصادية من الجانبين.

وقد تناولت جلسات القمة قضايا المياه والبيئة، والسيادة الغذائية، وإستراتيجيات الاستثمار، قبل أن تختتم بقاءات ثنائية بين الشركات والهيئات المشاركة من الجانبين. وقد إستمرت القمة ليومين، ونظمتها غرفة التجارة العربية - الفرنسية بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة الفرنسية وإتحاد الغرف العربية.

واذ شدّد د. فتوح على «ضرورة أن يهتم القطاع المصرفي العربي بتمويل مشروعات تتعلق بالمياه والزراعة»، قال في تصريح لمراسلة وكالة أنباء الشرق الأوسط في باريس: «إن العالم العربي يمثل 10 % من مساحة العالم، ولكن وفق الدراسات هناك شح كبير بالمياه رغم وجود أنهار وبحيرات في كامل الدول العربية»، معتبراً «أن هذا الأمر يتطلّب استثمارات كبيرة في مجال التحلية

**افتتحه فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون  
لبنان يضع «الإطار العام» لإطلاق التواصل مع الإستثمارات الدولية  
مشاركة إقتصادية سعودية ومصرافية أميركية في مؤتمر بيروت - ١**

شكل الحشد الاستثماري الخارجي المشارك في مؤتمر بيروت «١» الذي افتتحه رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، علامة فارقة تدعم جهود القطاعين الحكومي والخاص في إعادة لبنان إلى شبكة التواصل الاقتصادي مع محطيه العربي والدولي، ريثما تنضج الظروف الملائمة لتحويل الإهتمام المحقق إلى فرص حقيقة لجذب التمويل والرساميل.



رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون



الأستاذ شارل عربيد متوسطاً وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني الأستاذ عامر البساط  
ورئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية الأستاذ محمد شقير

صنع الهدوء عبر البناء. ونحن لا نُجمّل الواقع ولا ننكر الأوجاع، لكنّ اليأس لا يرمم دماراً، والصمت لا يصنع ثقة. الأفعال وحدها هي التي تغيّر المسار».

وقال الرئيس عون: «لقد بدأنا بالفعل مسار إصلاحات حقيقي، وأود أن أكون واضحاً وصريحاً، الإصلاحات التي تقوم بها ليست سهلة، وتواجه مقاومة داخل النظام نفسه، لأن التغيير الحقيقي يمسّ مصالح مترسخة. لكننا مستمرون».

وفي الواقع، أورد رئيس الجمهورية: «أقرّنا قوانين أساسية تعزّز الشفافية والمساءلة، وأطلقنا خطوات جدية لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس صلبة، تتقدّم فيها الكفاءة على المحسوبيات، ويعمل فيها القانون على الإستتساب. نعمل على تفعيل هيئات الرقابة والمحاسبة لأن الدولة التي تُحاسب مسؤoliها وتحمي مواردها هي الدولة القادرة على حماية المستثمر والمواطن معاً». وأضاف الرئيس عون: «من هذا المنطلق، نُعيد تأكيد إنفتاح لبنان على محبيه العربي والدولي. لبنان يجب أن يستعيد دوره الطبيعي لاعباً اقتصادياً وتقنياً في المنطقة، وجسراً بين الشرق والغرب، ومنصةً للتعامل والتعاون بين الشركات والمستثمرين والمؤسسات الإنمائية. إنفتاحنا ليس شعاراً، هو توجّه فعلي نحو شراكات جديدة، نحو الأسواق المحيطة، ونحو تعزيز مكانة لبنان في خريطة الأعمال الإقليمية والدولية».

ولم يفت الرئيس عون التتويه بأنه في موازاة ذلك «يستمر عملنا على تثبيت الأمن الداخلي، فالمستثمر الذي يأتي إلى لبنان يجب أن يكون مطمئناً أن حمايته ليست خاضعة لمزاج السياسة، بل راسخة بثبات القانون. الأمن الذي نريده ليس من تهئة مؤقتة، بل من إستقرار مستدام».

ووفق الرؤية التي نحملها، أوضح رئيس الجمهورية، «أن النمو الحقيقي لا يصنعه القطاع العام وحده، ولا القطاع الخاص وحده، بل الشراكة بينهما. أما دور الدولة فهو التمكّن، وأن تضع الإطار، وتضمن النزاهة والمنافسة، وتفسح المجال للقطاع الخاص كي يقود التنفيذ، وكي يعيد خلق فرص العمل، ويدفع بالإبتكار، ويعيد الحركة للإقتصاد».

وقال الرئيس عون: «إن لبنان الذي نطرح إليه، ونعمل لأجله، هو منصة إستثمارية منفتحة وطموحة، تجمع بين موقع جغرافي إستراتيجي، وطاقات بشرية مميزة، وفرص واسعة في قطاعات متعددة. ومن هنا، أوجه نداءً إلى كل صديق للبنان، إلى كل مستثمر، إلى كل شريك محتمل، بأن لبنان لا يطلب تعاطفاً، بل ثقة. ولا ينتظر صدقة، بل يقدم فرصة. ووجودكم هنا اليوم هو إستثمار في الإستقرار، في الطاقات الشابة، في مستقبل سيكون أفضل إذا سرنا فيه معاً»، مرحباً مرة جديدة، بالوافد الدبلوماسي الجديد، السفير الأميركي الجديد في بيروت، ميشال عيسى. مؤكداً «أن اختياره في هذا المركز، لفتة معبرة جداً من الرئيس دونالد ترمب حيال لبنان».



**وزير الاقتصاد والتجارة الأستاذ عامر البساط**

في الكلمات، قال معالي وزير الاقتصاد الأستاذ عامر البساط، إن المؤتمر في منزلة «إنطلاقـة جديدة ومسار جديد لاستعادة الثقة، مع إدراكـ أن طريقـ التعافي ستكونـ صعبةـ وطويلـةـ، إلاـ أنـ لبنانـ يمتلكـ الـقدراتـ، ونـحنـ ملتزمـونـ بإـعادـةـ بنـاءـ الـدولـةـ ونـزيدـهاـ أنـ تكونـ ذاتـ سـيادةـ وتحـميـ الـضعـفـاءـ».

وحفل المشهد العام للمؤتمر، بإشارات لافتة، لجهة مشاركة وقد إقتصادي سعودي، خصـهـ رئيسـ الجمهـوريـ بـتـرحـيبـ خـاصـ بـ«الـأشـقاءـ السـعـودـيـينـ، المـشـارـكـينـ لـلـمـرـةـ الـأـلـوـىـ فـيـ منـاسـبـةـ لـبـانـانـةـ عـلـىـ هـذـاـ مـسـتـوىـ، مـنـذـ مـدـةـ كـانـتـ كـافـيـةـ لـتـشـاقـ بـبـيـروـتـ إـلـيـهـمـ، وـيـشـتـاقـوـ إـلـيـهـاـ».

وبالمثل، حضر كبار المسؤولين في بنوك وشركات مالية أميركية كبيرة تحوز علاقات تاريخية ممتدة مع القطاع المالي المحلي، ما أضاف قيمة مضافة على الشعار الرئيسي للمؤتمر وإنتهـافـهـ إعادةـ بنـاءـ «ـالـثـقـةـ»ـ بـوصـفـهاـ المرـتكـزـ الـحـيـويـ لـخـرـوجـ لـبـانـ منـ أـزـمـاتـهـ السـيـادـيـةـ وـالـإـقـتـصـادـيـةـ»ـ.

ووفق وصف رئيس الجمهورية العmad Jozaf عون في كلمة الإفتتاح، فإنـ الحديثـ يتـعدـىـ تعـريفـ المؤـتمرـ الإـقـتصـاديـ، ليـتـحوـلـ إلىـ «ـبـدـاـيـةـ فـصـلـ جـدـيدـ منـ نـهـضـةـ لـبـانـ، عـنـانـهـ الثـقـةـ وـالـشـراـكةـ وـالـفـرـصـ»ـ، فيما رـكـزـ مصدرـ وزـاريـ، عـلـىـ أهمـيـةـ المـبـادـرـةـ الـحـكـومـيـةـ الـتـيـ يـتـولاـهاـ وزـيرـ الإـقـتصـادـ عـامـرـ البـساطـ، بـالـتـعاـونـ معـ القـطـاعـ الـخـاصـ، لـلـخـرـوجـ مـنـ أـسـلـوبـ طـلـبـ المسـاعـدةـ الـخـارـجـيـةـ، وـإـسـتـبـدـالـ الشـراـكةـ الـإـسـتـثـمـارـيـةـ بـهـاـ، عـبـرـ تـسـلـيـطـ الضـوءـ عـلـىـ الفـرـصـ الـمـتـاحـةـ فـيـ قـطـاعـاتـ محلـيةـ، عـامـةـ وـخـاصـةـ، تـرـجـعـ بـعـوـادـ مجـزـيـةـ وـاعـدةـ لـلـطـرـفـينـ. وـرـدـاـ عـلـىـ تـسـاؤـلـ ضـمـنـيـ «ـمـشـرـقـ»ـ بـكـيفـيـةـ عـقـدـ مؤـتـمـرـ لـلـإـسـتـثـمـارـ وـسـطـ تـحـديـاتـ أـمـنـيـةـ وـإـقـتصـادـيـةـ وـسـيـاسـيـةـ، رـدـ رـئـيـسـ الجـمـهـورـيـةـ بـإـشـهـارـ معـادـلـةـ:ـ «ـلـاـ بـنـيـ المـسـتـقـبـلـ عـنـدـمـاـ تـهـدـأـ الـعواـصـفـ، بـلـ»ـ.



نائب رئيس البنك الدولي عثمان ديون

مجلس النواب اللبناني للمضي قدماً، ومؤكداً «أن إنجاز هذه الخطوة سيشكل رسالة ثقة مهمة للمجتمع الدولي وللمستثمرين». وسلط ديون الضوء، بعد إجتماع مع وزير المالية، على مشاريع تُدار بكافأة عالية، وهي مشروع التحول الرقمي بقيمة 150 مليون دولار، ومشروع دعم الأسر الأكثر فقرًا بقيمة تقارب 200 مليون دولار، إضافة إلى مشاريع إستراتيجية بانتظار الإقرار. وتطرق ديون إلى «مشاريع حيوية جاهزة للإنطلاق فور صدور الموافقة البرلمانية، أبرزها مشروع إعادة إعمار مرفأ بيروت المدعوم بفرض قدره 250 مليون دولار وصندوق لإعادة الإعمار بقيمة مليار دولار، ومشروع المياه الهدف إلى تأمين مياه لبيروت الكبرى على مدار الساعة، ومشروع التحول الرقمي في وزارة المالية المخصص لإعادة هيكلة القطاع المالي وتعزيز الحكومة».



وزير المالية اللبناني الأستاذ ياسين جابر

### **التأكيد على الاستقرار الأمني**

كما لوحظ حرص وزير المالية اللبناني معايي الأستاذ ياسين جابر على إبلاغ الوفدين المشاركين من المؤسسيين الدوليين، «غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي»، التوبيه بحيثيات الوضعين السياسي والأمني، خصوصاً العامل الأمني الذي لا يزال غير مستقر، ما يفرض عدم القدرة على الخروج بأي توقعات دقيقة للأوضاع المالية ومسارها. لكنه شدد في المقابل، على أن لبنان مصمم على أن يستعيد دوره على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو يبذل جهوداً حثيثة وينفذ سياسات واقعية تشجع على ذلك. في حين اتخذت وزارة المالية خطوات أساسية في إعادة ترتيب وضعها المالي من خلال إعادة التوازن للموازنة والابتعاد عن الاستدانة التي كانت سائدة.

### **البنك الدولي: لن نترك لبنان وحيداً**

بدوره، أكد نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عثمان ديون، أن البنك «لن يترك لبنان يمشي وحيداً» والشراكة معه قديمة ومستمرة وفعالة، ويواصل إلتزامه بدعمه في مسار التعافي والإصلاح، مشدداً على «أن لبنان يواجه تحديات اقتصادية كثيرة عميقة تتطلب إصلاحات هيكيلية متواصلة، إلا أن الإجراءات التي إنفذتها السلطات خلال الفترة الماضية تُعد خطوات مشجعة للغاية على طريق الاستقرار وإستعادة النمو». وأكد ديون «أن البنك الدولي مستعد لمواصلة العمل مع الحكومة اللبنانية ودعم جهودها في تعزيز الشفافية، وتحسين الخدمات، وتفعيل الإصلاحات المالية والمؤسسية»، مشيراً إلى «أن البنك الدولي يدير حالياً 15 مشروعًا بقيمة إجمالية تبلغ 1.8 مليار دولار في لبنان، تشمل برامج إجتماعية وتنموية وقطاعية واسعة»، لافتاً إلى «وجود 3 مشاريع معلقة تحتاج إلى موافقة

## خطة الحكومة اللبنانية لآلية إسترجاع الودائع: 100 ألف دولار نقداً وسندات طويلة الأجل



المتبقي يتحول إلى شهادات مالية (فئة A)، مدعاة بأصول مصرف لبنان، بفائدة 2 % سنوياً.

ثانياً: الودائع الكبيرة (بين 1 و 5 ملايين دولار)

يسرجع المودع 100 ألف دولار نقداً على 4 سنوات، والمبلغ المتبقي يُحول إلى شهادات مالية (فئة B) بفائدة 2 % سنوياً.

ثالثاً: الودائع الضخمة (أكثر من 5 ملايين دولار)

يسرجع المودع 100 ألف دولار نقداً على 4 سنوات، والمبلغ المتبقي يتحول إلى شهادات مالية (فئة C) بفائدة 2 % سنوياً.

**ما هي الشهادات المالية؟**

أوراق مالية طويلة الأجل يصدرها مصرف لبنان، ومدعومة بإيرادات وأصول البنك المركزي، مثل أرباح الذهب والفائدة: 2 % سنوياً (غير مرکبة).

**من يمول السحبوبات النقدية؟**

المؤسسة الوطنية لضمان الودائع — بعد تعديل قانونها، والتمويل موزع بين: مصرف لبنان والمصارف التجارية.

**كيف يحسب «المودع الواحد»؟**

تجمع كل حسابات المودع في كل المصارف وتُعتبر وديعة واحدة، والحسابات المشتركة تقسم حسب الإتفاق، أو بالتساوي عند غياب إتفاق.

**أي ودائع قد تخضع لتخفيض Non-regular deposits؟**

قد تعاد إحتساب الودائع التالية بقيمة أقل: الأموال غير معروفة المصدر، والفوائد التي تقوّق سقفاً محدداً، والتحويلات للخارج بعد بدء الأزمة وشراء الدولار بالسعر الرسمي بعد تشرين الأول / أكتوبر 2019.

**هل يمكن تعديل قيمة المدفوعات لاحقاً؟**

يمكن للحكومة زيادة المبالغ المسدّدة أو تسريع السداد عبر مراسيم في مجلس الوزراء تبعاً للظروف الإقتصادية.

تكمّن أهمية خطة الحكومة اللبنانية لآلية إسترجاع الودائع، محاولة التوازن بين 3 عوامل متناقضة: حاجات المودعين لاستعادة ودائهم بالدولار الحقيقي، قدرة الدولة والمصارف على التمويل، وضبط الفجوة المالية الهائلة التي تستنزف الاقتصاد. وفق جريدة «النهار» اللبنانية، تكشف المسودة المسربة لقانون الفجوة المالية، الذي تعمل عليه الحكومة عن ملامح أولية لمسار تشريع بالغ الحساسية، يمهّد لإعادة هيكلة الودائع وتحديد آلية إستعادتها بعد سنوات من الغموض والتجميد. فالقانون لا يقدم مجرد تنظيم تقني للأموال العالقة، بل يعيد رسم الخريطة الكاملة للعلاقة بين المودعين والمصارف والدولة، عبر تصنيف الودائع، وتحديد ما يعتبر «نظامياً» وما يُعد «غير نظامي»، وتنسيط السداد على سنوات طويلة، وربط الجزء الأكبر من الأموال بشهادات مالية معززة بالأصول سيصدرها مصرف لبنان للمرة الأولى في هذا الحجم.

بيد أن هذا التوازن المشار إليه، يأتي على حساب إعادة تعريف الودائع نفسها، إذ يجري القانون عملية «تنظيم» شاملة للالتزامات من خلال إستبعاد الأموال غير معروفة المصدر، والفوائد المرتفعة، والتحويلات المشبوهة، وحتى عمليات شراء الدولار الرسمي بعد تشرين الأول /أكتوبر 2019، وهو ما يعني عملياً أن جزءاً من الالتزامات قد لا يُعرف به أساساً، أو سيعاد إحتسابه بقيمة أقل.

ورغم طابع المسودة غير النهائي، فإنها ترسم مساراً واضحاً: وديعة مضمونة تصل إلى 100 ألف دولار تسدّد نقداً خلال 4 سنوات، وما فوق هذا السقف يتحول إلى سندات مالية طويلة الأجل بفوائد متواضعة، مدعومة بأصول مصرف لبنان وإيراداته المستقبلية. أما التمويل النقدي للمدفوعات الصغيرة، فسيأتي عبر المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، بالشراكة بين المصارف والمصرف المركزي.

**من يشمل المشروع؟**

جميع الودائع الموجودة في المصارف قبل 17 تشرين الأول / أكتوبر 2019، ولا يشمل فروع المصارف الأجنبية (تطبق عليها عقودها الخاصة).

**ما هو الحد المضمون من كل وديعة؟**

الحد الأقصى المضمون: 100 ألف دولار لكل مودع، وتُسدّد هذه المبالغ نقداً بالدولار على 4 دفعات سنوية متساوية (أي خلال 4 سنوات).

**الودائع التي تفوق 100 ألف دولار... كيف تسدّد؟**

أولاً: الودائع المتوسطة (بين 100 ألف و 1 مليون دولار)، ويسترجع المودع 100 ألف دولار نقداً على 4 سنوات، والمبلغ

## تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية النصف الأول من العام 2025

### القطاع المصرفي الإماراتي يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الموجودات

2023، و119 % في نهاية العام 2022، و138 % في نهاية العام 2021، و156 % في نهاية العام 2020.

#### رتب القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات

يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية في حجم الموجودات، والتي بلغت 1,354 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025، تلاه القطاع المصرفي السعودي بموجودات بلغت 1,283.8 مليار دولار، فالقطري (583.8 مليار دولار)، فالمصري (481.5 مليار دولار)، فالكويتي (317.9 مليار دولار)، فالبحريني (252.3 مليار دولار)، فالمغربي (221.2 مليار دولار)، فالجزائري (194.2 مليار دولار - نهاية 2024)، فالعربي (140.7 مليار دولار)، فالعماني (121.9 مليار دولار)، فاللبناني (103.5 مليار دولار)، فالأردني (90.5 مليار دولار)، فالتونسي (59.9 مليار دولار - حتى مايو/أيار 2025)، فالليبي (38.3 مليار دولار)، فالفلسطيني (27.2 مليار دولار)، فالسوداني (10.9 مليار دولار)، فاللبناني (7.5 مليار دولار)، فالموريتاني (5.7 مليار دولار)، فالجبوتي (3.9 مليار دولار)، فالصومالي (2.0 مليار دولار - حتى مارس/آذار 2025)، وأخيراً جزر القمر (505 مليون دولار - حتى مارس/آذار 2025). ويُظهر الجدول رقم 1 تطور البيانات المالية الأساسية للقطاعات المصرفية العربية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كما يُظهر الرسم البياني رقم 3 الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية العام 2024.

#### حجم موجودات القطاعات المصرفية العربية مقارنة بالنتائج المحلية الإجمالية لدولها

يتناول الحجم النسبي للقطاعات المصرفية العربية مقارنة بحجم إقتصاد دولها، حيث تشير بيانات نهاية العام 2024 أن نسبة موجودات القطاع المصرفي البحريني إلى الناتج المحلي الإجمالي للبحرين قد بلغت 528 %، فيما تناقصت إلى نسبة 17 % للقطاع المصرفي في الصومال. يُظهر الرسم البياني رقم 4 أن 12 قطاعاً مصرفياً عربياً يزيد حجم موجوداتها عن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولهم.

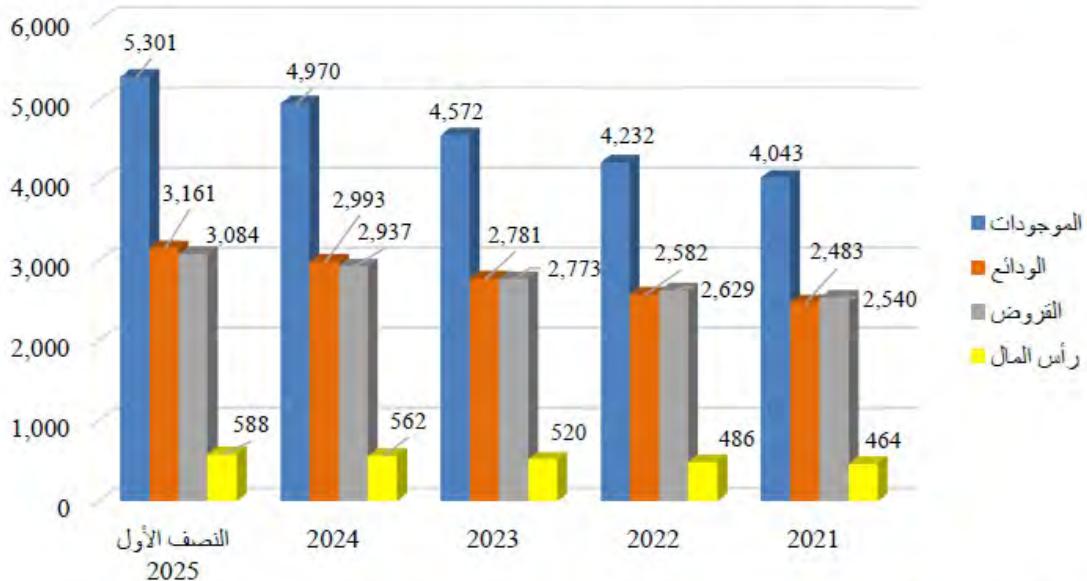


تشير بيانات المصارف المركزية العربية إلى أن الموجودات المجمعة للقطاعات المصرفية العربية قد بلغت نحو 5.3 تريليونات دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025 (باستثناء سوريا)، أي بزيادة 6.7 % عن نهاية العام 2024، مقارنة بنسبة نمو 8.7 % خلال العام 2024 بأكمله و 8.0 % خلال العام 2023 بأكمله. وبالتوالى، بلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي نحو 3.2 تريليون دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025، مقابل مسجلة زيادة بنسبة 5.6 % عن نهاية العام 2024، مقابل زيادة بنسبة 7.6 % خلال العام 2024 و 7.7 % خلال العام 2023. كما وصل حجم الإنتمان المجمع للقطاع إلى نحو 3.1 تريليون دولار، وبزيادة 5.0 % عن نهاية العام 2024، مقابل 5.9 % و 5.5 % خلال عامي 2024 و 2023 توالياً. وأخيراً، بلغت حسابات رأس المال قرابة 588 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 4.8 % عن نهاية العام 2024، مقابل نسبة نمو 8.0 % و 7.0 % خلال عامي 2024 و 2023 توالياً.

وبالنسبة إلى الحجم النسبي للقطاع المصرفي العربي، فقد بلغت نسبة موجودات القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي قرابة 142 % في نهاية العام 2024، مقارنة بـ 133 % في نهاية العام

## موضوع الغلاف

رسم بياني 1: تطور البيانات المجمعة لقطاع المصرف العربي (مليار دولار)

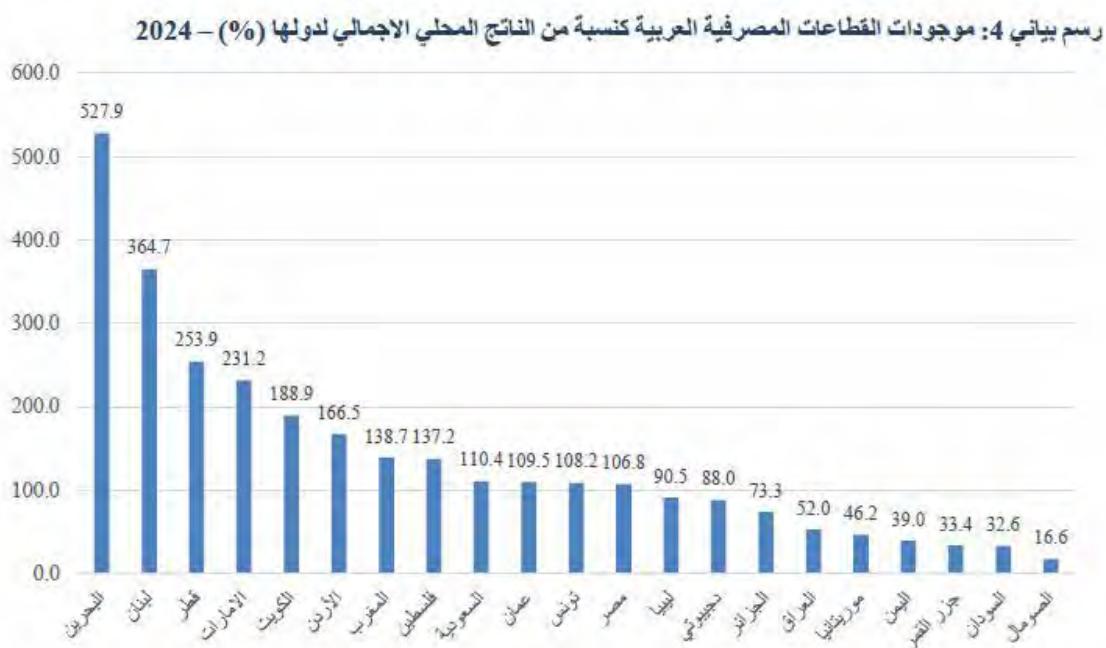
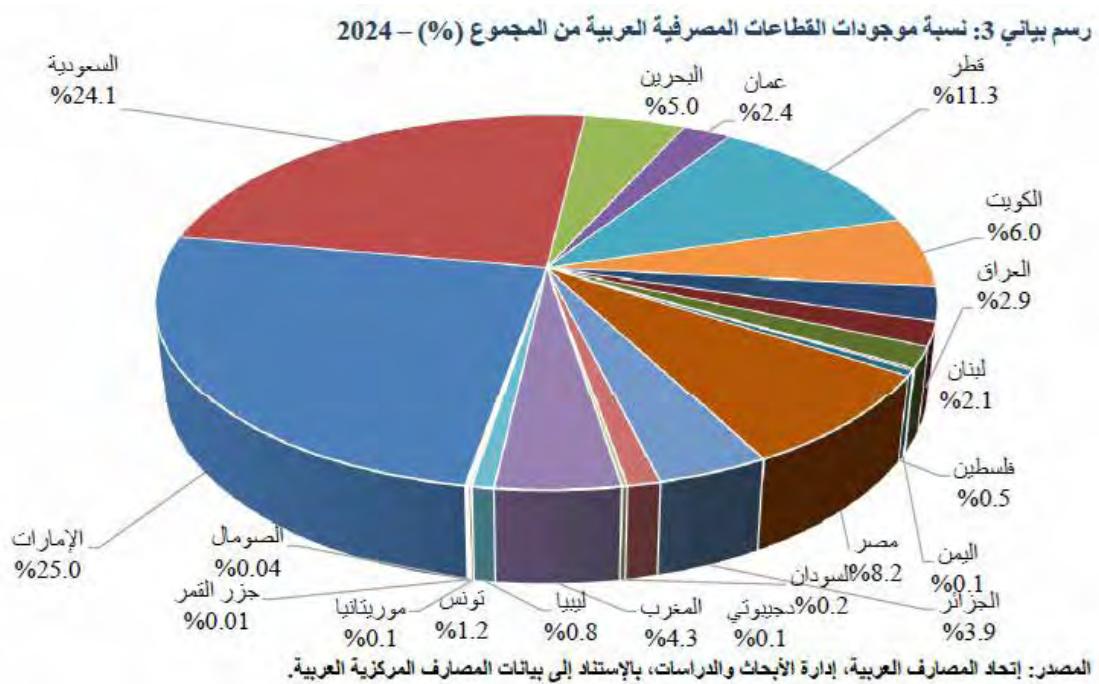


المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإضافة إلى بيانات المصارف المركزية العربية. ملاحظة: باستثناء سوريا.

رسم بياني 2: مقارنة تطور حجم القطاع المصرفي العربي بحجم الاقتصاد العربي (مليار دولار)



المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإضافة إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي. ملاحظة: باستثناء سوريا.



المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي.

## موضوع الغلاف

جدول 1: البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية (مليار دولار)

حساب رأس المال				القروض والديون				مجموع الودائع				مجموع المرجحات				
2023	2024	النصف الاول 2025	2023	2024	النصف الاول 2025	2023	2024	النصف الاول 2025	2023	2024	النصف الاول 2025	الامارات				
133.1	145.6	148.6	470.1	499.0	515.8	688.8	778.3	833.3	1,109.5	1,241.5	1,354.0	الامارات				
144.3	157.1	164.0	854.9	973.4	1,045.5	659.6	718.0	766.9	1,055.2	1,198.4	1,283.8	السعودية				
52.4	54.0	58.5	338.4	352.5	364.7	270.9	282.1	289.2	541.0	562.3	583.8	قطر				
28.7	27.1	32.0	344.6	295.7	329.3	328.2	265.2	298.3	459.7	409.1	481.4	مصر				
49.0	51.6	56.0	149.2	155.3	155.3	159.2	165.0	167.8	286.5	299.6	318.0	الكريت				
28.2	29.3	29.8	57.1	58.2	61.6	83.1	80.3	95.9	238.5	247.8	252.3	البحرين				
17.7	19.7	20.4	143.5	163.9	165.7	131.9	153.3	155.7	186.4	215.4	221.2	المغرب				
14.0	14.9	14.9	145.2	150.3	150.3	113.9	126.9	126.9	182.2	194.2	194.2	الجزائر				
14.7	18.0	17.7	54.0	56.5	55.1	102.7	94.5	89.3	157.9	144.4	140.7	العراق				
16.3	17.0	17.7	78.7	83.9	87.6	75.8	82.7	85.9	110.2	117.1	121.9	عمان				
0.9	4.8	5.2	1.8	7.3	6.8	16.4	87.9	88.1	20.2	103.1	103.5	لبنان				
10.2	10.7	10.8	64.7	66.6	69.3	51.9	55.2	56.3	84.6	88.9	90.5	الأردن				
4.6	5.0	5.0	42.0	46.1	47.9	33.4	35.7	37.2	52.1	57.4	60.0	تونس				
1.9	2.7	3.3	6.0	6.7	6.5	26.3	29.9	29.1	33.2	38.2	38.3	ليبيا				
2.3	2.3	2.4	11.9	11.9	12.6	17.6	18.2	20.9	22.8	24.5	27.2	فلسطين				
520.3	561.7	588.4	2,772.9	2,936.8	3,084.1	2,781.2	2,992.5	3,161.1	4,572.2	4,969.8	5,301.2	المجموع				
المصدر: المصرف المركزي العربي. ملاحظات: بيانات تونس لفترة ملياري دولار 2025، بيانات الصومال وجزر القمر لفترة مارس/آذار 2025، وبيانات الجزائر لفترة ديسمبر/كانون الأول 2024.																

ادارة الأبحاث والدراسات – اتحاد المصارف العربية



**التحولات في النظام المالي العالمي**  
**موجة من القلق لدى العديد من الدول حول هشاشة النظام المالي القائم على هيمنة الدولار**  
**مستقبل المصارف العربية لن يُقاس بحجم أصولها فقط**  
**بل بقدرتها على التكيف والمبادرة والتأثير**  
**داخل منظومة مالية عالمية يعاد تشكيلها اليوم بوتيرة متسرعة**



يشهد العالم منذ بداية القرن الـ 21 تحولات عميقة في النظام المالي العالمي تعكس تغير موازين القوى الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية بين الشرق والغرب. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ساد نظام مالي يقوم على هيمنة الدولار الأميركي باعتباره العملة الاحتياطية الأولى في العالم، وإستند هذا النظام إلى مؤسسات «بريتون وودز» التي أرسّت قواعد النظام النقدي والمالي الدولي لقرابة ثمانية عقود. ومع مرور الوقت، تطورت الأسواق المالية العالمية وتعزّز ظاهرة العولمة المالية وتزايدت الترابطات بين الاقتصادات، إلا أن سلسلة من الأزمات والإضطرابات الكبرى أدّت إلى ظهور اتجاهات جديدة تسعى لإعادة تشكيل قواعد اللعبة المالية الدولية. وقد بدأت هذه التحولات فعلياً بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008 التي كشفت هشاشة البنية المصرفية والإعتماد المفرط على السيولة الأمريكية، ثم تسارعت مع جائحة «كورونا»، ومع الحرب الروسية - الأوكرانية التي أعادت البعد الجيوسياسي إلى صميم العلاقات المالية الدولية. وقد أطلقت هذه التطورات مجتمعة مساراً جديداً نحو نظام أكثر تعددية في مراكزه وأكثر توازناً في أدواته النقدية والمالية.

وبرزت مجموعة بريكس كأحد أبرز رموز هذا التحول في توازن القوى الإقتصادية، إذ تمثل اليوم قرابة 40 % من الناتج العالمي، بعد أن كانت لا تتجاوز 30 % قبل عقدين. كما أصبحت تضمّ في صيغتها الموسعة بريكس بلس (+BRICS) دولاً جديدة من العالم العربي وأسيا وإفريقيا مثل مصر والإمارات وإثيوبيا وإيران وإندونيسيا، لتتشكل ما يزيد عن نصف سكان العالم ونحو 40 % من الناتج الإجمالي العالمي.

وقد منح هذا الوزن الإقتصادي والديموغرافي الكبير المجموعة قدرة متزايدة على التأثير في قرارات الحكومة العالمية وفي مسار الإصلاح داخل مؤسسات بريتون وودز. غير أنّ بريكس لم تتبلور بعد كرؤيه موحدة لإقامة نظام نقدي بديل بالكامل، بل تسير في مسار تدريجي يقوم على تعزيز استخدام العملات المحلية في التجارة البينية، وتوسيع دور بنك تنمية جديد، وتطوير منصات دفع إقليمية تسعى إلى تقليل الإعتماد على الدولار من دون إلغائه.

في مطلع الألفية. أما اليورو فيحتل المرتبة الثانية بقراوة 20 %، في حين تقترب حصة كل من الين الياباني والجنيه الإسترليني من 6 %، بينما لا تزال حصة اليوان الصيني في حدود 2 % فقط من الاحتياطات العالمية. وقرر إجمالي الاحتياطات الرسمية للدول عند حدود 12.5 تريليون دولار في العام 2024. وتُظهر هذه الأرقام بوضوح أن كل مئة دولار من إحتياطات العالم تضم حوالي 58 دولاراً بالدولار، ما يعني أن العمود الفقري للنظام المالي لا يزال أميركياً في جوهره رغم التغيرات الجارية في الأطراف.

وإذا إنقلنا إلى أنظمة المدفوعات عبر الحدود، تُظهر البيانات الحديثة الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية إستمرار هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي خلال العام 2025. فبحسب بورصة لندن، تجاوزت حصة الدولار 50 % من إجمالي المدفوعات العالمية عبر شبكة سويفت في يناير/ كانون الثاني 2025، وهو مستوى لم يُسجل منذ عقود، ما يعكس تجدد الطلب العالمي على العملة الأميركيّة في ظل تشدّيد السياسة النقديّة الأميركيّة وإرتفاع أسعار الفائدة مقارنة ببقية الاقتصادات الكبيرة. وفي المقابل، أظهر تقرير SWIFT RMB Tracker لشهر أغسطس/آب 2025 أن حصة اليوان الصيني بلغت نحو 2.88 % من إجمالي المدفوعات العالمية، لتختضن إلى 2.11 % عند إستبعاد المعاملات داخل منطقة اليورو، في حين بقيت حصة اليورو والجنيه الإسترليني وبين الياباني دون تغيير يذكر عن مستوياتها السابقة. وتشير هذه الأرقام إلى أن النظام المالي الدولي لا يزال يدور حول الدولار بإعتباره العملة المهيمنة في التسويات والمدفوعات الدوليّة، بينما يواصل اليوان الصيني توسيعه التدريجي ولكن المحدود في شبكة المدفوعات العالمية، في ظل إستمرار الفوارق الكبيرة في السيولة والثقة والعمق المالي بين النظامين الماليين الأميركي والصيني.

### الرقمنة المالية والتحوّل نحو عملات البنوك المركزية الرقمية

تشهد البنية التحتية لنظام المالي العالمي تحولاً جزئياً بفعل الثورة الرقمية التي أعادت صياغة طبيعة المدفوعات والتسويات الدولية. فقد توسيع خلال السنوات الأخيرة أنظمة المدفوعات الفورية الوطنية والإقليمية التي تتيح تحويل الأموال في ثوانٍ معدودة، مما قلل من تكاليف المعاملات وسرع وتيرة التسويات عبر الحدود. ومع تزايد أهمية سرعة المدفوعات وكفاءتها، بدأت القوى الاقتصادية الكبرى بتطوير بنى تحتية مالية بديلة أو مكملة لشبكة سويفت التقليدية، مثل النظام الروسي SPFS والنظام الصيني CIPS، اللذين يسعian إلى تعزيز الاستقلال المالي وتحفييف الاعتماد على الأنظمة الغربية.

ورغم أن حجم هذين النظامين لا يزال محدوداً مقارنة بسويفت من

### العقوبات المالية وإعادة توزيع الثقة الدولية

في السنوات الأخيرة، تزايد استخدام الأدوات المالية كسلاح جيوسياسي من قبل القوى الغربية، خصوصاً من خلال العقوبات الاقتصادية وتجميد الأصول، ما أثار موجة من القلق لدى العديد من الدول حول هشاشة النظام المالي القائم على هيمنة الدولار. وقد مثل تجميد جزء من إحتياطات روسيا بالعملات الأجنبية عاملاً مفصلياً في تسريع الوعي العالمي بمخاطر تركيز الأصول الاحتياطية في عملة واحدة، ودفع عدداً متزايداً من البنوك المركزية حول العالم إلى إعادة النظر في إستراتيجيات إدارة إحتياطاتها الدولية.

وفي هذا السياق، إتجهت دول عديدة إلى تنويع إحتياطاتها نحو الذهب بإعتباره أصلاً آمناً لا يخضع للعقوبات أو الرقابة الغربية المباشرة. وتشير بيانات مجلس الذهب العالمي إلى أن وertia شراء البنوك المركزية للذهب شهدت تسارعاً غير مسبوق خلال الأعوام الأخيرة، إذ بلغت المشتريات الصافية نحو 255 طناً في العام 2020 متأثرة بجائحة «كورونا»، وارتفاعت إلى نحو 463 طناً في العام 2021، ثم قفزت إلى 1,081 طناً في العام 2022 وهو أعلى مستوى مسجل منذ بداية تسجيل هذه البيانات. وفي العام 2023 استقرت المشتريات عند مستوى 1,037 طناً، قبل أن تسجل في عام 2024 نحو 1,045 طناً، ما يؤكد إستمرار الإتجاه الصاعد رغم إستقرار الأسواق المالية العالمية نسبياً.

يعكس هذا المسار التصاعدي المتواصل في إحتياطات الذهب تحولاً بنرياً في مفهوم الأمان المالي الدولي، إذ لم يعد مقتصرأ على العملات الصعبة التقليدية، بل أصبح يشمل أصولاً حقيقة تضمن إستقلالية القرار النقدي للدول. ويلاحظ أن الدول الناشئة، خصوصاً في آسيا والشرق الأوسط، كانت الأكثر نشاطاً في هذا المجال، حيث مثلت الصين وتركيا والهند وكازاخستان ومصر أبرز المشترين خلال هذه الفترة. ويعكس هذا التحول فقداناً جزئياً للثقة في حيادية النظام المالي الدولي القائم، ورغبة مت坦مية في بناء مظلة إحتياطية أكثر تنوعاً في مواجهة الأزمات الجيوسياسية أو العقوبات المحتملة.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار إزدياد حيارة الذهب لدى البنوك المركزية إشارة واضحة إلى إعادة توزيع الثقة الدولية من النظام القائم على الدولار وحده نحو نظام أكثر تعديدية وإستقلالية، يعيد التوازن بين الأصول النقدية والذهب كدعاة مزدوجة للإستقرار المالي العالمي.

### استمرار هيمنة الدولار وتوافق القوى النقدية

رغم التوجه المتامي نحو تقليل الدولرة، فإن الدولار لا يزال يحتفظ بمكانته المركزية في النظام المالي الدولي. فبحسب أحدث بيانات صندوق النقد الدولي لا يزال يشكل الدولار الأميركي نحو 58 % من إجمالي إحتياطات الرسمية العالمية، بعدها كان يبلغ 72 %

العالمية، مع الحفاظ على إستقرار سياساتها النقدية والمالية. وفي هذا الإطار، سجل القطاع المصرفي العربي أداءً متقدماً يعكس قدرته على الصمود والتعرض ضمن بيئه مالية متقلبة. ووفقاً لأحدث البيانات حتى نهاية النصف الأول من العام 2025، بلغ إجمالي الأصول المصرفية العربية نحو 5.3 تريليونات دولار، وهو أعلى مستوى تاريخي يسجله القطاع حتى الآن، ما يعكس عمق الأسواق المالية العربية واتساع حجم النشاط المصرفي. كما وصلت الودائع إلى حوالي 3.2 تريليونات دولار، مدفوعة بنمو السيولة في الأسواق الخليجية وتزايد الثقة في الأنظمة المصرفية، في حين بلغت محفظة القروض والتسهيلات الإنثانية نحو 3.1 تريليونات دولار، ما يعكس دور المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصادية والتنموية في مختلف القطاعات الإنثاجية والخدمية. أما رأس المال المجمع للمصارف العربية فقد تجاوز 588 مليار دولار، وهو مؤشر على متنانة القاعدة الرأسمالية للمصارف وإستمرار قدرتها على الإمتنال لمعايير كفاية رأس المال التي تفرضها لجنة بازل، مما يعزز الإستقرار المالي الإقليمي ويحدّ من المخاطر النظامية المحتملة.

هذه المؤشرات تؤكد أن القطاع المصرفي العربي يمثل أحد الأعمدة الرئيسية للإقتصادات الوطنية، حيث تشكل أصوله مجتمعة أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية كل، كما يُعدّ محركاً أساسياً لتمويل التنمية والإستثمار. ومع ذلك، فإن حجم هذه الأصول الهائل يفرض تحديات جديدة في ظل التحولات العالمية الجارية، خصوصاً مع توسيع نطاق الرقمنة المالية وإرتفاع متطلبات الإمتنال التنظيمي وتزايد المخاطر السيبرانية. فالقطاع المصرفي العربي مطالب اليوم بتعزيز إستثماراته في التكنولوجيا المالية وأنظمة الدفع الحديثة، والإخراط في مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية التي يجري تطويرها على المستويين الإقليمي والدولي، بما يضمن له مكانة فاعلة في النظام المالي العالمي الجديد. كما أن التحولات في أنماط التمويل الدولية وإتجاه بعض التكتلات الإقتصادية الكبرى نحو تسوية التعاملات بالعملات المحلية تُحتم على المصارف العربية تنويع محافظها بالعملات الأجنبية وتوسيع شبكة علاقاتها المراسلة لتشمل مراكز مالية في آسيا وإفريقيا إلى جانب المراكز التقليدية في أوروبا وأميركا الشمالية.

إن هذه الأرقام ليست مجرد مؤشرات مالية، بل تعبر عن مرحلة

حيث عدد المستخدمين وحجم المعاملات، فإنهما يعكسان اتجاهات عالمياً نحو تنويع قنوات التسوية الدولية وبناء شبكات مالية أكثر مرونة وأقل خطورة للمخاطر الجيوسياسية.

وفي موازاة ذلك، تشكل العملات الرقمية للبنوك المركزية الركيزة الأكثر تقدماً في مسار الرقمنة المالية الجديدة. ووفق تقارير المجلس الأطلسي وصندوق النقد الدولي، فإن أكثر من 137 دولة تمثل نحو 98% من الناتج العالمي، تدرس أو تطور مشاريع لإطلاق عملاتها الرقمية، في حين إن�数ت 72 دولة إلى مراحل متقدمة من التجريب أو التنفيذ. وقد أطلقت دول مثل جزر البهاماس ونيجيريا وجامايكا عملاتها الرقمية رسمياً، بينما وصلت تجارب الصين والهند إلى مراحل تطبيق واسعة لليوان والروبية الرقميين. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد الأعوام المقبلة تسارعاً في إصدار هذه العملات ليصل عددها إلى ما لا يقل عن 15 عملة رقمية للبنوك المركزية في حلول العام 2030، مما قد يحدث تحولاً عميقاً في أنماط المدفوعات والتسويات المالية حول العالم.

وتكمّن أهمية هذا التحوّل في كونه لا يقتصر على بعد التقني فحسب، بل يشمل إعادة هيكلة جوهيرية للنظام المالي الدولي. فإذا تمّت إعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية يمكن أن يقلّل من الإعتماد على الوسطاء التقليديين، ويُخفض تكاليف التحويلات العابرة للحدود، ويسهم في تعزيز الشمول المالي والشفافية. لكنه في الوقت ذاته يثير تحديات تنظيمية وأمنية كبيرة تتعلق بحماية البيانات والخصوصية، وبمخاطر الأمن السيبراني، وبالتوازن بين السرعة والإستقرار المالي. ومن ثم، فإن الرقمنة المالية في مختلف مستوياتها تمثل اليوم مرحلة انقلالية نحو نظام مالي جديد تتدخل فيه التكنولوجيا مع السيادة النقدية، وتتقاطع فيه اعتبارات الكفاءة مع ضرورات الأمان والثقة.

## إنعكاسات التحولات على الإقتصادات العربية والقطاع المصرفي العربي

أفرزت التحولات الجارية في النظام المالي العالمي واقعاً جديداً للإقتصادات العربية التي أصبحت تتأثر بشكل مباشر بتبدل موازين القوى النقدية والمالية الدولية. فمع تصاعد التوجّه نحو تنويع الاحتياطيات وتقليل الإعتماد الأحادي على الدولار، تواجه الدول العربية تحدياً مزدوجاً يتمثل في ضرورة التكيف مع التحولات

في خضم هذه التحولات، يقف العالم العربي أمام فرصة تاريخية لإعادة تمويعه داخل الخريطة المالية العالمية، مستنداً إلى قطاع مصري ضخم تجاوزت أصوله 5.3 تريليونات دولار، ورأس مال مجمع يفوق 588 مليار دولار، ما يؤهله لأن يكون لاعباً إقليمياً مؤثراً في مسار التمويل والإستثمار العالمي. غير أن هذه الفرصة لا يمكن أن تتحقق إلا عبر رؤية تكاملية عربية تقوم على تعزيز التعاون بين البنوك المركزية العربية، وتوسيع مشاريع التحول الرقمي والذكاء المالي، وتعزيز الشفافية والحكمة في مواجهة التحديات التنظيمية والمخاطر السيبرانية.

إن النظام المالي العالمي الجديد لن ينتظر المتأخرین، بل سيكافئ الدول والمؤسسات التي تبادر إلى التكيف السريع والإبتكار. ومن هنا، فإن مستقبل المصارف العربية لن يُقاس بحجم أصولها فقط، بل بقدرتها على التكيف والمبادرة والتأثير داخل منظومة مالية عالمية يعاد تشكيلها اليوم بوتيرة متسارعة. فالتحول لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة إستراتيجية لضمان الإستقرار والمكانة والدور في عالم يتغير على إيقاع التكنولوجيا والتكتلات الإقتصادية والتحولات النقدية الكبرى.

إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

نضج واستقلال نسيبي للنظام المالي العربي في مواجهة التحولات العالمية. فإرتقاء الأصول والودائع والقرض يوازيه تحسن في جودة رأس المال والإدارة المصرفية، مما يمنح المصارف العربية قدرة على إمتصاص الصدمات والتكييف مع التطورات المستسارة في الأسواق الدولية. إلا أن هذا النجاح يحتاج إلى أن يستكمل بسياسات تكاميلية بين الدول العربية، تهدف إلى تعزيز التنسيق بين البنوك المركزية، وتطوير سوق مالية عربية موحدة أو متربطة قادرة على التعامل بكفاءة مع النظام المالي العالمي متعدد الأقطاب الذي يتشكل اليوم.

في المحصلة، يقف العالم اليوم على أعتاب مرحلة مالية جديدة تتسم بالتعددية والتنافس والتحول التكنولوجي العميق، حيث لم يعد النظام المالي العالمي كما عرف خلال العقود الماضية قائماً على قطب واحد وهيمنة مطلقة للدولار، بل يتوجه تدريجياً نحو توازن نسبي بين مراكز قوة مالية متعددة. ومع أن الولايات المتحدة لا تزال تحفظ بالدور المحوري في التسويات الدولية والتمويل العالمي، إلا أن سعود التكتلات الإقتصادية الجديدة مثل بريكس، وإنشار العملات الرقمية للبنوك المركزية، وتنامي استخدام العملات المحلية في التجارة البينية، كلها مؤشرات على ولادة نظام مالي أكثر تنوعاً وأقل تبعية.



# حيث الطموح يُشكل المستقبل

نحوّل الرؤى إلى إنجازات، جنباً إلى جنب



نحن في البنك الأهلي نقف مع أولئك الذين يسعون للوصول لاتفاق جديدة،  
ونؤمن بأن الحلم لا يعني حدوداً بل آفاقاً جديدة وصناعة مستقبل.

طموحنا لا يعرف الحدود وندعوكم من شركات وأفراد للإنصماملينا في بناء  
مستقبل مليء بال فرص الامتناهية.

بطموحاتكم نصنع الإنجازات وبخدماتنا المصرفية نسعى لتحويل رؤاكم الجريئة  
إلى واقع ومعكم تبتكرون، تقدمون، وترتقيون.

البنك الأهلي. بطموحاتكم نصنع المستقبل.



## البنك المركزي الأوروبي يحدّر من صدمات مقبلة «غير مسبوقة»



منذ العام 2014، إلى إنشاء نظام صارم ولكنه معقد. ويرى القطاع المصرفي الأوروبي أن هذا الإطار التنظيمي يضعه في وضع غير مواتٍ مقارنةً بنظرائه الأميركيين والبريطانيين، الذين يتوجهون الآن نحو تخفيف بعض القواعد.

وتدعوه بنوك عدة عدداً إلى تخفيض هذه المتطلبات لتحرير رأس المال، والهدف من ذلك مزدوج: تحفيز الإقراض لل الاقتصاد، وقبل كل شيء، تحسين مكافآت المساهمين.

وقد لاقت هذه الحجة صدىً واسعاً حتى في برلين، حيث يعتبر الألماني فريديريش ميرتز اللوائح الأوروبية «صارمة للغاية» في بيئة النسيج الاقتصادي.

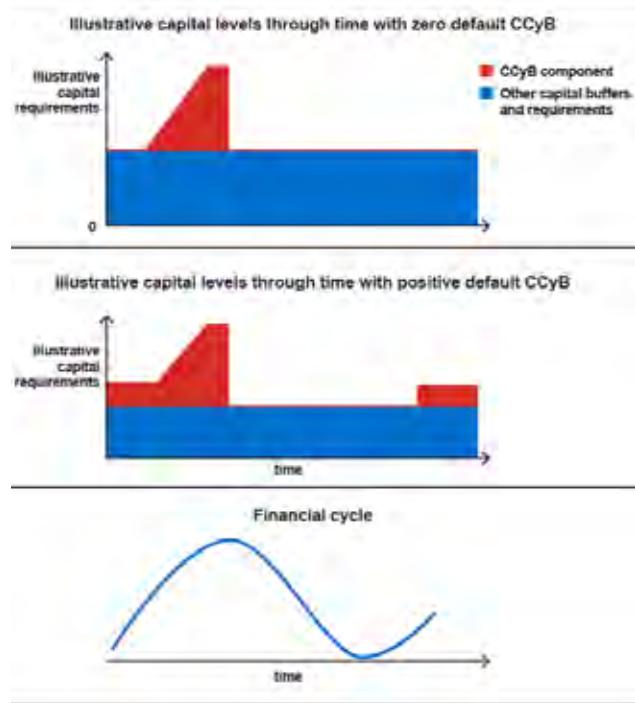
مع ذلك، لا يزال البنك المركزي الأوروبي ثابتاً على موقفه. وترفض إيزابيل شنابل، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي ومرشحة لخلافة كريستين لاغارد على رأس البنك، حجة التخلف التنافسي قائلة: «إنها خرافية»، مؤكدة أن «المتطلبات المالية عزّزت، لا أضعفـت القدرة التنافسية للبنوك الأوروبية». وتؤكد سلطات منطقة اليورو (المفوضية) مجدداً ضرورة الحفاظ على إستقرار القطاع المصرفي. ويتناقض نهج البنك المركزي الأوروبي المتحفظ تناقضاً حاداً مع الإجراءات الأكثر جرأةً المتخذة في واشنطن ولندن، والتي قد تخيب آمال المؤسسات داخل الاتحاد النقدي الأوروبي.

في خطوة تعيد خلط الأوراق في البيئة المصرفية الأوروبية، عرض البنك المركزي الأوروبي في الأسبوع الأخير من العام 2025 مقترحاته لتبسيط متطلبات رأس المال لبنوك منطقة اليورو، في حين تسعى أسواق بريطانيا والولايات المتحدة المصرفية لتخفيف الضغوط عن بنوكها. وتهدّف مقترحات البنك المركزي الأوروبي لتبسيط اللوائح التنظيمية لما بعد أزمة العقارات الأميركيّة في العام 2008 وتداعياتها على المصارف في العالم، والتي تعتبرها البنوك الأوروبية معقدة للغاية، وقد اضطررت لإعتمادها نتيجة أزمة أميركية الأصل.

فيوصي البنك المركزي الأوروبي اليوم بدمج إحتياطات رأس المال، لكنه يضع خطأً أحمر، وهو عدم تخفيض المتطلبات الإجمالية للبنوك، فيتجه البنك المركزي الأوروبي نحو تبسيط القواعد المصرفية، لكن لا تحرير للقطاع المصرفي في الأفق. فمنذ العام 2008، عزّزت البنوك في منطقة اليورو إحتياطاتها الرأسمالية كشرط لاستمرار المواجهة. واليوم تطالب هذه البنوك بتخفيف هذه المتطلبات في ظل ضغوط من لندن وول ستريت. لكن البنك المركزي الأوروبي يلوح بخطر الصدمات الخارجية، ويرفض أي تحرير خطير للقطاع المصرفي. وقد أدى هذا الشرط الذي يُشرف عليه البنك المركزي الأوروبي مباشرةً



متطلبات رأس المال التي توفر على أكبر سبعة بنوك عالمية في منطقة اليورو (أربعة منها فرنسية)، بالإضافة إلى المؤسسات التي تتجاوز ميزانياتها العمومية 100 مليار يورو. في المقابل، أرادت ألمانيا، حيث تمثل المؤسسات الإنثمانية الإقليمية والصغيرة ما يقرب من نصف القطاع، معاملة أكثر مرونة لهذه الجهات الفاعلة ومتطلبات رأس مال أكثر صرامة أو شدة.



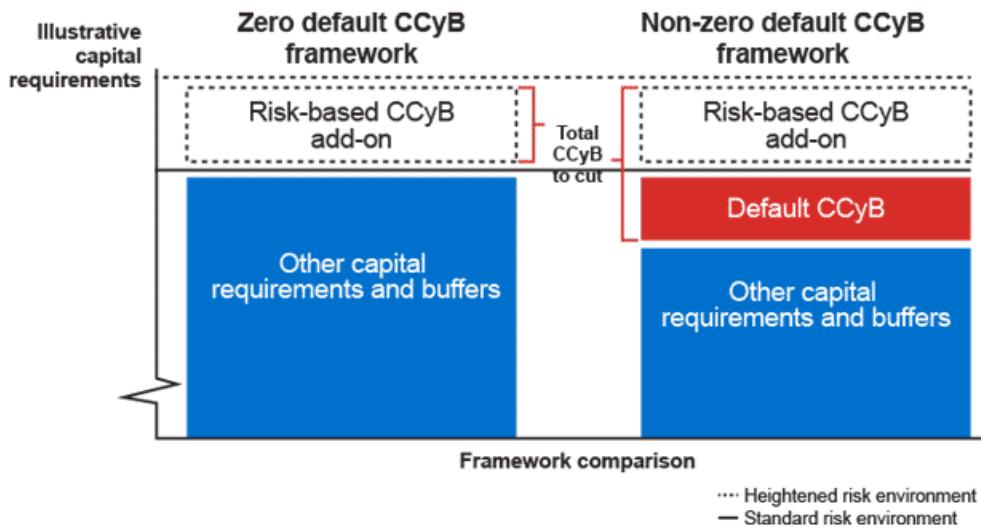
### \* إندماج إستراتيجي لتخفيف عبء إحتياطي رأس المال: إحتياطي الوقائي من المخاطر النظامية (CYRB) وإحتياطي رأس المال المضاد للدورات الاقتصادية (CCYB)

يسعى البنك المركزي الأوروبي إلى تحقيق توازن دقيق: الإستجابة لدعوات التبسيط من دون المساس بمستوى المرونة الحالي. ويقترح تعزيز فريق العمل، الذي جاء ثمرة أشهر من المناقشات، معالجة الطبقات المعقدة لإحتياطيات رأس المال الإحتياطية، وهي إحتياطيات يلزم القانون البنوك بالإحتفاظ بها لاستيعاب الخسائر من دون اللجوء إلى الأموال العامة في حال وقوع أزمة. وتشمل هذه الإحتياطيات حاليًّا حدًّا أدنى إلزامياً مشرفاً بين جميع البنوك، وإحتياطي رأس مال إحتياطي مضاد للدورات الاقتصادية (CCYB) (: le coussin de fonds propres contra-cyclique يُفعّل خلال فترات فرط نشاط الإنثمان، وإحتياطات أخرى مرتيبة بمخاطر محددة، لا سيما التعرض للديون السيادية أو العقارات. أبرز الإجراءات الملموسة التي أعلنتها مصادر مطلعة هي دمج مُتطلَّبين مُفصَلين: إحتياطي المخاطر النظامية : CYRB (Coussin de Risque Systemique المال المضاد للدورات الاقتصادية (CCYB).

يسمح إحتياطي المخاطر النظامية للسلطات الوطنية بفرض متطلبات رأسمالية إضافية عند تحديد مخاطر لا يُعطيها الإطار العام. ويتقاوت معنَّه الحالي بشكل كبير داخل الاتحاد الأوروبي، حيث يُراوح بين 0.5 % في المجر وإيطاليا، فيما بلغ 7 % في الدانمارك. ويهدف دمج هاتين الآليتين إلى تقليل عدد القواعد من دون المساس بمتطلبات رأس المال الإجمالية، وسيظل مقدار رأس المال المطلوب بموجب الإحتياطي المدَّمَج خاضعاً لنقدير السلطة الإشرافية الوطنية، مما يضمن مرونة مُوجهة.

### \* ماذا عن بنوك فرنسا وألمانيا أكبر قطاعين في منطقة اليورو؟

شكّلت جهود البنك المركزي الأوروبي لتبسيط قواعد رأس المال هذه، حافزاً لنقاشات مطولة حول الهيكل المصرفي الأوروبي. وإنْتَمر التباين الشديد في المصالح الوطنية، مما أدى إلى تسويات لم تُرضِ الجميع. فعلى سبيل المثال، دعت فرنسا إلى إلغاء بعض



المفرط بأي ثمن، على غرار ما حدث في التسعينيات من القرن الماضي والألفية الجديدة، والذي أدى إلى انهيار في العام 2008. ومؤخراً، بات بالإمكان إستكثار أزمة البنوك الأمريكية الإقليمية في العام 2023، والتي تعزى جزئياً إلى عدم كفاية الرقابة، كذكر بالمخاطر المرتبطة بالتيسير النقدي المفرط نتيجة سياسة الاحتياطي الفيدرالي لاستيعاب حاجة البنك. كما أن مثال بنك إنكلترا، الذي خفض توصيته حال حجم رأس المال لتحفيز الإقراض، أو قرار الولايات المتحدة سحب التوجيهات التي تحد من القروض ذات الرافعة المالية، يعزز نهج البنك الأوروبي المتحفظ في فرانكفورت.

في ظل هذه الأجواء المصرفية، ومقترح تبسيط القواعد المالية، حذر البنك المركزي الأوروبي مؤسسات منطقة اليورو من ضرورة الإستعداد لصدمات غير مسبوقة، مؤكداً خطراً التوترات الجيوسياسية، والتغيرات في السياسات التجارية ولا سيما القطاعات التي تعتمد على الصادرات الأمريكية والهجمات الإلكترونية والإضطرابات التكنولوجية.

وفي ظل هذا السياق من عدم اليقين المتزايد، ستبقى متطلبات رأس المال الإجمالية للبنوك مستقرة هذا العام، وسيواصل البنك المركزي التشديد على أهمية «المخاطرة المحسوبة» وتطبيق معايير إقراض صارمة.

لم تحظ أي من هذه المقترنات الجريئة بالدعم الكافي لاعتمادها كإجراءات نهائية، وستطرح فقط خيارات محتملة في التقرير النهائي، الذي سيكتفي بالتوصيات بأن يستلم المشروعون الأوروبيون من النماذج السويسرية والبريطانية والأميركية. وبناءً على ذلك، فقد تم إستبعد إنشاء إطار عمل خاص بالبنوك الصغيرة، والذي كان مفضلاً لدى ألمانيا، في الوقت الراهن. ومع ذلك، تمكّن فريق العمل من التوصل إلى توافقٍ في الآراء حول تخفيف «العبء البيروقراطي». وينبُّغ إقتراح توحيد البيانات التي ترسلها البنوك إلى الجهات الرقابية وسلطات الإبقاء والمعاهد الإحصائية خطوةً ملموسة نحو خفض تكاليف الإمتثال من دون المساس بقوة الميزانية العمومية.

### \* تبسيط القواعد الموالية نعم، ولا للتمرير الاقتصادي الخطير!

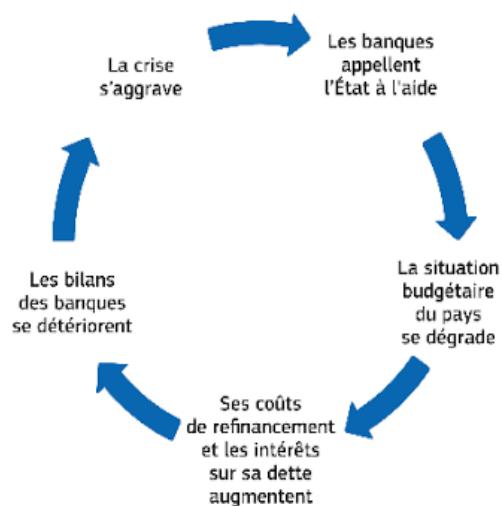
موقف البنك المركزي الأوروبي واضح: يجب ألا يكون التبسيط مرادفاً للحرير الاقتصادي. وفي هذا الإطار كان الاقتصادي الإسباني والوزير لوبي دي غينوس حذر بالفعل في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2025 قائلاً: «لدينا خطوط حمراء»، مؤكداً أن «مستوى رأس المال ومرونة البنوك الأوروبية أمران أساسيان». ويستند هذا الحذر بشكل مباشر إلى سوابق تاريخية وحديثة، إذ يسعى مسؤولو منطقة اليورو إلى تجنب التحرير الاقتصادي

## \* الأولوية القصوى

بالنسبة إلى البنك الأوروبي المركزي، أصبح إنشاء إحتياطات سيولية كبيرة، وتحديث البيئة التحتية التكنولوجية، والإدارة الإستباقية، والإشراف الأكثر دقة، أموراً جوهرية. ويؤكد المركزي أن «التوترات الجيوسياسية، وتطور السياسات التجارية، وأزمات المناخ والبيئة، والتغيرات الديموغرافية، والتحولات التكنولوجية، تفاقم مواطن الضعف الهيكلي، وترفع إحتمالية وقوع أحداث متطرفة إلى مستويات غير مسبوقة». لذا، سيظل تعزيز مرونة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر والتقلبات السياسية على رأس أولويات البنك المركزي. ويؤكد البنك على «المخاطرة المحسوبة ورأس المال الكافي». ونظراً إلى عدم القدرة على التنبؤ بهذه المخاطر، يعتمد المركزي تطبيق اختبار ضغط عكسي، حيث يترك لكل بنك الحرية بإقتراح سيناريوهات قد تؤدي إلى إستنزاف رأس ماله، فيما كان المركزي الأوروبي عادة يفرض اختبارات ضغط ويحدّد معاييرها بنفسه.

## \* البنك المركزي الأوروبي يحذر من مخاطر هبوطية كبيرة نتيجة توترات تجارية وراض عن البنوك التجارية

رغم التحذيرات التي أطلقها المركزي الأوروبي، يشير البنك إلى أن البنوك التجارية في منطقة اليورو حقق أداءً جيداً حالياً، وتُظهر مرونة عالية، وتستفيد مثابة ربحيتها وإستقرار جودة أصولها من النمو الاقتصادي المستدام والتضخم المستقر نسبياً



## \* البنك المركزي يُحذر البنوك الأوروبية من صدمات «غير مسبوقة»

يعمل البنك المركزي الأوروبي على إعداد البنوك لمواجهة ما هو غير متوقع في الأعوام المقبلة، من خلال تعزيز معايير الرسمية وقواعد الإنقاذ، حيث يظل تعزيز مرونة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر والتقلبات السياسية أولوية قصوى للبنك المركزي الأوروبي. وقد أصدر البنك المركزي الأوروبي تحذيراً واضحاً ل البنوك اليورو، وقال لهذه البنوك: «استعدوا لصدمات غير مسبوقة قد تسبب إضطرابات خطيرة وتداعيات كبيرة على الأنظمة المالية». يأتي هذا التحذير خلال عرض أولويات البنك المركزي الأوروبي الرقابية للسنوات الثلاث المقبلة.

ويؤكد المركز الأوروبي ضرورة استعداد بنوك اليورو لصدمات غير مسبوقة قد تسببت بإضطرابات خطيرة وتداعيات عميقة على الأنظمة المالية. لذا، يدعى البنك المركزي البنوك إلى توقيع بيئة تتسم بتزايد وتيرة الصدمات، بدءاً من الرسوم الجمركية وصولاً إلى الهجمات الإلكترونية، دون القدرة على تحديد طبيعة الأزمة المقبلة بدقة. وبختصار، يمكن وصف المشهد بمعاناة عدم اليقين.

نجاح المقترنات التي تقدم بها البنك المركزي الأوروبي الآن إلى المفوضية الأوروبية، التي يتعين عليها البث في ترجمة هذه المقترنات إلى تشريعات من عدمها.

وسيشارك البرلمان والمجلس الأوروبيان أيضاً في هذه العملية. ونظرًا إلى تضارب المصالح الوطنية وتعقيد المسألة، يُتوقع أن تكون عملية الإصلاحات وتبسيط القواعد المالية طويلة، ولن يبدأ رسمياً قبل العام المقبل، على أن تستغرق عملية تطبيق التشريعات سنوات عدّة.

وحتى ذلك الحين، ستظل المرونة المصرفية والإستقرار على رأس أولويات الجهات الرقابية الأوروبية، مع هدف واحد وهو دمج طبقات الاحتياطات الحالية في طبقتين فقط: «احتياطي غير قابل للإفراج» و«احتياطي قابل للإفراج»، يمكن للسلطات تخفيفه في أوقات الأزمات.

هذا الهدف حاز على تأييد المجلس الحاكم للبنك المركزي الأوروبي، والذي سيُدرج لاحقاً ضمن التشريعات الصادرة عن المفوضية الأوروبية والتي يجب أن تُدرج في القانون.

مازن حمود

باحث اقتصادي ومالٍ / باريس

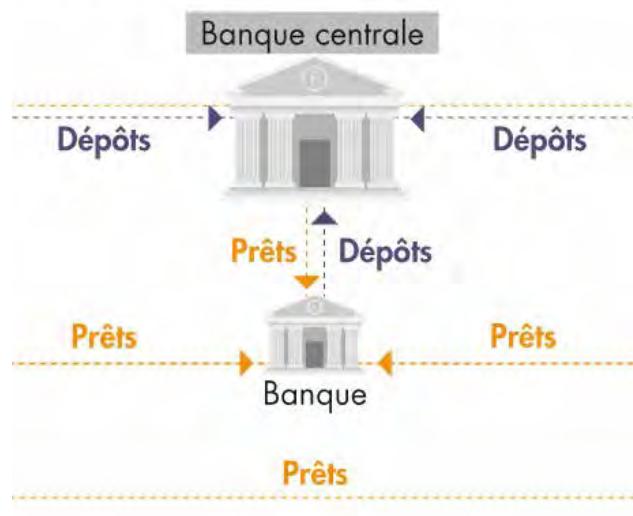
في دائرة نسبة 2 % التي يعمل المركزي لحفظها وتدفعه نحو زيادة أو تخفيض أسعار الفائدة.

وفي هذا السياق، قال المركزي: «ستبقى متطلبات رأس المال الإجمالية للبنوك مستقرة هذا العام». لكن المركزي الأوروبي يحث على توخي الحذر، ويحذر قائلاً: «لا تزال هناك مخاطر هبوطية كبيرة قائمة، لا سيما بسبب التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا (زيادة الرئيس دونالد ترامب رسوماً جمركية على سلع أوروبية) والمخاطر الجيوسياسية الأوسع نطاقاً، والتي قد تؤثر على القطاعات ذات أحجام الصادرات الكبيرة إلى الولايات المتحدة، مثل قطاع السيارات والكيماويات والأدوية، وقد تؤدي إلى إنخفاض جودة الأصول». كما تبقى الأسواق المالية عرضة «لتصحيحات حادة، مما دفع البنك المركزي الأوروبي إلى التأكيد مجدداً على أن «أسعار الأصول قد لا تعكس المخاطر السياسية بشكل كافٍ».

وللحد من تأثير هذه المخاطر، يوصي البنك المركزي الأوروبي بالحفاظ على إدارة حذرة للمخاطر وتطبيق معايير إقراض صارمة لمنع تراكم القروض المتعثرة في المستقبل، كما حصل عشية أزمة الرهن العقاري الأمريكية في العام 2008.

وبين هذه التحذيرات من جهة، وخطة البنك الأوروبي، لتبسيط قواعد رأس المال من خلال دمج إصلاحات من جهة ثانية، يعود

## RÉGULATION FINANCIÈRE



## Les risques bancaires



**نظم صندوق النقد العربي ومتحف الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية  
محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله في كلمته الرئيسية في الاجتماع السنوي العشرين  
 حول الاستقرار المالي والأولويات الرقابية والإشرافية:  
 تحديات الاستقرار المالي أصبحت عابرة للحدود ولا يمكن ل أي دولة مواجهتها منفردة**



مشيراً إلى «التوسيع الهائل في الابتكار التكنولوجي»، لا سيما استخدام الأصول الرقمية والعملات المشفرة، التي تضاعفت قيمتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية وأصبحت مكوناً مؤثراً في المدفوعات والتحويلات عبر الحدود»، موضحاً «أن التحولات الكبيرة التي يقودها الذكاء الاصطناعي، وما يتتيحه من فرص تعزيز قدرات التحليل والرقابة. علماً أن المخاطر المصاحبة لهذه التطورات، والتي تشمل التباين التنظيمي، والتحيز، وحماية البيانات، بالإضافة إلى تزايد المخاطر السيبرانية، تستلزم بنية رقمية آمنة وتشريعات متغيرة».

وتطرق المحافظ عبد الله إلى التوترات المصرفية التي شهدتها العالم في العام 2023، لا سيما بعد توقف أربعة بنوك عن العمل، والتي كشفت عن قصور معايير السيولة التقليدية في ظل السحب الرقمي السريع وإنقال الأموال الفوري عبر المنصات الإلكترونية، مؤكداً «أن تحديات الاستقرار المالي أصبحت عابرة للحدود، ولا يمكن لأي دولة مواجهتها منفردة، مما يجعل التعاون والتنسيق ضرورة ملحة لبناء رؤى مشتركة تعزز مرونة الأنظمة المالية العربية، وتدعيم قدرتها على مواجهة المخاطر وإحتضان الابتكار لخدمة التنمية».

ألقى معالي الأستاذ حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، الكلمة الرئيسية في الاجتماع السنوي العشرين ربيع المستوى حول الاستقرار المالي والأولويات الرقابية والإشرافية، الذي نظمه صندوق النقد العربي بالتعاون مع متحف الاستقرار المالي (FSI) ولجنة بازل للرقابة المصرفية في بنك التسويات الدولية، في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، في حضور خالد محمد بالعمي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والدكتور فهد بن محمد التركي المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، وفرناندو ريسنوي رئيس متحف الاستقرار المالي، ونيل إيشو الأمين العام لجنة بازل للرقابة المصرفية، إضافة إلى عدد كبير من محافظي البنوك المركزية في الدول العربية مثل البحرين وتونس وفلسطين ولبنان، ومسؤولين وخبراء.

وأكد المحافظ عبد الله، في كلمته، أهمية الموضوعات التي يناقشها الاجتماع «ولا سيما في ما يتعلق بالاستقرار المالي وأولويات الرقابة والإشراف في المنطقة العربية، بإعتبارها دعامة أساسية لتحقيق طموحات التنمية في ظل المرحلة الإنقالية المعقدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما يصاحبها من إرتفاع التضخم، وتقلبات في السيولة، وتحولات جيوسياسية متسرعة».

وأضاف عبد الله: «أن حدة هذه التحديات تزداد في المنطقة العربية نتيجة إرتفاع مستويات الدين العام، وتقلبات أسعار الصرف والنفط المستمرة، التي تؤثر بشكل مباشر على المالية العامة، والأنشطة الاقتصادية، وتوقعات المستثمرين»، موضحاً «أن هذه التحديات فرضت على البنوك المركزية دوراً أكبر في حماية الاستقرار النقدي، وتعزيز صلاحة الاقتصاد، وبناء أنظمة مالية أكثر مرونة لضمان مواصلة تحقيق النمو المستدام، وإمتصاص الصدمات غير المتوقعة، والحفاظ على ثقة الأسواق».

وسلط المحافظ عبد الله الضوء على النمو المتسرع للمؤسسات المالية غير المصرفية، التي ارتفعت حصتها إلى نحو 50 % من الأصول المالية العالمية، مما يجعلها محركاً مهماً للأسوق وأداة لتعزيز النمو الاقتصادي والشمول المالي، لكنها في الوقت نفسه تحمل مخاطر أكبر تتطلب أطرًا رقابية متقدمة وشفافية،

## محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله: النظام المالي العالمي يشهد مرحلة دقيقة



البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة مع تراجع الضغوط التضخمية، وتصاعد دور التكنولوجيا في النظم المالية والتحول الرقمي، ونمو المؤسسات المالية غير المصرفية، وما يتربّط على ذلك من تأثيرات مباشرة على الإستقرار المالي.

وناقش المجتمعون عدداً من الموضوعات شملت التعريف على أولويات عمل مجلس الإستقرار المالي ومجموعة العشرين، وتقييم المخاطر على المستويين الدولي والإقليمي، بالإضافة إلى مناقشة أثر إستدامة الديون على الإستقرار المالي، والتطورات المرتبطة بنمو المؤسسات المالية غير المصرفية، كذلك تأثيرات استخدام الذكاء الإصطناعي على النظم المالية.

وقد قدم محمد أبو موسى، مساعد المحافظ، عرضاً تفصيلياً حول الترابط بين البنوك والشركات المالية غير المصرفية، كما قدمت زكية إبراهيم، وكيل المحافظ المساعد، عرضاً حول أثر إستدامة ديون القطاعين العام والخاص على القطاع المصرفي المصري. يشار إلى أن «المركزي المصري» كان قد يستضاف الاجتماع الماضي لمجلس الإستقرار المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مدينة شرم الشيخ في مطلع العام 2025.

ترأس حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، بصفته الرئيس المشارك لدوره كاملة، إجتماع المجموعة التشاورية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجلس الإستقرار المالي، والذي إنعقد مؤخراً في مدينة إسطنبول بتركيا، وذلك بمشاركة فاتح كرهان محافظ البنك المركزي التركي، بصفته رئيساً للمجموعة، وفي حضور محافظي البنوك المركزية وكبار المسؤولين من 12 دولة.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد المحافظ عبد الله حرص الدولة المصرية على التواجد الفعال في المحافل الدولية المعنية بالشؤون المصرفية والمالية والاقتصادية، وفي مقدمها المحافل التي تدعم التكامل مع الدول العربية والأفريقية.

كما أشاد المحافظ عبد الله بالدور الحيوي الذي تقوم به المجموعة وما تطرحه من قضايا ومواضيع تهم في تعزيز الإستقرار المالي والنقد، ودعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، بما يعزز الفرص المشتركة ويحد من التحديات على المستويين الإقليمي والعالمي، مشيراً إلى أن هذه الاجتماعات تأتي في مرحلة دقيقة يشهدها النظام المالي العالمي، خصوصاً في ظل توجّه

## ترتيب الديون العالمية في 2025 أين تقف مصر بين أكثر الدول مديونية؟

الناتج المحلي الإجمالي لل الاقتصاد المصري سيصل إلى مستوى 349.26 مليار دولار.

أما الجانب الآخر من المعادلة والمرتبط بالدين، فقد تأثر هو الآخر جراء إرتفاع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار بأكثر من 7 % منذ بداية العام 2025، ما يعني خفض القيمة المعدلة للديون بالنسبة إليها، إذ إن غالبية الديون الخارجية لمصر مقومة بالدولار، سواء سندات «اليورو بوند» أو ديون صندوق النقد الدولي، أو حتى الودائع الخليجية.

كما بذلت مصر جهوداً حثيثة في برنامج مبادلة الديون كان آخرها مع ألمانيا، إضافة إلى تحويل الودائع الخاصة ببعض الدول العربية إلى استثمارات، وهو البرنامج الذي سيظهر تأثيره بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة مع إتفاقيات «رأس شقير» على ساحل البحر الأحمر، و«علم الروم» في محافظة مرسى مطروح شمال غرب مصر.

بينما شهد الاقتصاد المصري تحسناً كبيراً في معدلات التضخم والتي تراجعت إلى مستويات حول 12 % تقريباً مؤخراً، ما يمنحك البنك المركزي الفرصة لخفض مصروفات الفائدة وإستبدال وزارة المالية لبعض الديون.

من جهة أخرى، يشهد الاقتصاد المصري الكثير من التحسن في معظم المؤشرات الكلية، ولعل ملف الدين لا يزال يشكل المشكلة الأكبر رغم التحسن الكبير خلال العام المالي الجاري. وتوقع صندوق النقد الدولي إنخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى مستوى 87 % في نهاية العام 2025، بحسب إصداره الأخير في أكتوبر / تشرين الأول 2025، نزولاً من مستويات تجاوزت 90 % في نهاية العام المالي 2024/2023.

هذا الإنخفاض يبعد مصر بشكل ملحوظ عن قمة قائمة الدول الأكثر مديونية في العالم لعام 2025، إلا أنها لا تزال في الترتيب الأعلى مديونية، حيث تحتل مصر المرتبة 32 عالمياً في نسبة الدين إلى الناتج المحلي.

وعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي، يتوقع أن يشهد الاقتصاد المصري إرتفاعاً بأكثر من 4.3 % في الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2025، وهو ما يرفع القاسم الخاص بمعادلة الدين إلى الناتج. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن



# Unlock a world full of luxury travel with your Visa Infinite Jetset

1 USD = 1 Travel Mile



Local: 1650 International: +961 1 20 50 50  
[www\(byblosbank.com](http://www(byblosbank.com)

 BYBLOS BANK

## محافظ مصرف البحرين المركزي خالد إبراهيم حميدان:

### التحول الرقمي عنصر أساسي لتعزيز الاستقرار المالي وتوسيع آفاق نمو قطاع الخدمات المالية

وقال المحافظ حميدان: «إن الأدوات الرقمية تعيد تشكيل المشهد الرقابي بشكل جذري»، متطرلاً أهمية «بيانات الوقت الفعلي والتحليلات المحسنة وتطبيقات التكنولوجيا الإشرافية الناشئة في توفير نظرة تقدمية حول تطورات السوق للجهات الرقابية بما يسهم في تعزيز إكتشاف الثغرات المحتملة وإستجابة الرقابة الإحترافية الشاملة»، مشيراً إلى «أن المنطقة تقف عند مفترق طرق هام، حيث يمكن للبنيّي الرقمي في مجالات المدفوعات وتقييم الإنتمان وأنظمة الضمانات والعمليات التنظيمية أن يُسرّع النمو ويُحسن الكفاءة، فضلاً عن توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتمكن إتخاذ قرارات أكثر دقة وقائمة على البيانات»، مشدداً على «أن الاستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية والكفاءات والإبتكار التنظيمي سيكون أساسياً للكشف عن إمكانات نمو القطاع بالكامل».

وشارك في الحلقة النقاشية إضافة إلى خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي، كل من يحيى شنار محافظ سلطة النقد الفلسطينية، عبد الرحيم بو عزة مدير العام لبنك المغرب. وأدار النقاش الدكتور فهد بن محمد التركي مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.



أكّد خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي، «أن التحول الرقمي سيكون عاملاً حاسماً في تعزيز الاستقرار المالي، كونه سيتيح فرصاً جديدة للنمو»، مشيراً إلى «أن تطور تكنولوجيا الرقابة والبنية التحتية المالية القائمة على البيانات سيسهم في تأسيس منظومات مالية أكثر مرونة وكفاءة».



سعادة السيد خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي خلال مشاركته في الاجتماع السنوي العشرين

## قدمت تسهيلات إئتمانية بقيمة 1.43 تريليون ريال «قطر المركزي»، 2.13 تريليون ريال حجم أصول البنوك



ختام سبتمبر/أيلول 2025 البالغ 1.42 تريليون ريال، كما ارتفعت بنحو 5.15 % عن مستواها في أكتوبر/تشرين الأول 2024 البالغ 1.36 تريليون ريال.

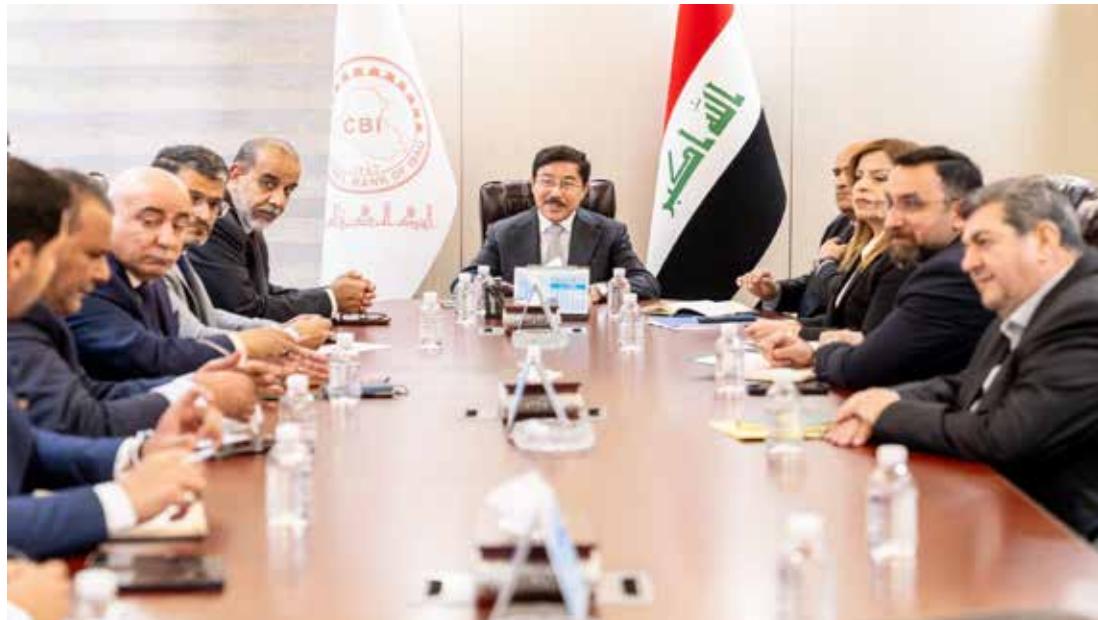
وقياساً بمستوى التسهيلات المقدم في ختام العام 2024 البالغ 1.35 تريليون ريال، فقد نمت التسهيلات الإئتمانية بواقع 5.93 %. ولفت المسح إلى أن النمو السنوي للتسهيلات دُعم لإرتفاع مجموع الائتمان المحلي 4.62 % عند 1.36 تريليون ريال مؤخراً، مقابل 1.30 تريليون ريال في ختام أكتوبر/تشرين الأول 2024. كما نما حجم الائتمان خارج قطر 1.02 % إلى 65.15 مليار ريال في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2025، مقارنة بـ 64.49 مليار ريال في الشهر ذاته من العام السابق. وكانت قد نمت السيولة المحلية في ختام أكتوبر/تشرين الأول 2025 بواقع 0.93 % سنوياً، فيما تراجعت 1.19 % على أساس شهري. وبلغت السيولة المحلية مؤخراً 740.32 مليار ريال، مقابل 733.52 مليار ريال في أكتوبر/تشرين الأول 2024؛ بحسب مسح صادر عن مصرف قطر المركزي.

ارتفاعت أصول البنوك في ختام أكتوبر/تشرين الأول 2025 بنسبة 5.95 % سنوياً، وذلك بإضافة 119.51 مليار ريال إلى مجمل أصولها.

وبحسب مسح لمصرف قطر المركزي، فقد سجلت البنوك أصولاً مؤخراً بـ 2.13 تريليون ريال، مقابل 2.01 تريليون ريال في نهاية أكتوبر/تشرين الأول من العام 2024. وسجلت القيمة الإجمالية لودائع العملاء في البنوك التجارية في ختام أكتوبر/تشرين الأول 2025 نحو 1.04 تريليون ريال قطري.

ووفق مسح عن «قطر المركزي»، فقد جاءت الودائع عند أدنى مستوى منذ مايو/أيار 2025 البالغ 1.03 تريليون ريال. وقد جاءت الودائع مؤخراً أقل 0.95 % من مستواها المسجل في سبتمبر/أيلول 2025 البالغ 1.05 تريليون ريال، كما جاءت أقل بصورة هامشية عن مستواها في أكتوبر/تشرين الأول 2024. وكشفت إحصائية رسمية تقديم البنك تسهيلات إئتمانية بقيمة 1.43 تريليون ريال وذلك في ختام أكتوبر/تشرين الأول 2025. وجاءت التسهيلات بذلك أعلى بنحو 0.70 % عن قيمتها في

## «المركزي العراقي» يكشف تطمينات في خطة الإصلاحات المصرفية: مشروع الدينار الرقمي قيد التنفيذ لكنه يتطلب وقتاً وينتicipate متكاملة



سلبية على هذا الاستقرار والإضرار بشرائح واسعة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود و يضعف الثقة بالعملة الوطنية». أكد د. العلاق «ضرورة تجنب استخدام سعر الصرف أداة معالجة العجز البنيوي الذي يحتاج إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعظيم الإيرادات المحلية بغضها الواسعة والضائعة وضبط الفوقات وتتوسيع الاقتصاد، ودعم توجهات الحكومة في هذا الشأن».



قدم محافظ البنك المركزي العراقي، الدكتور علي محسن العلاق، خلال جلسة حضرها نخبة من الخبراء والمختصين، عرضاً شاملاً لمسار الإصلاحات المصرفية والخطط الهيكيلية المقبلة، مؤكداً «أن إعادة بناء القطاع المصرفي تمثل الركيزة الأساسية لعمل البنك في المرحلة الحالية».

أوضح المحافظ العلاق «أن التعاقد مع شركة أوليفر وايمان (O&W) جاء عقب الحرمان من التعامل بالدولار المفروض على عدد من المصارف العراقية، بهدف تنفيذ إصلاحات عميقة وشاملة تضمن إلتزام المؤسسات المصرفية بالمعايير الدولية، كاشفاً عن وجود تطمينات تتعلق بعودة تلك المصارف إلى البيئة الطبيعية بعد إستكمال مراحل الإصلاح المطلوبة»، موضحاً «أن جميع المصارف العراقية قد وقعت وثيقة الإصلاح»، مؤكداً «أن المصارف الملزمة ستُمْنَح إمكانية التعامل بعملات أخرى وفق خطوات تدريجية»، مشيراً إلى «أن الجهات الدولية تتابع عن قرب تقدم العمل بملف الإصلاح المصرفى».

وفي ما يتعلق بالتحول الرقمي، أكد المحافظ العلاق «أن مشروع الدينار الرقمي قيد التنفيذ، لكنه يتطلب وقتاً وينتicipate متكاملة لضمان إطلاقه بالشكل الأمثل»، مشدداً على «الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار بضبط التضخم عند مستويات منخفضة من خلال ثبات سعر الصرف الرسمي والذي يُعد نجاحاً كبيراً للسياسة النقدية، وأن تخفيض سعر صرف الدينار له تداعيات

# مصرف التنمية الدولي

## خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية



نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فرع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية إضافة إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقديماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزيالنا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصادر الرائدة على المستوى المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زيالنه في قطاعي الأفراد والشركات.

### قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددتها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوزت مبلغها (10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار وبمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق.

حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).

منحت كابيتال إنجلينجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولية تقدير عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-) عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020.

فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواحدة لتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وبقى دول الخليج.

اختير رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المالي العراقي في عضوية مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصارف في العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

## 37 تريليون دولار إجمالي الدين الفيدرالي للولايات المتحدة... الآثار العالمية والمخاطر

في هذا التقرير، نسلط الضوء على الدين الأميركي وأسبابه، والإجراءات المتخذة لخفضه، والآثار المترتبة على العملات المشفرة والذهب، والدولار الأميركي، والأسواق العالمية، والإقتصاد الأميركي، والدول العربية. ونخت بالتوقعات المستقبلية لحجم الدين الأميركي والمسار المستقبلي للدول العربية.

### الأسباب

تراكم دين الولايات المتحدة نتيجة القرارات المالية والصدامات الإقتصادية والإتجاهات الهيكيلية. ومن الأسباب الرئيسية وراء هذا الدين الضخم:

- عجز الميزانية المستمر: أتفقت الحكومة الأمريكية أكثر مما تجمعه من الإيرادات سنويًا تقريرًا منذ سبعينيات القرن الماضي. ويتم تمويل العجز عن طريق الإقراض، الذي يتراكم في صورة ديون طويلة الأجل.

- \* إرتفاع الإنفاق العسكري والداعي: الولايات المتحدة تحتل مرتبة أكبر ميزانية عسكرية في العالم، إذ يبلغ الإنفاق العسكري نحو 900 مليار دولار سنويًا. وتؤدي الالتزامات الطويلة الأجل بالأمن العالمي والحرروب وتحديث الدفاع إلى تراكم الديون بشكل كبير.

- \* برامج الإستحقاق: يُعد الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية من أهم دوافع الإنفاق. ومع تقدم السكان في السن، تزداد تكلفة هذه البرامج، خصوصاً إذا لم تُقابلها زيادات في الإيرادات.



بلغ إجمالي الدين الفيدرالي للولايات المتحدة حوالي 37.6 تريليون دولار في أكتوبر/ تشرين الأول 2025، حيث شملت فئات الإنفاق الرئيسية الدفاع والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي ومدفوعات الفوائد. وبين الإنفاق على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي أعلى قيمة بسببشيخوخة السكان. ولا يزال الإنفاق على قطاع الدفاع مرتفعاً، ولكنه مستقر نسبياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا تزال نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة مع السنوات السابقة.

### الدين الأميركي في أكتوبر 2025

- إجمالي الدين: 37.64 تريليون دولار
- الدين العام: 30.28 تريليون دولار

□ الحيازات الحكومية الداخلية: 7.36 تريليون دولار

• زيادة الدين في السنة المالية 2025: 2.17 تريليون دولار

• نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إجمالي الدين: 122.6% من الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام: 115.5% من الناتج المحلي الإجمالي

• معدل الزيادة اليومية: حوالي 5.95 مليار دولار يومياً ≈ 248 مليون دولار في الساعة 4.13 مليون دولار في الدقيقة، 68,902 دولار في الثانية).

المصدر: وزارة الخزانة الأمريكية ومكتب الميزانية في الكونغرس إحصاءات نهاية السنة المالية 2025

- مدفوعات فوائد الديون القائمة:** مع تزايد الدين، تتزايد مدفوعات الفوائد التي تقترباليوم من 900 مليار دولار سنويًا. وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة خدمة الدين.
- الخدمات الإقتصادية والإنفاق الطارئ:** خلال جائحة «كورونا» تم إنفاق تريليونات الدولارات على الإنفاق الصحي. كما أدت أزمات أخرى مثل الأزمة المالية والإإنفاق الصحي.
- التخفيضات الضريبية:** أدت التخفيضات الضريبية الكبيرة في العام 2008 والحروب والكوارث الطبيعية إلى رفع مستويات الإقتراض الطارئ.
- الأخيرة:** في الأعوام 2001، 2003، 2017)، إلى إنخفاض الإيرادات الفيدرالية من دون تخفيضات مماثلة في الإنفاق. وقد أدت هذه السياسات إلى ناقم العجز وإضافة تريليونات إلى الدين.

#### توزيع الدين الفيدرالي الأميركي حسب الفئات الرئيسية (السنة المالية 2025)

فئة	الإنفاق المقدر (السنة المالية 2025 ) حصّة من إجمالي النفقات	
الدفاع	مليار دولار 895	~13%
الرعاية الصحية (ميديكر، ميديكيد)	تريليون دولار 1.6	~23%
الضمان الاجتماعي	تريليون دولار 1.4	~20%
مدفوعات الفائدة	مليار دولار 870	~12%
تقديرية أخرى	مليار دولار 850	~12%
أخرى إلزامية	تريليون دولار 1.2	~20%

المصدر: دائرة أبحاث الكونغرس، وزارة الخزانة الأمريكية

#### توزيع الدين الفيدرالي الأميركي حسب الفئات الرئيسية (السنة المالية 2025)

فئة	الإنفاق المقدر (السنة المالية 2025 ) حصّة من إجمالي النفقات	
الدفاع	مليار دولار 895	~13%
الرعاية الصحية (ميديكر، ميديكيد)	تريليون دولار 1.6	~23%
الضمان الاجتماعي	تريليون دولار 1.4	~20%
مدفوعات الفائدة	مليار دولار 870	~12%
تقديرية أخرى	مليار دولار 850	~12%
أخرى إلزامية	تريليون دولار 1.2	~20%

المصدر: دائرة أبحاث الكونغرس، وزارة الخزانة الأمريكية



### الآثار على العملات المشفرة

تقدّم العملات المشفرة حلولاً لمعالجة مشكلة الدين الأميركي، إلا أن هذه الحلول ليست جذرية. وقد تلعب العملات المشفرة دوراً داعماً في تحسين الكفاءة المالية والشفافية والنمو الاقتصادي من خلال تحديث المدفوعات وخفض التكاليف، وتعزيز الامتنال الضريبي، وإصدار عملة رقمية للبنك المركزي الأميركي، وتحفيز الابتكار والنمو وترميز أسواق الخزانة.

لا تستطيع العملات المشفرة حل مشكلة الدين الأميركي، إلا أنها تساعد في إدارتها. فمن خلال أنظمة دفع أفضل، وتطبيق ضريبي أفضل، وتحقيق نمو اقتصادي، يمكن لأدوات سلسلة الكتل البلوكشين أن تدعم نظاماً مالياً أكثر كفاءة ومرنة.

### الآثار على سعر الذهب

تؤثر الولايات المتحدة على أسعار الذهب العالمية بشكل رئيسي من خلال الدولار الأميركي، وسياسات أسعار الفائدة، والدور الجيوسياسي. فعندما يضعف الدولار أو تزداد حالة عدم اليقين، تميل أسعار الذهب إلى الارتفاع. يزيد إنخراط الولايات المتحدة في النزاعات التجارية والصراعات العسكرية من الطلب على الذهب كوسيلة للتحوط من المخاطر. وتؤثر البنوك المركزية العالمية، بما فيها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، على الذهب بشكل غير مباشر من خلال السياسة النقدية.

- الجمود السياسي: إن صعوبة إقرار إصلاحات مالية طويلة الأجل أو تعديل برامج الإستحقاقات من أهم أسباب تراكم الدين.
- تباطؤ نمو الإيرادات: لم توافق الإيرادات الضريبية إرتفاع الإنفاق. كما وأن الخصومات الضريبية وتحولات ضرائب الشركات تُثقل من فجائية تحصيل الإيرادات.

### التدابير المتخذة

شملت المساعي لخفض الدين القومي للولايات المتحدة فرض قيود على الإنفاق وإقتراح إصلاحات طويلة الأجل لبرامج الإستحقاقات وقانون الضرائب. إلا أن معظم الإجراءات تهدف إلى إبطاء نمو الدين بدلاً من خفض إجمالي الدين. ومن أهم الإجراءات المتتخذة لخفض الدين الأميركي:

- **الحد من الإنفاق ووضع الضوابط:** فرض قانون المسؤولية المالية لعام 2023 حدوداً قانونية على الإنفاق التقديرى حتى السنة المالية 2025، مما يحد من الزيادات السنوية في ميزانيات الدفاع وغير الدفاع، بهدف الحد من نمو العجز.
- **إلغاء الأموال الفيدرالية غير المستخدمة:** ألغى الكونغرس الأموال غير المُلزمة من برامج مكافحة جائحة كورونا وغيرها من الحسابات الفيدرالية. وقد ساعد ذلك في تقليل الحاجة إلى الإقراض قصير الأجل.
- **إدارة سقف الدين:** في يوليو / تموز 2025، تم رفع سقف الدين إلى 41.1 تريليون دولار، بعد أن استخدمت وزارة الخزانة تدابير إستثنائية لتأخير التخلف عن السداد.
- **إصلاح قانون الضرائب:** وتشمل هذه الإصلاحات سد الثغرات، وتعديل معدلات الشركات، وتوسيع القاعدة الضريبية.
- **تعديلات برنامج الإستحقاق:** تهدف إصلاحات الرعاية الطبية إلى تجنب خفض بنسبة 11% في مخصصات مقدمي الخدمات بسبب إستنزاف صناديق الإنتمان.
- **الاستثمارات الذكية:** تتضمن المقترنات إستثمارات مستهدفة في البنية التحتية والتعليم والقدرة على التكيف مع تغير المناخ لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل وخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولكن رغم الإصلاحات، لا تزال الولايات المتحدة تتفق أكثر مما تكسب.

ارتفاع تكاليف الإقراض على الشركات والمستهلكين، مما يُبطئ الاستثمار والإستهلاك.

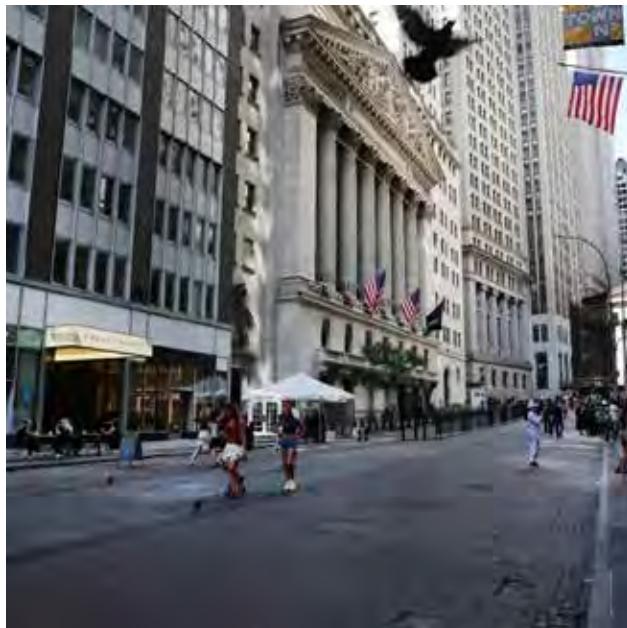
ويحدّ إرتفاع الدين من قدرة الحكومة على الإستجابة للأزمات المستقبلية (مثل الأوبئة والحروب والركود الاقتصادي). كما يُقيّد خيارات التحفيز والإستثمار العام خلال فترات الركود.

ويؤدي إرتفاع الديون ومدفوّعات الفوائد إلى تقليل تمويل مشاريع التنمية طويلة الأجل. وقد تتأخر مشاريع تطوير البنية التحتية، ومشاريع التكيّف مع تغيير المناخ، والتحول الرقمي، أو تعاني نقص التمويل. كما قد تؤدي ضغوط الميزانية إلى تخفيضات في الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية وتنمية القوى العاملة، مما يؤثر على النمو الاقتصادي المستدام والقدرة التنافسية. ويؤدي العجز المستمر وإرتفاع الدين إلى إنخفاض المدخرات والإستثمارات الوطنية.

ومع إرتفاع الدين الأميركي يلّا بعض المستثمرين إلى البيتكوين والعملات المستقرة كحماية من التضخم وعدم استقرار العملات الورقية. وقد يتسارع تبني العملات المشفرة إذا ضعف الدولار أو إرتفعت معدلات التضخم.

### الآثار على الدول العربية

يؤثر الدين العام للولايات المتحدة على الدول العربية بطرق غير مباشرة وخصوصاً من خلال الأسواق المالية العالمية، وديناميكيات التجارة، والآثار الجيوسياسية.



### الآثار على الدولار الأميركي

إن إرتفاع ديون الولايات المتحدة لها تأثيرٌ معقدٌ على الدولار الأميركي، من خلال التأثير على ثقة المستثمرين، وأسعار الفائدة، والطلب العالمي على الأصول الآمنة. إلا أنه لا يزال الدولار مهمّاً على الصعيد العالمي، ويُستخدم في التجارة والتمويل وإحتياطات البنوك المركزية. ويحمي هذا الوضع الدولار من التداعيات المباشرة لارتفاع الديون. إلا أن العجز المالي المستمر والجمود السياسي قد يُضعفان الثقة بالدولار مع مرور الوقت. ورغم أن الدولار الأميركي يتمتع بالمرونة ولكن مع إرتفاع الديون، تقل قوته مع إنخفاض ثقة المستثمرين، ومصداقية السياسات، والإستقرار العالمي وقد يواجه الدولار ضغوطاً حقيقة في المستقبل.

### الآثار على الأسواق العالمية

إن إرتفاع الدين الأميركي له تأثيرات عميقة على الأسواق العالمية بدءاً من أسعار الفائدة وتتدفقات رأس المال إلى استقرار العملة وسلوك المستثمرين. ومع تنامي الدين الأميركي، قد يرفع الإحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم وجذب مشترين لسندات الخزانة، مما يرفع تكاليف الإقراض على الصعيد العالمي، وخصوصاً في الأسواق الناشئة التي تعتمد على التمويل الخارجي. وإذا أثّرت مستويات الدين شوكواً حول الإستدامة المالية الأميركيّة، فقد يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار أسواق السندات، وإنخفاض السيولة، وزيادة التقلبات. ومع أن الدولار الأميركي لا يزال عملة الإحتياطي العالمي، إلا أن إرتفاع الدين قد يثير مخاوف حيال الإستقرار على المدى الطويل.

ويؤثر الدين الأميركي على توقعات التضخم، مما يؤثر بدوره على أسعار السلع الأساسية كالنفط والذهب والغذاء. كما أن الدين الأميركي يُحدّ من القدرة على تمويل المساعدات العالمية والدعم العسكري وبرامج التنمية مما يؤدي إلى إعادة تشكيل تحالفات الجيوسياسية، وتقليل شبكات الأمان العالمية، وزيادة الاعتماد على قوى بديلة مثل الصين.

### الآثار على الاقتصاد الأميركي

إن إرتفاع ديون الولايات المتحدة له تأثيرٌ عميقٌ ومتعدد الجوانب على اقتصاد البلاد ونماؤها على المدى الطويل، إذ إنه يؤدي إلى

ضغوط مالية، ولكنه ليس كارثياً إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل الإقراض.

### مستقبل الولايات المتحدة

يرتبط مستقبل الولايات المتحدة على نحو وثيق بالدين العام للبلاد، فمع نمو الدين يطلب المستثمرون عوائد أعلى، مما يرفع أسعار الفائدة في مختلف قطاعات الاقتصاد ويُبطئ استثمارات الشركات وإنفاق المستهلكين وأسواق الإسكان. إن إدارة الأزمات والأوبئة والحروب والركود الاقتصادي في المستقبل ستكون أصعب إذا حَدَّت الديون من الإنفاق الطاري للولايات المتحدة.

وقد تواجه الحكومة خيارات صعبة بين التحفيز والتشدد. قد تتأخر المشاريع طويلة الأجل، مثل التكيف مع تغيير المناخ والبنية التحتية الرقمية وتطوير الذكاء الاصطناعي، أو تعاني نقص التمويل. وقد تؤدي ضغوط الميزانية إلى خفض تمويل التعليم والبحث وتدمية القوى العاملة، مما يُضعف أسس الإنتاجية والتنافسية في المستقبل.

إن إستمرار ارتفاع الديون الأمريكية يزعزع الثقة بالدولار، مما يدفع البنوك المركزية إلى توسيعاحتياطاتها. وإذا ضعف الدولار، فقد يتراجع النفوذ العالمي للولايات المتحدة.

كما ويحد ارتفاع الدين العام في الولايات المتحدة من القدرة على تحديد الدفع وتقديم المساعدات الخارجية، مما يؤثر على التحالفات وقوة الردع ويقلل من نفوذ المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدولي.

وقد تستطيع الولايات المتحدة إدارة ديونها المرتفعة إذا إستمرت بحكمة، وأجرت إصلاحات إستراتيجية، وحققت نمواً مطرداً، لكن دون إتخاذ إجراءات متقدمة.

### آثار التحديات الجيوسياسية

تؤثر التحديات الجيوسياسية بشكل كبير على هيكل ونمو الدين العام للولايات المتحدة. في حين أن السياسة المالية المحلية هي المحرك الرئيسي للدين، إلا أن التوترات العالمية عنصراً الإستراتيجية غالباً ما تُجبر الولايات المتحدة على زيادة الإقراض والإنفاق بوتيرة أسرع والتخطيط بشكل أسرع. وتشمل العوامل الجيوسياسية الرئيسية المؤثرة على الدين الأمريكي التدخلات العسكرية والإنفاق الدفاعي، الأزمات العالمية والمساعدات

تحافظ العديد من الدول العربية بديون مقومة بالدولار الأميركي أو تربط عملياتها به. عندما يرتفع الدين الأميركي وتترتفع أسعار الفائدة، يرتفع سعر الدولار، مما يزيد من تكلفة خدمة ديون الدول العربية المدورة، حيث يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملات، والتضخم، وتشديد الأوضاع النقدية في دول مثل مصر ولبنان والأردن. وإذا سعى المستثمرون وراء عوائد أعلى في الأصول الأميركية قد تضطر البنوك المركزية العربية إلى رفع أسعار الفائدة، مما يُبطئ النمو ويزيد تكاليف الإقراض.

ويحد ارتفاع الدين الأميركي من قدرة واشنطن على تمويل المساعدات الخارجية والعسكرية وبرامج التنمية في العالم العربي. وقد تشهد دول مثل لبنان والعراق ومصر تراجعاً في الدعم الأميركي، لا سيما في مجال الجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار.

ويؤثر الدين الأميركي والتضخم على أسعار النفط العالمية من خلال قوة الدولار وتوقعات الطلب. بالنسبة إلى الدول العربية المصدرة للنفط مثل الأردن وتونس ولبنان فقد يؤثر الدين الأميركي على تكاليف الدعم والموازنات التجارية.

الولايات المتحدة هي أكبر مساهم في صندوق النقد والبنك الدوليين. ويؤثر الوضع المالي للولايات المتحدة على سياسات الإقراض العالمية، والتي بدورها تُشكل شروط وأحكام القروض المقدمة للدول العربية.

### مستقبل الديون الأمريكية

يتوقع أن يتجاوز الدين الأميركي 50 تريليون دولار في حلول العام 2035 إذا إستمرت السياسات الحالية. وسيظل العجز السنوي أعلى من 1.5 تريليون دولار، مدفوعاً بإنفاق على الإستحفاقات، ومدفوعات الفوائد، والدفاع.

وقد تتجاوز مدفوعات الفوائد 1.5 تريليون دولار سنوياً في حلول العام 2030، لتصبح بذلك أكبر إنفاق فيدرالي منفرد. وهذا يُراهم الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والإبتكار.

ويُتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 123% في العام 2025 إلى أكثر من 130% في حلول العام 2035، ما لم تُطبق إصلاحات جذرية. ويشير ارتفاع النسبة إلى

- تعزيز الشفافية المالية والقدرة على الصمود ونشر الأطر المالية المتوسطة الأجل وتحليلات إستدامة الدين وبناء الصناديق وزيادة الاحتياطيات لامتصاص الصدمات الخارجية.
- استخدام عائدات النفط المرتفعة للإستثمار في البنية التحتية والتعليم والقدرة على التكيف مع المناخ وتجنب الإنفاق الدوري؛ وتوجيه الفوائض إلى صناديق الثروة السيادية ذات المحافظ المتنوعة.

- جذب رأس المال العالمي وتطوير المراكز المالية العربية كملاذات آمنة وسط حالة عدم اليقين المالي في الولايات المتحدة.
- تقديم السندات الخضراء والأدوات المتواقة مع الشريعة الإسلامية.
- إنشاء منصات التمويل الرقمية للمستثمرين العالميين.
- تعزيز التعاون الإقليمي.
- توسيع دور صندوق النقد العربي لتوفير السيولة والدعم السياسي.
- إنشاء صندوق إستقرار إقليمي لتجميع الموارد والإستجابة للصدمات الخارجية.
- الإستثمار في البيانات والمراقبة.
- تطوير منصات معلومات إقتصادية لمراقبة الآثار المترتبة على ديون الولايات المتحدة وتغيرات أسعار الفائدة.
- إستخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية لتوقع المخاطر وتوجيه الإستجابات السياسية.

د. سهى معاد/ كاتبة ومحللة إستراتيجية

الطارئة، حالة عدم الاستقرار المالي العالمي، الحروب التجارية خاصة مع الصين وروسيا وتزايد المخاطر الجيوسياسية. تُجبر التحديات الجيوسياسية الولايات المتحدة على زيادة الإقتراض، والإنفاق بوتيرة أسرع، والتحوُّل من حالة عدم اليقين، مما يؤدي إلى تفاقم الدين العام.

### التوصيات للدول العربية

- تواجه الدول العربية مخاطر وفرصاً نتيجة إرتفاع الدين الأميركي، لا سيما من خلال الآثار على أسعار الفائدة العالمية، وأسواق العملات، وتدفقات التجارة. ويُضع إتحاد المصارف العربية خارطة طريق إستراتيجية لمساعدة الحكومات العربية على التخفيف من مخاطر إرتفاع ديون الولايات المتحدة والإستفادة من الفرص. وتشمل خارطة الطريق الإستراتيجية الخطوات التالية:
- تقليل الإعتماد على الديون والإحتياطيات المقومة بالدولار وزيادة الحيازات باليورو واليوان والذهب والعملات الإقليمية للتحوُّل ضد تقلبات الدولار.
  - تطوير أسواق السندات المحلية لتقليل الإعتماد على الإقتراض الخارجي وتشجيع أدوات التمويل الإسلامي مثل الصكوك لجذب المستثمرين الإقليميين.
  - مواهمة إستراتيجيات أسعار الفائدة بين البنوك المركزية العربية لإدارة تدفقات رأس المال والتضخم وإنشاء منتدى إقليمي للسياسة النقدية لتبادل البيانات وتنسيق الإستجابات لزيادات أسعار الفائدة الفيدرالية.

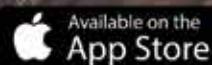
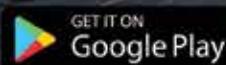


# Aqari

The First Integrated Banking App  
for Real Estate Management  
for Individuals & Corporates



Download App Now



## التحول الرقمي في لبنان: ضرورة إصلاحية نحو التعافي الاقتصادي والشمول المالي.. شرائين نظيفة للاقتصاد يتتفس



### البنية التحتية والتشريعات

يشكل هذا الجانب الأساس التكنولوجي والقانوني للتحول: تطوير البنية التحتية الرقمية: الاستثمار الجاد في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لضمان شبكات سريعة وموثوقة، والأمن السيبراني: تعزيز الأمن السيبراني لحماية بيانات الدولة والمواطنين من خلال استراتيجيات وطنية وتدريب الكوادر وتحديث القوانين والتشريعات: وضع تشريعات حديثة تنظم التحول الرقمي، وتحمي خصوصية البيانات، وتدعم تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين.

### بناء القدرات وتنمية الاقتصاد الرقمي

لضمان استدامة التحول، يجب التركيز على العنصر البشري والإقتصاد: تنمية المهارات الرقمية: إطلاق برامج رفع المهارات الرقمية لتدريب القوى العاملة وسد الفجوات مع متطلبات سوق العمل، وتشجيع الإبتكار والريادة.

### التحديات الرئيسية

تواجه عملية التحول الرقمي في لبنان تحديات كبيرة تعيق تنفيذه، أبرزها: غياب الإرادة السياسية الفاعلة: حيث إن نجاح الخطة يحتاج إلى وحدة في القرار السياسي ومبادرات متكاملة ورؤية موحدة، والتحديات الاقتصادية والمالية: الحاجة إلى تأمين تمويل لمشاريع هذا التحول، والفجوة التشريعية: تأخر القوانين

في وقت يتسابق فيه العالم نحو ترسیخ الاقتصاد الرقمي كرافطاً للنمو الاقتصادي، يجد لبنان نفسه أمام لحظة حاسمة تتطلب الإنقال من التفكير النظري إلى التنفيذ الفعلي. فبحسب البنك الدولي، يساهم الاقتصاد الرقمي بأكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع توقعات بارتفاع النسبة إلى حدود 24% في حلول العام 2025. وفي بلد يعاني أزمة اقتصادية غير مسبوقة، لم يعد التحول الرقمي خياراً تطويرياً أو ترفاً إعلامياً، بل ضرورة إصلاحية عاجلة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن.

### ركائز التحول الرقمي

#### الحكومة الرقمية وتطوير الخدمات

ويتم ذلك من خلال: م肯نة الخدمات الحكومية: تحويل المعاملات الورقية إلى إلكترونية لتقليل التعامل الشخصي والحد من الفساد (مثل م肯نة المحاكم، المديرية العامة للأحوال الشخصية، وخدمات الوزارات)، وتشكيل الهوية الرقمية الموحدة وبناء المواطن الرقمي: مما يساهم في الحكومة والشفافية وتسريع المعاملات ومكافحة الفساد، وإعادة هندسة الإجراءات: عبر تصميم المعاملات الحكومية وتبسيطها جديراً لجعلها أسرع وأكثر كفاءة والحكومة الرقمية: عبر وضع خطط تنفيذية واضحة ومتتابعة الإستراتيجية الرقمية على مستوى الإدارات، لضمان التنسيق والتكامـل.

## وما دور الدولة؟

لا شيء يُنشّط الحسابات مثل مرور أموال الدولة عبرها، من رواتب ومنح وتحويلات اجتماعية ومستحقات متعاقدين. وحين تدفع الحكومة رقمياً، يستعمل الناس حساباتهم فعلاً بدل أن تبقى نائمة، وإذا جرت جبائية الرسوم والخدمات عبر القنوات نفسها تشَكّلت سلسلة قيمة كاملة؛ يدفع المواطن، وتتبع الشركة وتحصي، وتطلع الدولة فتحاسب. وهذا تبدو الدولة مُسرع الشمول المالي الأول لا مراقباً خارجياً، وحين تؤدي دور "الزيون الأكبر" تفرض على السوق معايير سعريةً وسلوكيةً عادلةً من غير حاجة إلى صرَاخٍ تنظيمي.

في المحصلة، ينجح الشمول المالي عندما يخاطب واقع الإستخدام لا الشعارات؛ فيبني حول حالات محددة ثُحرك المال كل يوم. البداية تكون مع الدخل الصغير المتكرر الذي يحتاج محفظة هاتف سهلة تعمل داخل الأحياء والقرى وتُتجزّ الدفعات من دون أوراق معقدة، كما تمتد إلى القبول التجاري لدى المتاجر والخدمات الأساسية عبر وسيلة فورية ورسوم رمزية ومطابقة آلية تُريح صاحب العمل. وتشمل كذلك تحويلات العائلات من الخارج بما يقتضي قناة منخفضة الكفة ومضمونة وقابلة للإستعمال في الشراء الإلكتروني، وتنسخ لتعطي صرف المساعدات والتحويلات الرسمية عبر قناة رقمية موثوقة وأالية تحقق بسيطة تحمي المستفيد من الاستغلال. حين تُصمّم المنظومة على هذا القياس وتلتزم عدالة التسعير ووضوح الشروط، يتحول الشمول إلى ممارسة يومية، يراها الناس في جيوبهم ومحالّهم لا مجرد عنوان جذاب.

(المصدر: جريدة «النهار» اللبناني)

عن التطورات التقنية وعدم وجود إطار تنظيمي متكمّل للتحول الرقمي ومقاومة التغيير: وجود مقاومة لـ"تغير ثقافة العمل الإداري القديمة إلى نموذج رقمي".

## الشمول المالي

في المقابل، حين تترافق الثقة بالقنوات الرسمية وتنسخ المعاملات النقدية اليدوية، يقدم الشمول المالي (Financial Inclusion) مدخلاً عملياً لإعادة تدفقات المال إلى مسارها الطبيعي؛ فتسير الأجور وتحويلات العائلات من الخارج ومدفوّعات المتاجر والخدمات ومنافع الدولة والإدخار والإنتمان والتأمين، داخل نظامٍ ثُصان فيه الحقوق وتطبّق معايير الحماية والشفافية وترّاجع الجودة دوريًا، بدل التبعثر في اقتصادٍ نديٍ باهظ الكلفة. وهو بهذا المعنى أسلوبٌ لإدارة المال اليومي أكثر منه منتجًا مصرفياً، إذ يُعيد وصل المواطن بالمؤسسة، ويمنح الدولة رؤيةً أوضح إلى حركة الاقتصاد. ومن دون هذا الإطار تبقى الدولة عمياء مالياً وينظر الاقتصاد بلا شرائين نظيفتين.

## قلب الحكاية: الدفع أولاً

كل إصلاح يحتاج محركاً عملياً واضحاً، وفي الشمول المالي يبدأ هذا المحرك من البنية التحتية للدفع. وحين تصير التحويلات والشراء والسداد فوريةً ومنخفضة الكلفة، تتكون عادات جديدة؛ فالمحفظة الرقمية تُغْنِي عن المشوار والطابور، والمتاجر يقبلها لأنّ الرسوم لا تلتهم هامشه، والمصرف يبتكر منتجات لأنّ الحركة أصبحت مرئية. هذا ما أثبتته التجارب التي اعتمدت مرفقاً عاماً للمدفوّعات بواجهات مفتوحة للبنوك والتكنولوجيا المالية (FINTECH) مع قواعد صارمة لحماية المستهلك وهوية رقمية تثبت الشخص من غير تعقيد. وما إن يبدأ المحرك بالعمل حتى تغدو الرقمنة عموداً فقرياً للحياة اليومية، لا زينةً على الهامش.



## البنك الدولي يتوقع أن ينمو الاقتصاد اللبناني نحو 4.0% فرص وتحديات إقتصادية أمام لبنان في العام 2026 بسبب عدم اليقين السياسي والأمني



ليس من المبالغة القول، إن قراءة الوضع الاقتصادي في لبنان لعام 2026، وفق المعطيات السياسية والإقتصادية التي عاشهها اللبنانيون في العام 2025، تؤشر إلى أن بلد الأرز سيكون أمام مزيج من الفرص والتحديات، لأن التوقعات تظل مشروطة بالإصلاحات، وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين السياسي والأمني.

بلغة الأرقام وبحسب البنك الدولي، يتوقع أن ينمو الاقتصاد اللبناني حوالي 4.0% في العام 2026، بعد نمو متوقع بـ 3.5% في العام 2025. لكن في حال عدم تنفيذ الإصلاحات والمساعدة الدولية، يمكن أن يستمر الإنكمash أو أن يكون النمو ضعيفاً جداً وفق (Institute of International Finance) IIF، فإن سعر صرف الليرة قد يصل إلى حدود 110,000 ليرة للدولار، في حلول نهاية العام 2026 في سيناريو سلبي.

من جهة أخرى، فإن مهمة الوصول إلى استقرار مالي ونفسي وإعادة بناء الثقة تبدو شرطاً أساسياً لتحقيق النمو، كما أشار وفد صندوق النقد الدولي International Monetary Fund خلال زيارته الأخيرة للبنان.

إذاً، هناك مؤشرات على استقرار نسبي في سعر الصرف والتحسن في تحصيل الإيرادات، ما يشير إلى إمكانية الانتقال من مرحلة الإنكمash إلى مرحلة التعافي. وهناك طلب دولي وإقليمي للمشاركة في إعادة الإعمار (بعد تنفيذ الإصلاحات)، ما يمكن من تدفق الإستثمارات وإنشاء المشاريع التي تشغل وتعيد النشاط الاقتصادي. وهناك إمكانات القطاع الخاص والقطاع السياحي والزراعي للتحسين، إذا ما ترافق ذلك مع بيئة إصلاحية مناسبة.

### التحديات

في المقابل هناك تحديات تواجه هذا التفاؤل، أولها الإصلاحات المؤسسية والمالية، والتي لا تزال بطيئة بالنسبة إلى المجتمع الدولي، وهناك مخاطر متعلقة بالتأخر في الاتفاق بين لبنان وصندوق النقد الدولي، ما قد يُعطي جذب الإستثمارات. بالإضافة إلى وجود الاقتصاد غير الرسمي (الكافش) الذي لا يزال واسع النطاق، مما يُؤوض القاعدة الضريبية والقدرة على إعادة تمويل الدولة. كما أن الخدمات العامة والبني التحتية تعاني ضعفاً كبيراً، ما قد يقلل من إستفادة المواطنين ويعوق إستقرار النمو. كما أن أي تراجع في المساعدات أو تزايد الضغوط الخارجية (كالصراع الإقليمي) قد يعيد البلاد إلى مسار الإنكمash.

## البروفسور باسم عجقة: أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية: الاقتصاد في العام 2026 رهينة سيناريوهين

يرى أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية البروفسور جاسم عجقة أن «لبنان يقف عند مفترق طرق خطر سواء سياسياً أو إقتصادياً أو اجتماعياً. فتداعيات الأزمة الإقتصادية التي عصفت به في نهاية العام 2019 لم تنته بعد رغم مرور أكثر من 6 سنوات، كما أن العوan الإسرائيلي الأخير كان قد دمّر جزءاً كبيراً من الإقتصاد اللبناني، بدءاً من البنية التحتية وصولاً إلى القطاعين الزراعي والصناعي مروراً بتهجير الجنوب».

يضيف عجقة: «اليوم ومع بداية عهد جديد، في ظل إنتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة، أخذ لبنان جرعةأمل نتيجة هذا الخرق السياسي والمسار الإصلاحي الذي تسعى الحكومة إلى سلوكه، لكن أرقام العام 2025 لم تكن على مستوى التقاول الذي ضحّى منه المناصب العليا في الدولة اللبنانية، وذلك نتيجة إستمرار الفقد السياسي وتعرّق العمل الإصلاحي. لذا من المنطقي القول إن أرقام العام 2026 هي رهينة نجاح أو فشل العملية السياسية والإصلاحية الجديدة».

الأمم المتحدة. في السياق عينه، لم تعد السلة الإستهلاكية التي على أساسها يعطي الإحصاء المركزي أرقام التضخم، تمثل حقيقة إستهلاك اللبنانيين، خصوصاً بعد الأزمة التي عصفت بلبنان منذ العام 2019»، متوقعاً أن «يكون التضخم أكثر من 30 % في نهاية هذا العام 2025 نظراً إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار السلع والخدمات الأكثر إستهلاكاً من قبل اللبنانيين، على سبيل مثال الإيجارات».

يضيف عجقة: «على صعيد القطاع الخارجي، لا يزال لبنان يُعاني نقاط ضعف عميقة، حيث يُسجل الحساب الجاري عجزاً بنسبة 15.8 %، وذلك مع إستمرار نمو الواردات الحقيقة بمعدل أسرع من الصادرات بسبب إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية والإستثمارية. علمًا أنه يبقى غياب إعادة فرض رسوم جمركية على الواردات أكبر نقطة ضعف لإستعادة التوازن مع الخارج، مما يؤكّد أن لا قدرة للبنان على فتح باب الإستيراد على مصراعيه. أمّا في ما يخص التوازن المالي العام، فرغم وضع الحكومة الموازنة بعجز صفر، إلا أن التحدّي الأكبر على هذا الصعيد، هو في تحصيل الضرائب وعدم تخطي الإنفاق المنصوص عليه في الموازنة».



البروفسور باسم عجقة

### توقعات العام 2025.. إنتعاش هش

يُنكر عجقة أن «البنك الدولي كان قد توقع أن تكون نسبة نمو العام 2025 في حدود لا 3.5 %، وذلك بعد إنكماش كبير بنسبة 7.1 % في العام 2024. في المقابل، تتمحور توقعات الأمم المتحدة حول نمو حقيقي سلبي بنسبة -2 %، وذلك نتيجة الضغوطات الكبيرة لصراع العام 2024، بالإضافة إلى الخلل الهيكلي في الإقتصاد اللبناني والتضخم المستمر رغم إستقرار السعر الإقتصادي للصرف»، موضحاً أنه «عملياً، وفي ظل غياب القطاع المصرفي الممول الوحيد للإقتصاد الرسمي، يتوقع ألا يزيد النمو الإقتصادي الحقيقي هذا العام عن 0.2 % وذلك في حكم غياب القروض للاعبين الإقتصاديين، وهروب الإستثمارات الخارجية وقد ان الإستثمارات الحكومية، وهو ما يعني إستحالة أي إمكانية لنمو الإقتصاد الرسمي». في المقابل، يقول عجقة: «إن الإقتصاد غير الرسمي قد ينمو هذا العام بنسبة قد تصل إلى 5 %».

ويرى عجقة أنه «من جهة التضخم، ورغم إستقرار سعر الصرف، إرتفعت الأسعار بنسبة 15 % بحسب الإحصاء المركزي، و 15.2 % بحسب البنك الدولي، و 41.2 % بحسب توقعات

السياحة، مع أهمية مراقبة موازنة العام 2026 التي تحوي الكثير من المواد التي ستطالع المسار الإصلاحي، وفي مقدمها القطاع المصرفي، وأزمتا الديون السيادية والودائع.

ثانياً: سيناريو تشاومي ينصلّى على ركود سياسي وعودة الصراع العسكري: في ظل هذا السيناريو ستعود الصراعات العسكرية والمواجهات المسلحة مع تجميد للعمل الحكومي وحتى تأجيل الانتخابات النيابية، إما بسبب العدوان الخارجي، أو بسبب الخلاف على قانون الانتخابات، مما سيترجم بتراجع المؤسسات العامة ومعها الخدمات للمواطنين وحتى القضاء. وسيكون هناك تراجع كبير في ثقة المستثمرين والدول المانحة، مما سيزيد من تردي الوضع الاقتصادي ويزيد من الهجرة وحالات الفقر.

### فرصة لن تكرر قبلاً

يقول عجاقة: إن «أمام لبنان فرصة لن تكرر وعليه الإستفادة منها، وذلك عبر القيام بإصلاحات مالية وإقتصادية وإدارية وقضائية»، متنادياً على «أن الشرق الأوسط يعيش مرحلة إعادة رسم الجغرافيا الإقتصادية، مما يفرض على لبنان حجز مكان له»، معتبراً «أن الإنعاش التطيفي الذي شهدته لبنان في العام 2025 قد يذهب أدراج الرياح، إذا لم تستطع السلطات اللبنانية القيام بإصلاحات المطلوبة».

### أرقام 2026 رهينة الوضع السياسي

يشدد عجاقة على أن «الوضع السياسي والأمني سيكون له الكلمة الفصل في الوضع الاقتصادي المستقبلي خصوصاً في العام 2026. فكل المعطيات تشير إلى أن التطورات السياسية الحالية وخصوصاً حال فرض سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانيّة، قد أصبحت شرطاً أساسياً لأي إنفراج إقتصادي ومالياً مستقبلي»، مؤكداً أنه «من دون تحقيق شرطين أساسيين في لبنان: إحتكار الدولة للسلاح، وتحقيق إصلاحات في القطاع المالي، لن يكون هناك أي إنفراج».

ويعطي عجاقة سيناريوهين للعام 2026 كالتالي:

أولاً: سيناريو تفاؤلي، ينص على إستقرار سياسي ودفع في العملية الإصلاحية: في ظل هذا السيناريو يتم حصر السلاح بيد الدولة، مع إجراء إصلاحات مالية كبيرة بما فيها حل أزمة القطاع المصرفي والودائع، وهو ما سينعكس تحسيناً ملحوظاً في الإقتصاد، مع نمو مدفوع بالإصلاحات، وإستعادة المصداقيّة والإستقرار والثقة من قبل بعض المانحين الدوليين. وهذا يعني ضخّ أموال في الإقتصاد اللبناني لتمويل مشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار، إضافة إلى إنعاش قطاع الخدمات وفي مقدمه



## الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور باتريك ماردينبي: رئيس الجمهورية وضع خارطة نهوض إقتصادية



تفكيك الإحتكارات، وتالياً الخط الذي رسمه رئيس الجمهورية في الموضوع الاقتصادي، قد بدأ يضع الأسس التي تترجم أهداف خطاب القسم الاقتصادي».

يضيف ماردينبي: «من الأخبار الجيدة في العام 2025 أن الحرب توقفت، مع أنها أمام تحدي إعادة الإعمار، فرغم كل الخضات الأمنية في عامي 2024 و2025، إستطاع هذا البلد الحفاظ على سعر صرف الليرة، وعلى موازنة متوازنة من دون عجز في العام 2025، وهذا شق إيجابي»، لافتاً إلى أن «العام 2025 تخلله تحديات كبيرة، بدأت سابقاً ولا تزال مستمرة حتى تاريخه، منها الأزمة المصرفية التي لم تشهد معالجة ملف الودائع العالقة في المصادر منذ العام 2019، ولا التسليف عبر القروض، مع أنه بدأت حالياً بعض المصادر تعطي قروضاً معينة وبشكل متواضع، لكن ليس بالحجم الكافي»، متوقعاً «المضي على هذا المسار في العام 2026، لأنه لن يكون هناك حل للأزمة المصرفية في لبنان قبل الانتخابات النيابية التي يتوقع حصولها في أيار/ مايو 2026».

### الموازنة من دون إصلاحات!

ويرى ماردينبي أن «التحدي الآخر هو الموازنة العامة، فموازنة العام 2025 قد تم إقرارها بمرسوم، ويبدو أن الأمر سيتكرر في العام 2026، ويسجل أنها ليست على المستوى المطلوب من الناحية الإصلاحية، بمعنى أنها كانت موازنة الحد الأدنى، حيث خلقت إنضباطاً مالياً، ولا زيادة في النفقات. لكن لم تحصل إصلاحات لا من ناحية السياسة الضريبية، ولا من ناحية النفقات العامة»، شارحاً أنه «من ناحية السياسة الضريبية، هناك تهرب ضريبي وجمركي كبير في لبنان، وهناك شركات تدفع ضريبة، وتواجه صعوبات في منافسة شركات لا تدفع الضرائب، وتالياً النظام الضريبي في لبنان يُعاقب القطاع الشريعي ويُكافئ القطاع غير الشرعي، ويُجبر الشركات على إتباع أساليب لعدم دفع الضرائب والتهرب الضريبي، وهذا تحد كبير جداً لم تعالجه الموازنة العامة في العام 2025 وسينسحب على العام 2026». ويأسف ماردينبي بأن «الكلام عن تشدد المؤسسات الرسمية، يُطبق على الشركات الشرعية ويزيد الضغوط عليها، من دون المس بالشركات التي تهرب ضريبياً، لذلك يجب تغيير النهج الضريبي في لبنان والخروج من الضرائب المباشرة التي تسهل التهرب منها والإنتقال إلى الضرائب غير المباشرة والتي يصعب

يفرأ الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور باتريك ماردينبي، ما ينتظر لبنان على الصعيد الاقتصادي في العام 2026، إنطلاقاً من التطورات التي شهدتها الساحة اللبنانية في العام 2025، ويقول: «إن لبنان دخل العام 2025، في مرحلة مليء الفراغات، أي أنه تم إنتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد مرحلة فراغ رئاسي، وتشكيل حكومة وتعيين حاكم جديد لمصرف لبنان، وعليه فإن كل هذه التطورات تظهر أن المواقع الأساسية التي ترسم الطريق الاقتصادي للبلد قد تم مؤهلاً في مطلع العام 2025، وهذا أمر إيجابي»، لافتاً إلى أن «رئيس الجمهورية قد رسم في خطاب القسم خارطة طريق إقتصادية، كان في مقدمها كسر وتفكيك الإحتكارات، وإعطاء خدمة أفضل للمواطن، وهذا يعني أنه وضع الأسس التي تسلكها الحكومة حالياً».

ويشرح ماردينبي أنه «في موضوع الكهرباء، تم تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، التي يقع على عاتقها فتح السوق على المنافسة، كي تُرخص لدخول شركات أخرى إلى جانب كهرباء لبنان، كما تم تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الإتصالات، والتريخيص لشركة ستارلينغ، على أمل توسيع الترخيص لشركات أكثر. كذلك على صعيد الطيران المدني، كان قد تم تعيين الهيئة الناظمة، لكن الأهم هو فتح ملف مطار القليعات، لأنه بداية

**الخبر الإقتصادي الدكتور باسم البابا:  
النمو الإقتصادي في العام 2026 بين 6 و 7%**



يقدم الخبر الإقتصادي الدكتور باسم البابا قراءة إقتصادية أكثر تفاؤلاً حول الوضع في لبنان في العام 2026، فيقول: «سيشهد لبنان في العام 2026 نمواً إقتصادياً يُراوح بين 6% و 7%， وهناك إتجاه لإقرار قانون الفجوة المالية وإصلاح المصادر، بالإضافة إلى إجراء الانتخابات النيابية، مما سيؤدي إلى ولادة حركة صرف أموال لتمويل الانتخابات بمئات ملايين الدولارات، وهذا ما سينعكس إيجاباً على الوضع الإقتصادي. علماً أنه جرت العادة بأنه في العام الذي تجري فيه الانتخابات يحدث زيادة في حجم الناتج المحلي»، مبدياً اعتقاده بأن العام 2026 «سيكون إيجابياً من الناحية الإقتصادية، إذ سيتبلور ملف الإعمار بشكل أكبر»، ومتحدثاً عن «إرتفاع حركة الإستيراد والتصدير، وإزدهار السياحة عبر المطار وبقية المرافق الحيوية للبنان، وخصوصاً أنه لا مجال للحروب في المنطقة، في وقت سينصبّ الإهتمام فيه على إعادة الإعمار، وإنقاذ الإقتصاد، وإقرار قانون الفجوة المالية».

بسمة عطوي

التهرب منها، مما يؤمن العدالة الضريبية بين الجميع»، مؤكداً أن «الشق المتعلق بملف زيادة الرواتب للقطاع العام الذي شهدناه في العام 2025 سيستمر في العام 2026، لأن الدولة لم تلب هذه المطالب، خصوصاً أن القطاع العام «بات متختماً»، ويجب إعادة هيكلته.

**هيكلة السياسة النقدية ضرورة ملحة!**

يضيف مارديني: «إحدى النقاط المهمة التي ستدرس في العام 2026، هي إعادة هيكلة السياسة النقدية في لبنان، وهذا موضوع مهم وعميق، لأنه مطلوب من مصرف لبنان المركزي مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الذي يحصل في لبنان تحت غطاء الإقتصاد الكاش، وهناك شبكة صرافين يُحكى عن إرتباطاتهم بمعاملات مشبوهة، وهذا تحد كبير لـ «المركزي اللبناني»، مؤكداً أن «التحدي الثاني يكمن بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتوزيع الخسائر، وضرورة إقرار قانون الفجوة المالية، كما أن لبنان يخضع لتحديات أمنية وعسكرية، ويحتاج إلى إعادة هيكلة الدين العام. علماً أن كل هذه التحديات يمكن أن تُسبّب أزمة في سعر الصرف، وإرتفاعاً في التضخم وزيادة الأسعار، لذلك يتم حالياً وبشكل جدي البحث في عزل السياسة النقدية في لبنان (سعر صرف الليرة)، عن بقية الإصلاحات المطلوبة من المصرف المركزي، وإنشاء مجلس نقد لضمان سعر صرف الليرة، بإعتبار أنها ستصبح مرتبطة بالدولار وليس بالوضع السياسي والأمني اللبناني، وهذا ما سيسعى للمصرف المركزي بالتفوغ للإصلاحات الأخرى في العام 2026 (مثل مكافحة تبييض الأموال وغيرها)».



## دخلت العملات الرقمية السيادية مرحلة متقدمة من التطوير أو الإختبار في أكثر من ثلثي إقتصادات العالم **الدرهم الرقمي الإماراتي: ولادة إقتصاد نفدي ذكي في المنطقة**

وإنضمامها إلى شبكة تضم الصين وهونغ كونغ وتايلاند، بينما لا تزال عشرات الدول في مراحل مبكرة من البحث.

وتبرز أهمية هذا التحول بحسب (جريدة «النهار» اللبنانية)، عند النظر إلى المشهد العالمي؛ فوق تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2025 (IMF Policy Paper No. 041) ، دخلت العملات الرقمية السيادية مرحلة متقدمة من التطوير أو الإختبار في أكثر من ثلثي إقتصادات العالم، مع إنفاق عدد كبير من الدول من مرحلة البحث النظري إلى التجارب الفعلية. ويكشف هذا التحول المتسارع أن النظام النقدي العالمي على مشارف إعادة تشكيل جذرية، ويضع الإمارات في قلب سباق دولي يتسارع فيه الجميع لتحديد مستقبل المال. ففي حين تقدم الصين عبر «اليوان الرقمي»، وتستعد أوروبا لإطلاق «اليورو الرقمي»، تتعامل الولايات المتحدة بحذر مع مشروع «الدولار الرقمي» بسبب تبعاته العالمية.

وفي هذا السياق، تبرز الإمارات بقدرتها على ربط عملتها الرقمية بمنصات دفع دولية منذ البداية، وهو ما يمنح الدرهم الرقمي دوراً يتجاوز حدود الدولة نحو بيئه مالية إقليمية ودولية متكاملة. ويزداد هذا التميز وضوحاً مع قابلية البرمجة التي تتيح تنفيذ المدفوعات تلقائياً عند تحقق شروط محددة، ما يفتح الباب أمام عقود ذكية وسلال إمداد مالية رقمية ونماذج أعمال جديدة.

ومع اقتراب دخول الدرهم الرقمي مرحلة الإستخدام الواسع، بدأت المصادر في الإمارات والمنطقة بإعادة صوغ نماذج عملها لمواكبة التحول الجديد. وهي تستثمر في تحديث أنظمة المدفوعات، وتطوير محافظ رقمية قادرة على التعامل مع العملة الجديدة، ورفع جاهزيتها في الأمن السيبراني وتحليل البيانات، لتحول تدريجياً من وسیط تقليدي إلى مزود خدمات مالية رقمية متكاملة تدعم الشركات والأفراد داخل منظومة نقدية أكثر سرعة وشفافية. ومع توسيع المشروع خلال السنوات المقبلة، يُتوقع أن يصبح الدرهم الرقمي جزءاً من الحياة اليومية، سواء في التحويلات الفردية أو التجارة الرقمية أو دفع الرسوم الحكومية.

وعلى المستوى الإقليمي، يقدم هذا النموذج للدول الخليجية والعربية، التي لا تزال معظمها في مراحل الدراسة أو التجربة الأولية، رؤية جديدة لبناء الثقة بالنقد عبر التكنولوجيا ومواكبة التحولات المالية العالمية.

في المحصلة، يبدو واضحاً أن الدرهم الإماراتي الرقمي ليس مجرد خطوة في مسار التحول الرقمي، بل محطة مفصلية تعيد صوغ مفهوم المال في المنطقة، وإعلان ولادة إقتصاد نفدي ذكي تقدم به الإمارات بثقة نحو مستقبل يتشكل الآن، لا بعد سنوات.



تعامل المصرف المركزي الإماراتي مع مشروع الدرهم الرقمي بوصفه تحولاً استراتيجياً في شكل النقد ووظيفته، وليس مجرد تجربة تقنية.

في الوقت الذي لا تزال فيه معظم الإقتصادات ترافق بحذر مستقبل العملات الرقمية الرسمية، اختارت الإمارات أن تنتقل من مرحلة الترقب إلى مرحلة صناعة المشهد الجديد. فالدرهم الإماراتي الرقمي لا يمثل مجرد تحديث في أنظمة الدفع، بل يعد ولادة نمط إقتصادي ذكي يعيد تعريف المال وسرعة إنقاذه وقوته على تجاوز الحواجز المالية التقليدية التي لطالما عطلت حركة التجارة والتحويلات. ومع هذه الخطوة، تثبت الإمارات أنها ليست مجرد متلق للتحولات العالمية، بل فاعل أساسي في صناعتها.

منذ إطلاق برنامج البنية التحتية المالية الجديدة في العام 2023، تعامل المصرف المركزي الإماراتي مع مشروع الدرهم الرقمي بوصفه تحولاً استراتيجياً في شكل النقد ووظيفته، وليس مجرد تجربة تقنية. وقد وضعت الإمارات تصوراً مزدوجاً لعملتها الرقمية يشمل المؤسسات المالية الكبرى والقطاع المصرفي من جهة، وتسهيل المعاملات للأفراد والشركات من جهة أخرى، بما يعزز بنية نقدية مرنة تستجيب للتحولات الإقتصادية المتتسارعة، وينتج استخدامات تمتد إلى المدفوعات الحكومية والتحويلات بين الجهات.

وجاءت اللحظة المفصلية عندما نفذت وزارة المالية وهيئة دبي المالية أول معاملة حكومية بإستخدام الدرهم الرقمي عبر منصة mBridge، في عملية لم تتجاوز دقتين. كانت هذه الخطوة إعلاناً عملياً لدخول الإمارات عصر المدفوعات السيادية الرقمية،



عبر تطبيق بنك بيمو  
السعودي الفرنسي

For IOS & Android



Download on the  
App Store



GET IT ON  
Google Play

بأي لغة وعلى مدار الساعة...

# نوفا معك

أول خدمة عملاء مصرفيية  
مدعومة بالذكاء الاصطناعي في سوريا

أبرز ميزات المساعد الرقمي نوفا

من بنك بيمو السعودي الفرنسي

- معلومات عن الحسابات والمنتجات المصرفية
- معلومات عن شبكة الفروع والصراف الآليّة

- دعم متواصل على مدار الساعة بكل أيام الأسبوع وبأي لغة
- حاسبة قروض ذكية
- حاسبة العمولات والرسوم الذكية

## شارك فيه الأمين العام للإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح الم المنتدى العالمي الأول BEYOND PROFIT في الرياض



جاء إلقاء المنشي العالمي الأول BEYOND PROFIT (ما بين 3 و 5 كانون الأول / ديسمبر 2025) في العاصمة السعودية الرياض، والذي نظمه المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ليكون منصة عالمية غير مسبوقة تجمع قادة الأعمال، والرؤساء التنفيذيين، وصياغ القرار، بينهم الأمين العام للإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، والشركات، ورواد القطاع غير الربحي من مختلف أنحاء العالم.

ويأتي هذا المنتدى ليؤكد مكانة المملكة العربية السعودية كمحور عالمي للابتكار والتأثير، وليفتح آفاقاً جديدة أمام قيادة القطاع وتمويله وإبتكاراته، عبر طرق عمل حديثة، وتحالفات إستراتيجية، ورؤى عملية تعزز تحقيق رسالته.

وقد إنعقد المنتدى في لحظة فارقة يشهد فيها القطاع غير الربحي تحولات سريعة تُعيد تشكيل ملامحه، حيث يُعاد صوغ مسارات التمويل، وتفتح التقنية آفاقاً جديدة للتأثير، وتتدخل الحدود بينه وبين القطاعين الحكومي والخاص. وهنا يتشكل دور المنتدى في دعم هذا القطاع نحو حضور أوسع وأثر أعمق.

وقد قدم المنتدى مساحة للحوار وبناء الشراكات، مرتكزاً على دور الإبتكار الاجتماعي وريادة الأعمال في تعزيز قدرة القطاع غير الربحي على توفير فرص العمل المتعددة وتحقيق أثر متكامل، مع إبراز الحلول العملية والتجارب المثبتة التي تُساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والإقتصادية. وتأكيداً لدور المملكة كمركز عالمي للابتكار والتأثير، يتيح المنتدى فرصاً فريدة من أهمها: إبراز الأسس والإستراتيجيات التي ترسم ملامح المستقبل للقطاع غير الربحي، وتأسيس شراكات بين القطاعات المختلفة وتعزيز التعاون الدولي بما ينعكس أثره محلياً وإقليمياً وعالمياً.



## المهندس أحمد بن سليمان الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

العزيز»، مؤكداً أن رؤية السعودية 2030 أسهمت في إحداث نقلة نوعية في القطاع من خلال إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بوصفه المظلة التنظيمية الموحدة ومحوراً رئيساً لرفع كفاءة الحكومة والشفافية، وتمكين المنظمات وزيادة فاعليتها»، عارضاً ما حققه القطاع خلال السنوات الأخيرة من إنجازات لافتة، «أبرزها إنفاذ نسبة المنظمات المتخصصة الداعمة للأولويات التنموية إلى أكثر من 92 %، وبلغ مساهمة القطاع في الناتج المحلي نحو 1.2 %، مع إستهدف الوصول إلى 5 % في حلول العام 2030».

أوضح الراجحي «أن عدد العاملين في القطاع ارتفع إلى 140 ألف موظف مقارنة مع 19 ألفاً في العام 2017، فيما بلغت كفاءة الإنفاق التموي أكثر من 75 %، وشهد التطوع كذلك قفزة كبيرة»، معلناً عن «وصول عدد المتطوعين إلى 1.5 مليون متطوع في العام 2025، مع نمو في عدد الفرص التطوعية السنوية إلى أكثر من 500 ألف فرصة، إضافة إلى تجاوز رضى المستفيدين عن خدمات القطاع نسبة 89 %».

يُذكر أن المنتدى تضمن 4 محاور، وقد تفرعت إلى 30 جلسة نقاش، وما يزيد عن 15 ورشة عمل، ومنصة إطلاق مبادرات وتوقيع إتفاقيات، إضافة إلى فعاليات للتطوع الإحترافي، التي تشهد مشاركة متخصصين، في سبيل تعزيز ثقافة العمل التطوعي، وتحقيق مستهدفاته والمستهدفات التنموية للقطاع غير الربحي.

نمو القطاع غير الربحي في المملكة بنسبة 370 % ورؤية السعودية 2030 أسهمت في إحداث نقلة نوعية في القطاع غير الربحي من خلال إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

افتتح المهندس أحمد بن سليمان الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، أعمال منتدى القطاع غير الربحي الدولي، في حضور واسع تجاوز ألفي مشارك من القيادات وصنّاع السياسات والخبراء والمختصين والمهتمين في القطاع غير الربحي من داخل المملكة وخارجها، إلى جانب 100 متحدث من 20 دولة.

وأعلن الراجحي خلال كلمته عن نمو القطاع غير الربحي في المملكة بنسبة 370 % «حيث ارتفع عدد منظماته من 1700 منظمة في العام 2017 إلى أكثر من 7000 منظمة في العام 2025»، مشيراً إلى «التاريخ الممتد للقطاع غير الربحي في المملكة، الذي يعود إلى نحو مئة عام منذ صدور أول تنظيم رسمي للتبرّعات في العام 1928 في عهد المؤسس الملك عبد



## الدكتور سام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية:

مع مكتب إضافي للإتحاد في العاصمة السعودية الرياض. علماً أن الإتحاد يضم أكثر من 50 مصرفاً ومؤسسة مالية عربية في الدول العربية، وفي أوروبا، أفريقيا وتركيا، كأعضاء ناشطين. إلى جانب ذلك، لدينا 16 مصرفاً مركزياً عربياً ومؤسسات مصرافية محلية في العالم العربي تعمل بصفة عضو مراقب». ولفت د. فتوح إلى «أن موضوع هذا المنتدى يعكس حفاً إهتماماً ويتوازى مع عملنا لتعزيز التمويل المستدام والتنمية. علماً أنه في سبتمبر - أيلول 2023 في قمة أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة في نيويورك، إنترم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (إيسكوا) بالعمل مع المؤسسات المصرفية والمالية العربية، لتبني هدف واحد: 1 تريليون دولار لتمويل أهداف التنمية المستدامة 2030، بتركيز كبير على الحماية الاجتماعية والتعليم».

وأضاف د. فتوح: «إن هذا الإلتزام يعكس حقيقة راسخة وبسيطة، بأن التحدي ليس بقدر المال المتاح، لكن كيف نوجهه. علماً أن تركيز الجهات الأهمية ومراكز التنمية والمستثمرين من القطاع الخاص تهدف إلى إيجاد مصدر ومسار مستمر للتمويل المستدام. ومن المهم أن نعرف أن قطاع المصارف العربية يُدير أصولاً تتجاوز 5 تريليونات دولار ويُوفر الإنتمان لأكثر من 3 تريليونات دولار في الاقتصاد، ويلعب دوراً محورياً في المسؤولية الاجتماعية للشركات، وفي تمويل الشركات الصغيرة والطاقة

المصارف العربية تدير أصولاً تتجاوز 5 تريليونات دولار وتتوفر الإنتمان لأكثر من 3 تريليونات دولار في الاقتصاد بحسب إستطلاع لإتحاد المصارف العربية من بين كل 100 دولار في الإنتمان المصرفي هناك 18 دولاراً فقط مخصصة لتمويل أهداف التنمية المستدامة

وفي سياق محور التمويل وأهميته للدول والشركات، قال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور سام فتوح: «إن هذه الفعالية تذكرنا بأن التنمية ليست قائمة على النية الحسنة وحدها، لكنها تتعلق بشركات حقيقية، وحلول عملية، ونتائج قابلة للقياس تحسن حياة الناس. وفي هذا السياق نعيش في عالم لا يوجد فيه نقص في الإهتمام ولا في الكرم ولا في الأموال المتاحة، (المنح والإعلانات والتمويل ورؤوس الأموال التعزيزية)، لكن رأس المال هذا يبقى عالقاً بين الأفكار والتنمية، وبين الإلتزام والفعل الحقيقي في الواقع».

وأعلن د. فتوح «أن إتحاد المصارف العربية والذي أشرف في العمل فيه كأمين عام، هو منظمة إقليمية غير ربحية نشأت من قبل جامعة الدول العربية، ومقراها في العاصمة اللبنانية بيروت،

يتلقى قروضاً بنسبة 33 % من الـ 18 دولاراً، والهدف 11 يتعلق بالمدن المستدامة، حيث يتلقى قروضاً بنسبة 19 %، والهدف 9 يتعلق بالصناعة والإبتكار والبني التحتية، حيث يتلقى قروضاً بنسبة 8 % فقط. وهذه ليست أرقاماً جيدة. كذلك الهدف 5 والذي يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف 14 الذي يتعلق بالمياه الجيدة، والهدف 15 والهدف 16 حيث يتعلقان بالسلامة ومؤسسات العدل، حيث تتلقى قروضاً بنسبة أقل من 1 % من الإقراض المتعلق بأهداف التنمية المستدامة».

وختم د. فتوح: «ما تحتاجه منطقتنا اليوم ليس مجرد الإلتزام لكن المزيد من تحويل هذه الإلتزامات إلى أفعال، إذ ليس مقبولاً أن يكون هناك فوارق إجتماعية، بل يجب أن تتحرك مشروعًا بمشروع خطوة بخطوة لإحراز هذا الفعل المنهجي ليزيد من الإنجازات، ويُقلل من التشرذم، ويُحرز النتائج الملمسة على الأرض. علماً أن إتحاد المصارف العربية يؤكد الإلتزام الكامل والترحيب بجهود الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والجهات التنموية والإستثمارية والتي تُسهم في إحراز التقدم والرؤية. نحن جاهزون ومستعدون للتعاون والتيسير والتسهيل وتحويل الطموحات إلى إنجازات ملموسة».

المتجدة، والتعليم، والتحول الرقمي، والمشاريع الاجتماعية. كما يضطلع القطاع المصرفي العربي في دور محوري جداً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. علماً أن العديد من المصارف العربية قد أدمجت الإستدامة ومعايير البيئة والحكومة في إستراتيجياتها، وتركتز على التمويل ولا سيما المصارف في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والأردن ومصر والعديد من الدول العربية الأخرى».

وخلص د. فتوح إلى القول: «إن تحقيق هذا النجاح المالي والتقدير الاجتماعي، يجب أن يسير جنباً إلى جنب. علماً أن إتحاد المصارف العربية يؤمن بأن هناك الكثير من الأمور التي يجب أن نقوم بها، وعليه، وبناء على إستطلاع للرأي قمنا به مؤخراً في إتحاد حيال التنمية المستدامة من قبل المصارف العربية، وجدنا أنه من بين كل 100 دولار في الإنتمان المصرفي، هناك 18 دولاراً فقط مخصصة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وكنّ قد ذكرت سابقاً أن البنوك العربية يجب أن توفر 3 تريليونات دولار من الإقراض للإقتصاد، لكن لا نعرف من مقدار كل هذه التريليونات الثلاثة، كم يذهب منها إلى أهداف التنمية المستدامة. وسأقدم مثلاً على ذلك: إن الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، يتعلق بالقضاء على الفقر والحماية الاجتماعية،



## ورشان لإتحاد المصارف العربية

### عن: «إدارة مخاطر عدم الإمتثال: إطار عمل، تحليل ونهج الممارسات» في الكويت

من خلال المحاضرات والمناقشات النقاعية ودراسات الحالة في الورشة، تلقى المشاركون كيفية تصميم وإختبار أطر الإمتثال، ودمج مخاطر عدم الإمتثال في التخطيط الإستراتيجي، والتواصل بفعالية مع مجالس الإدارة والهيئات التنظيمية واللجان التنفيذية. وقد رمت الورشة إلى تطبيق المتطلبات التنظيمية الكويتية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات والإمتثال الضريبي، ودمج معايير مجموعة العمل المالي (FATF) ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وغيرها من المعايير الدولية في الأطر المؤسسية، وإجراء تقييمات وتدقيقات فعالة لمخاطر الإمتثال، وبناء هياكل للرصد والإختبار والإبلاغ للحد من مخاطر عدم الإمتثال، وتعزيز إشراف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وظائف الإمتثال وتعزيز مرونة المؤسسة من خلال ثقافة إمتثال إستباقية.



**WORKSHOP**

**MANAGING NON-COMPLIANCE RISKS: FRAMEWORK, ANALYSIS, AND PRACTICES APPROACH**

- Workshop 1: AML and CFT Risk Management (a complete study and analysis)
- Workshop 2: International Sanctions of Financial Transactions
- Workshop 3: Managing Tax Compliance

17-19 NOVEMBER 2025  
MILLENNIUM HOTEL & CONVENTION CENTER, KUWAIT CITY - KUWAIT

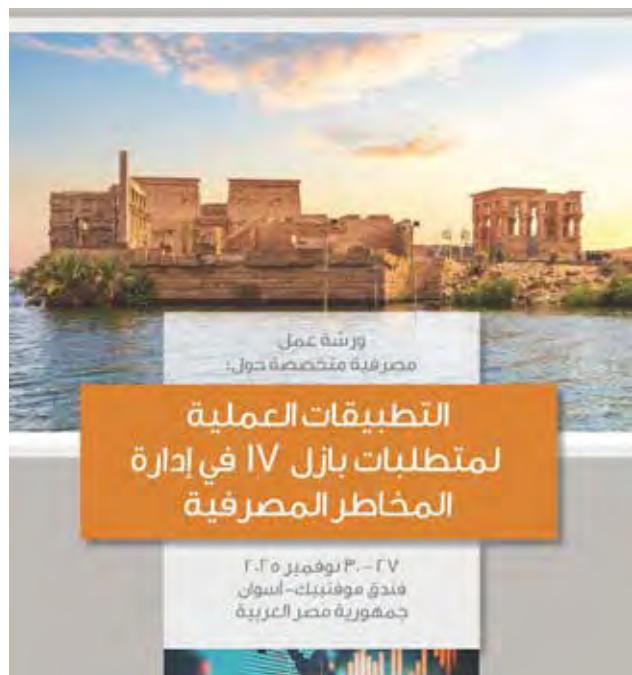
The poster features logos for the Union of Arab Banks and Kuwait Banking Association, along with a night view of the Kuwait skyline.

نظم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد مصارف الكويت، ورشة عمل مصرافية متخصصة باللغة الإنجليزية، في مدينة الكويت، دولة الكويت، تحت عنوان: «إدارة مخاطر عدم الإمتثال: إطار عمل، تحليل، ونهج الممارسات»، لمدة ثلاثة أيام، ما بين 17 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وقد شارك في هذه الورشة 13 مشاركاً من المصارف الكويتية والمصرية. وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر: دين روان، مستشار دولي، ويتمتع بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 27 عاماً في مجالس الإدارة، والحكومة، وتطوير أعضاء مجلس الإدارة، وخبير متخصص في المخاطر، والإمتثال، والإمتثال، ومكافحة غسل الأموال والحكومة.

وتعتبر هذه الورشة المتخصصة برنامجاً مصمماً لتزويد متخصصي الإمتثال والمخاطر بالأدوات والأطر والرؤى العملية اللازمة لإدارة مخاطر عدم الإمتثال بفعالية، وتقدم إستكشافاً عميقاً لإدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإمتثال للعقوبات الدولية، والإمتثال الضريبي، مع دمج المتطلبات الكويتية المحلية وأفضل المعايير العالمية للممارسات الفضلى.

## .... وورشة عمل أسوان - مصر

### عن: «التطبيقات العملية لمتطلبات بازل 4 في إدارة المخاطر المصرفية»



رأس المال والمخاطر الإئتمانية والسوقية والتشغيلية، وتمكن المشاركين من تطبيق الأدوات الحديثة لقياس وإدارة المخاطر وفق بازل ومناقشة تحديات التنفيذ في البيئة المصرفية العربية. وقد توجهت الورشة إلى مدراء إدارات المخاطر في كل فروعها ومعاونיהם الرئيسيين، ومدراء إدارات الرقابة المالية ومعاونיהם الرئيسيين، ومدراء إدارات المراجعة الداخلية ومعاونיהם الرئيسيين ومحللي الإئتمان وإدارة الأصول والخصوم.

من جهة أخرى،نظم الإتحاد، ورشة عمل مصرية متخصصة، في مدينة أسوان، مصر بعنوان: «التطبيقات العملية لمتطلبات بازل 4 في إدارة المخاطر المصرفية»، لمدة أربعة أيام (ما بين 27 و 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2025). وقد شارك في هذه الورشة 57 مشاركاً من المصارف المصرية.

وقد غطى هذه الورشة الخبير: رببع نعمة (ضيف شرف)، العضو التنفيذي في لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، وعدنان ناجي، المدير العام في المؤسسة الأردنية لضمان القروض في الأردن.

وقد جاءت هذه الورشة المتخصصة على خلفية ما أصدرته لجنة بازل للرقابة المصرفية في كانون الأول/ديسمبر 2017، الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة من التعديلات على المناهج المعمارية لقياس وإدارة المخاطر الإئتمانية ومخاطر التشغيل والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل 3 أو ما يُطلق على تسميتها بازل IV.

وتهدف الورشة إلى تحقيق التوازن بين النظرية العلمية والممارسة العملية، مع التركيز على جميع المنهجيات الرئيسية المستجدة بما يتلاءم مع الممارسات الدولية الفضلى والمتطلبات الرقابية. كما وفرت هذه الورشة منصة للتعلم من الأمثلة العملية حول كيفية الإنقال المرن إلى تطبيق المتطلبات الرقابية الجديدة.

كما تهدف الورشة إلى التعريف بالمتطلبات الجديدة لإطار بازل IV وإنعكاساتها على البنوك، وتحليل تأثير بازل IV على

**الخير الأستاذ رببع نعمة، العضو التنفيذي في  
لجنة الرقابة، على المصارف في لبنان، (ضيف  
شرف)**



**الأستاذ عدنان ناجي، المدير العام في المؤسسة  
الأردنية لضمان القروض (JLGC).**



## «الإعتماد اللبناني» يطلق خدمة Google Pay على جميع بطاقاته عبر منصته Mما يتيح لعملائه الدفع عبر النقر على الهاتف طريقة آمنة سلسة ولا تلاوسية على أجهزة Wear OSg و Android

Visa و MasterCard و Visa، يقدم الإعتماد اللبناني حرية اختيار حقيقة ومرنة سلسة لعملائه، مما يجعل الدفعات الرقمية أكثر سهولة ويسهل مستخدمي أجهزة Android تجربة جديدة للدفع عبر النقر على الهاتف لدى ملايين التجار حول العالم أو عبر الإنترنت. إن إتاحة Google Pay لكلٍ من بطاقات Google Pay تعكس التزامنا بجعل التكنولوجيا العالمية الأقرب لمستخدمينا المحليين - بأمان وفورية». وتابعت السيدة بدير: «إن إضافة Google Pay إلى بطاقاتنا هو خطوة نحو مستقبل يرتكز على الهاتف المحمول، ويعزز التزامنا بتطوير مستقبل المدفوعات في لبنان والمنطقة».

السيدة رندة بدير



**لماذا Google Pay؟ ولماذا الآن؟** يشهد لبنان اليوم تحولاً كبيراً نحو الدفع الرقمي، إذ وصل عدد المستخدمين إلى 5,3 مليون مستخدم أي بنسبة 91.6% مع إعتماد للهواتف الذكية بنسبة 80% وإرتقاء في الطلب على حلول سريعة وسلسة غير تقليدية. لذلك يأتي دور بنك الإعتماد اللبناني ليلاقي المستهلكين حيث هم: على هواتفهم، في اللحظة نفسها، جاهزين للدفع بلمسة واحدة.

### فوائد Google Pay للمستخدمين:

- السرعة والبساطة: عملية دفع بنقر الهاتف على ماكينة الدفع داخل المتاجر، عبر الإنترنت، وفي التطبيقات.
- أعلى مستويات الأمان: تقنية الترقيم تستبدل رقم البطاقة برمز مشفر يتغير مع كل معاملة، مما يحافظ على سرية المعلومات.
- القبول العالمي: تُستخدم أينما توفرت الدفعات من دون تلامس.

خطوات سهلة للبدء:

1. تحميل أو فتح تطبيق Google Wallet على جهاز Android.
2. الضغط على «إضافة إلى المحفظة» وإتباع الخطوات البسيطة.
3. البدء بالدفع باستخدام الهاتف - دون الحاجة لحمل البطاقة الفعلية.

يشكل إطلاق هذه الخدمة الجديدة جزءاً من رؤية الإعتماد اللبناني الهادفة إلى توفير حلول مصرفية رقمية متقدمة توكب الابتكار العالمي، مرتكزة في الوقت نفسه على مبدأ خدمة العميل أولاً.

أعلن بنك الإعتماد اللبناني عن إطلاق خدمة Google Pay، الحل العالمي الموثوق للمدفوعات عبر الهاتف المحمول، والمتاح الآن لجميع حاملي بطاقاته من MasterCard و Visa. إن إعتماد Google Pay يُمكن للعملاء الاستمتاع بمرنة الدفع الآمن Contactless بإستخدام الهاتف الذكي العاملة بنظام Android أو أجهزة Wear OS - في أي وقت ومن أي مكان. ومن خلال تطبيق Google Wallet، يمكن لعملاء الإعتماد اللبناني إضافة بطاقاتهم بسهولة والبدء بالشراء فوراً داخل المتاجر، أو عبر الإنترنت، أو عبر التطبيقات، سواء محلياً أو دولياً. وتتوفر خدمة Google Pay تجربة سهلة من خلال استخدام سلسة مدروسة بطبقات حماية متقدمة تشمل الترقيم (Tokenization)، التشفير، والمصادقة البيومترية، بما يضمن أن كل معاملة تتم بسرعة وأمان وخصوصية.

وقالت السيدة رندة بدير، نائب المدير العام ورئيسة أنظمة الدفع الإلكتروني وتقنيات البطاقات في بنك الإعتماد اللبناني: «في الإعتماد اللبناني، التحول الرقمي ليس هدفاً في حد ذاته، بل وإنما هو إلزام بتقديم قيمة حقيقة لعملائنا، في أي وقت وأينما كانوا. مع Google Pay، لا نوفر مجرد ميزة دفع جديدة، بل نبني جسراً رقمياً يربط كل عميل بمستقبل القطاع المالي، مهما كان نوع بطاقة أو مكان وجوده. هذه الخطوة تعكس مهمتنا في تمكين حياة الناس من خلال التكنولوجيا المتاحة، والخدمات المريحة، وبيئة مصرفية آمنة تناسب مع احتياجات اليوم المتغيرة».

أضافت بدير: «من خلال دمج Google Pay عبر محفظتي

## البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD يقرض «الأهلي المصري» بقيمة 100 مليون دولار لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر



المصري عالمة فارقة مهمة في شراكتنا طويلاً الأمد، ونعمل على توسيع الفرص للمشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما للشركات التي تقوها النساء والشباب والتي تقود الإبتكار والنمو الشامل»، مبدياً ثقته بأن «هذه الشراكة ستتمكن الجيل المقبل من رواد الأعمال من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في إقتصاد أكثر ديناميكية وإستدامة». ومن ناحيته، أوضح محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «تتيح لنا هذه التسهيلات الجديدة توجيه موارد حيوية إلى المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، ولا سيما بين رائدات الأعمال والشباب الذين يلعبون دوراً أساسياً في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود».

يُشار إلى أن العلاقة بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية شهدت تقدماً ملحوظاً على مدار السنوات الخمس الماضية، حيث تعاظم التعاون الطرفان بالعمل على مختلف المستويات، لتمهيد الطريق لتمكين القطاع الخاص ودفع جهود التنمية. وتعزز مصر عضواً مؤسساً في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومنذ بدء عملياته فيها في العام 2012، يستثمر البنك أكثر من 13.8 مليار يورو في 209 مشروعات في البلاد، نحو 80 % منها للقطاع الخاص. كما تمثل مصر أكبر دولة عمليات في البنك خلال العام 2024 في منطقة جنوب وشرق المتوسط (SEMED) للسنة السابعة توالياً.

وقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD إتفاقية تمويل مع البنك الأهلي المصري، بقيمة 100 مليون دولار، بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركات الإقليمية، خاصة مشروعات الشباب والنساء. وقالت رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر: «من خلال شراكتنا مع البنك الأوروبي ومختلف المؤسسات الدولية، نعمل على تمكين القطاع الخاص وتحفيز الإستثمارات عبر إتاحة التمويلات الميسرة للبنوك والشركات، بما يزيد من تنافسية الإقتصاد ومرؤوته وقدرته على تحقيق نموذج إقتصادي مدفوع بالقطاع الخاص ومبني على القطاعات الإنتاجية وفق السردية الوطنية للتنمية الإقتصادية». وأكدت المشاط عمق العلاقات بين مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛ «حيث يُعد شريكاً أساسياً في المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفُّقي»، والتي إستطاعت حشد نحو 5 مليارات دولار للقطاع الخاص لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة»، موضحة «أن التعاون بين البنك الأوروبي والقطاع المصرفي أحد أوجه الشراكة الوثيقة من خلال التمويلات الميسرة وخطوط الإئتمان، وتعمل الوزارة من خلال منصة «حافز» على تعزيز تلك الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية، لإتاحة المزيد من التمويلات المبتكرة للقطاع الخاص في مصر».

وقال جريح جاييت، النائب الأول لرئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: «يمثل هذا التمويل الجديد للبنك الأهلي

## بنك مصر يقود تحالفاً مصرفياً مع QNB ومصر وبنك أبو ظبي التجاري مصر وبنك الإسكندرية وميدبنك لمنح تمويل مشترك بـ 4.261 مليار جنيه لـ «كونكريت بلس للمقاولات والصناعة»



وقد تم التوقيع في حضور هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، ومحمد بدیر، الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر، والدكتور عمرو الجارحي وزير المالية الأسبق والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ «ميدبنك»، وبأولو فيفونا الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ بنك الإسكندرية، وتامر عاصم، رئيس تمويل الشركات في بنك أبو ظبي التجاري - مصر، وطارق يوسف، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة كونكريت بلس للمقاولات والصناعة والأستاذ حسام فكري، نائب رئيس مجلس الإدارة، وعدد من قيادات البنوك والشركة.

وقال هشام عكاشه، الرئيس التنفيذي لبنك مصر «إن مشاركة بنك مصر في هذا التمويل تعد إستمراً لدوره الريادي في قيادة التحالفات المصرفية الداعمة لمختلف المشروعات التنموية، والتي يحرص البنك على تمويلها في إطار إستراتيجيته لدعم القطاعات الإقتصادية المختلفة لتوفير المزيد من فرص العمل في مختلف التخصصات»، مؤكداً «حرص بنك مصر على تعزيز دوره في دعم القطاعات الإقتصادية الحيوية ولا سيما القطاع العقاري مما يُساهم في دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة».

وأضاف عكاشه: «أن بنك مصر مستمر في توفير الحلول التمويلية التي تلبي احتياجات القطاع العقاري وقطاع المقاولات وغيرها من القطاعات الاستراتيجية، بما يخدم بشكل عملي خطط التنمية المستدامة، وبما يتماشى مع خطط الدولة للتنمية العمرانية»،

نجح تحالف مصري بقيادة بنك مصر بصفته المرتب الرئيسي الأولي ومسوق التمويل ووكيل التمويل ووكيل الضمان وبنك الحساب والمقرض، وبمشاركة كل من بنك QNB مصر وبنك أبو ظبي التجاري، مصر وبنك الإسكندرية، التابع لقطاع البنوك الدولية في مجموعة «إنتيتسا سان بأولو»، بصفتهم المرتب الرئيسي والمقرض، وميدبنك بصفته بنك مقرض ومرتب عام، بمنح تمويل مشترك بمبلغ 4.261 مليار جنيه مصرى لصالح شركة كونكريت بلس للمقاولات والصناعة، وذلك بعرض تمويل جزء من عملية تنفيذ أعمال وحدات وشاليهات في مشروع ساوث ميد بالساحل الشمالي، وهو أحد مشروعات مجموعة طلعت مصطفى القابضة.

وتعُد تلك العملية إحدى المراحل الرئيسية ضمن مشروع ساوث ميد بالساحل الشمالي. وستتولى شركة كونكريت بلس تنفيذ الأعمال الإنسانية الخاصة بهذه المرحلة، والتي تشمل إنشاء وحدات الشاليهات، إلى جانب أعمال الحفر والخرسانات والطرق والبنية الأساسية وتنسيق الموقع.

وتأتي هذه المرحلة في إطار توجُّه الدولة لتطوير منطقة الساحل الشمالي وتحويلها إلى وجهة سياحية عالمية، من خلال رفع كفاءة البنية التحتية وتنفيذ مشروعات عقارية متكاملة تُسهم في تعزيز القدرات الإستيعابية وتحقيق مستهدفات التنمية السياحية. ويسهم المشروع في دعم هذا التوجُّه عبر إضافة مكون عمراني متطلَّب ينماشى مع المعايير الحديثة للتخطيط والتعمير الساحلية.

المشترك تأكيداً على إلتزامنا الراسخ بدعم محركات النمو الرئيسية في الاقتصاد المصري، وتعزيز الحلول التمويلية المبتكرة التي سُبِّهم في تحقيق تنمية مستدامة و شاملة، وذلك في إطار رؤيتنا المتماشية مع إستراتيجية مجموعة إنبيسا سان باولو»، موضحاً «أن قطاعي المقاولات والسياحة يلعبان دوراً محورياً في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم سلاسل القيمة ذات صلة».

وقال د. عمرو الجارحي، وزير المالية الأسبق والرئيس التنفيذي للعضو المنتدب لـ«ميدبنك»: «نحن سعداء بأن نعلن عن مشاركتنا في تمويل مشترك لصالح شركة كونكريت بلس للصناعة والمقاولات بقيمة 4.261 مليار جنيه، وذلك بهدف دعم التوسعات الحالية للشركة وتنفيذ عدد من المشروعات القومية والاستراتيجية. ويشارك ميدبنك في التمويل ضمن التسهيلات الائتمانية الممنوحة، والتي تم إعدادها وفق أفضل ممارسات المخاطر والحكومة».

ومن جانبه، أكد المهندس طارق يوسف، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة كونكريت بلس،

«أن هذا التمويل يمثل دعماً مهماً لخطط الشركة في تنفيذ مشروعات كبرى بجودة عالية، بما يتماشى مع الدور المتمامي لقطاع المقاولات في دعم التنمية العمرانية. ويؤكد هذا التعاون ثقة المؤسسات المالية في قدرات كونكريت بلس الفنية والتنفيذية، ويعكس مكانتنا كشريك رئيسي في تطوير البنية التحتية والمجتمعات العمرانية الحديثة في مصر».

مشيداً بـ«التعاون المثمر بين فرق العمل في البنوك المشاركة التي تعكس الإحترافية والكفاءة في تنفيذ التمويلات المشتركة»، مشيراً إلى «أن الكفاءات المصرفية المدربة تظل ركيزة أساسية في نجاح هذه العمليات».

ومن جانبه، قال محمد بدير، الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر: «إن دور البنك في هذا التمويل المشترك يأتي ضمن إستراتيجيته الهدافة لتقديم حلول تمويلية مبتكرة تلبى الاحتياجات المت坦مية لمختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع العقارات والمقاولات الذي يكتسب أهمية خاصة»، مؤكداً «أن هذه الشراكة تعكس حرص البنك على دعم المشاريع الكبرى في الدولة، مع الإلتزام بأعلى معايير الحوكمة والكفاءة في إدارة التمويلات»، معتبراً «أن هذه الشراكات تعكس ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في إستقرار البيئة الاستثمارية، بما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل».

أوضح إيهاب السويركي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي التجاري - مصر « يأتي هذا التمويل المشترك في إطار إستراتيجية بنك أبوظبي التجاري لدعم القطاع العقاري وتعزيز خطط التوسع لدى الشركات الكبرى بما يعزز قدرتها على تسريع وتيرة التنفيذ ورفع كفاءة العمليات، كما يعكس ثقة البنك في الشركات الوطنية القادرة على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد المصري».

بدوره، قال باولو فيفونا، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية: «تأتي مساهمة بنك الإسكندرية في هذا التمويل



## بنك القاهرة يحصل على جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية



وقالت النحاس: «يلعب بنك القاهرة دوراً محورياً في دعم جهود التنمية المجتمعية عبر مبادرات متعددة في مختلف القطاعات الحيوية والتي تستهدف مختلف الشرائح لا سيما الشباب والمرأة المعيلة وذلك في جميع محافظات مصر، وخصوصاً صعيد مصر الذي يستحوذ على أكثر من 90 % من مبادراتنا الإجتماعية، كما نركز على ملفات الصحة وجودة التعليم، ودعم الرياضة، والحفاظ على البيئة، وتنمية القرى، وغيرها من المبادرات التي تُسهم في تعزيز جهود التنمية المجتمعية».

وأضافت النحاس: «أن الجائزة تعد شهادة دولية جديدة تؤكد ريادة البنك وتأثير برامجه المجتمعية، وتعزز إلتزامه بدمج المسؤولية المجتمعية في كافة أنشطته الإستراتيجية بهدف تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعود بالنفع على الفئات الأكثر إحتياجاً». ويستمر بنك القاهرة في ترسيخ مكانته كإحدى المؤسسات المالية الرائدة التي تتضمن خدمة المجتمع في مقدمة أولوياته، من خلال مبادرات فعالة تلبي الاحتياجات الفعلية للفئات الأكثر إستحقاقاً وتسهم في بناء مستقبل أكثر إستدامة.

حصد بنك القاهرة جائزة أفضل بنك في المسؤولية المجتمعية في مصر لعام 2025، التي تمنحها مجلة Global Business and Finance المسئولة الإجتماعية التي تخدم المجتمع المصري وتعزز جهود التنمية المستدامة.

ويأتي هذا التكريم ليؤكد المكانة الريادية لبنك القاهرة بإعتباره أحد أبرز المؤسسات المالية الداعمة للتنمية المستدامة في مصر، حيث يضع البنك بعد المجتمع في مقدمة أولوياته، عبر تبني سياسات وبرامج تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤى مصر 2030.

وفي هذا السياق، أكدت هايدى النحاس، رئيس مجموعة اتصالات المؤسسة والإستدامة والتمويل المستدام ببنك القاهرة، أن حصول البنك على الجائزة يعكس قوة إلتزامه الراسخ تجاه المجتمع، مشيرة إلى أن البنك يعمل وفق إستراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق أثر حقيقي ومستدام.

## QNB ينال جائزة «التحول الرقمي» إعترافاً بريادته الرقمية في قطاع المشتريات



أدوات وتحليلات رقمية متقدمة ساهمت بشكل كبير في تسريع وتيرة إنجاز المشتريات، وتعزيز الامتثال للمعايير العالمية، وتبسيط المعاملات مع الموردين.

وتربط المنصة الجديدة عمليات QNB في قطر وتشمل دول أخرى، مما يتاح للإطلاع في الوقت الفعلي على الإنفاق، والأداء، وتقييم القيمة على مستوى المجموعة.

وتعكس هذه الجائزة رحلة مجموعة QNB لإعادة صوغ مفهوم المشتريات كعامل تكين إستراتيجي لأداء الأعمال والإبتكار الرقمي والإمتثال حيث لا تقتصر هذه المنصة على تعزيز الكفاءة والشفافية فحسب، بل تقدم أيضاً قيمة ملموسة للمجموعة وأصحاب المصلحة.

### QNB للخدمات المالية: 2.151 تريليون ريال

#### أصول القطاع المصرفي

أفاد التقرير الشهري الصادر عن QNB للخدمات المالية التالي: إرتفاع إجمالي أصول القطاع المصرفي في قطر بنسبة 1.9% على أساس شهري (+3.1%) مقارنة بنهاية العام (2024) في سبتمبر / أيلول 2025 ليصل إلى 2.151 تريليون ريال قطري. كما ارتفعت محفظة القروض في القطاع المصرفي بنسبة 0.8% على أساس شهري (+5.6%) مقارنة بنهاية العام (2024)،

في إنجاز جديد يؤكد ريادته المصرفية في المنطقة، نال QNB أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جائزة «التحول الرقمي» خلال حفل توزيع جوائز التميز في المشتريات لعام 2025 الذي أقيم مؤخراً في شنغهاي، الصين، ليصبح أول بنك في قطر ومنطقة الشرق الأوسط يحظى بهذا الإعتراف، بما يضعه في طليعة الإبتكار في القطاع المالي.

وتحتَّمُ هذه الجائزة شهادة على التزام QNB المستمر بالإبتكار ومواكبة التحول الرقمي في مختلف القطاعات في البنك بما في ذلك قطاع المشتريات، بما يدعم تسريع وتيرة التحول الرقمي، تماشياً مع الأجندة الرقمية 2030 وتعزيز الاقتصاد الرقمي في الدولة. كما يأتي هذا التكريم إعترافاً بنجاح QNB الذي أدرك أهمية التحول الرقمي الإستراتيجي في مجال المشتريات ودورها في فتح آفاق جديدة على مستوى أعمال المجموعة.

وقد نجح البنك في تحويل إدارة المشتريات إلى إدارة رقمية وإستراتيجية قائمة على البيانات بالكامل من خلال تطبيق منصة شاملة لإدارة الإنفاق قائمة على الحوسنة السحابية، مدرومة من Coupa. وقد ساهم هذا التحول في تحديث إدارة QNB لعمليات التوريد والمشتريات والتواصل مع الموردين، مما أدى إلى إنشاء نظام مشتريات موحد يعزز الكفاءة والشفافية والحكمة في جميع الأسواق. كما لعب قسم المشتريات في المجموعة دوراً بارزاً في تطوير



مستجدات الاقتصاد الكلي، مع تسلیط الضوء على التحول الرقمي، و يأتي ذلك على خلفية الأحداث العالمية التي تسودها حالة عدم اليقين وتقلبات أسواق النفط.

ويبحث التقرير نتائج جهود التوسيع الاقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجي على مدار عقد من الزمن، مشيراً إلى تحقيق تقدم متوازن للقدرة خلال العقد الماضي، مع ظهور بعض المؤشرات الوعاء في الآونة الأخيرة.

ذلك، لا يزال القطاع النفطي يهيمن على الأوضاع مما يشير إلى دوره المحوري وتأثيره على الخطط الاقتصادية واستراتيجيات التنمية، أما عن الصادرات غير النفطية فلا تزال متواضعة، وتتصدر المواد الكيميائية قائمة تلك الصادرات، يخلص التقرير إلى أن عملية التحول الاقتصادي لقليل الاعتماد على النفط لا تزال تتطلب جهداً جارياً لتنفيذها.

ويسلط التقرير الضوء على التحول الرقمي السريع في منطقة الخليج وتسريع اعتماد الذكاء الاصطناعي، حيث تقتصر جميع دول مجلس التعاون الخليجي بتوفر شبكات اتصالات متقدمة بمتغالية تتجاوز 90 بالمئة لشبكات الجيل الخامس وإنترنت عالي السرعة بأسعار معقولة، وتسهم الاستثمارات الكبيرة في مراكز البيانات وأنظمة الحوسبة عالية الأداء في تعزيز جاهزية الذكاء الاصطناعي، و يأتي هذا التقدم مدعاً بمنظومات مساندة تشمل التسهيلات والتمويل للمشاريع والابتكار في هذا المجال، واعتماد الحكومات لنطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدية في عملها.

كذلك، إرتفعت الودائع بنسبة 0.7% على أساس شهري (+2.4%) مقارنة بنهاية العام 2024 (خلال سبتمبر/أيلول 2025).

ومع تحرك القروض والودائع بالوتيرة نفسها خلال الشهر، يستقر معدل القروض إلى الودائع عند 135%، فيما تراجعت ودائع القطاع العام بنسبة 2.7% على أساس شهري (+0.5%) مقارنة بنهاية العام 2024 (في سبتمبر/أيلول 2025).

وبحسب تقدير الشرائح، تراجعت ودائع الحكومة (تمثل ~35% من ودائع القطاع العام) بنسبة 2.2% على أساس شهري (+3.2%) مقارنة بنهاية العام 2024 (فيما إرتفعت ودائع المؤسسات الحكومية (تمثل ~56% من ودائع القطاع العام) بنسبة 3.2% على أساس شهري (+6.2%) مقارنة بنهاية العام 2024).

وقد توقع البنك الدولي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة قطر 2.8 بالمئة في عام 2025، وأن تظل الفوائض المالية العامة قوية.

ونذكر تقرير البنك الدولي والذي يحمل عنوان "التحول الرقمي في الخليج: محرك قوي للتوسيع الاقتصادي"، أن القطاعات غير النفطية في الدولة احتفظت بقوتها حتى مع انخفاض أسعار النفط والغاز، ومن شأن توسيع حقل الشمال أن يدفع بزيادة كبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، مما يعزز من دور قطر في تلبية احتياجات الأسواق العالمية.

ويسلط التقرير الضوء على ثلاثة محاور رئيسية تشمل تطور مؤشرات التوسيع الاقتصادي على مدار العقد المنصرم، وتتابع



## مدفوعاً بالأداء التشغيلي القوي وزيادة الإيرادات ارتفاع موجودات بنك قطر الدولي الإسلامي في أيلول / سبتمبر 2025



2024، مدفوعاً بالأداء التشغيلي القوي وزيادة الإيرادات، وفق تقارير بنك قطر المركزي وشركات التحليل المالية. علماً أن هذه الأرقام تؤكد إستمرار قوة البنك ومكانته في القطاع المصرفي القطري، مع التركيز على السوق المحلية وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتسريع التحول الرقمي.

شهدت موجودات بنك قطر الدولي الإسلامي نمواً إيجابياً حتى سبتمبر / أيلول 2025، حيث تظهر البيانات المالية أن موجوداته بلغت حوالي 60 مليار ريال قطري، مع نمو ملحوظ في الأرباح حتى منتصف العام 2025، ما يشير إلى إستمرار الزخم الإيجابي، وإرتفاع إجمالي الموجودات مقارنة بسبتمبر / أيلول

(USD Million)				المؤشرات
Indicators	Sep-24	Sep-25		
1. Assets Total	16,490	16,620		1- إجمالي الموجودات
2. Total loans and advancements	10,721	11,346		2- إجمالي القروض والتسهيلات
3. Total Deposits*	11,257	11,622		3- إجمالي ودائع العملاء
4. Shareholder's Equity	2,019	2,134		4- حقوق المساهمين
5. Liquidity ratio % **	95.2%	97.6%		5- الربح الصافي
6. Capital Adequacy Ratio %	19.3%	20.8%	( % )	6- معدل كفاية رأس المال ( % )
7. Return on average Equity %	14.6%	15.0%	( % )	7- نسبة السيولة ( % )
8. Return on average Assets %	2.3%	2.4%	( % )	8- العائد على حقوق المساهمين ( % )
9. Net Profit	286	302	( % )	9- العائد على الموجودات ( % )

\* Includes Customers' Current , Saving and Term deposits

\*\* Liquidity Ratio here represents the ratio of total loans and advancements to total Deposits.

ادخر مبكراً، استثمر بحكمة،  
وأقِن مستقبلك.



QIIB   
الدولي  
الإسلامي

## ارتفاع جميع مؤشرات ربحية بنك الكويت الدولي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2025



، وصل إلى نحو 3.213 مليارات دينار (73.5 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.846 مليار دينار (في المئة من إجمالي الموجودات) في نهاية العام 2024، وإرتفاع بنحو 20.4 % أو نحو 545 مليوناً، مقارنة بنحو 2.668 مليار دينار (74.2 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام 2024.

وبلغت نسبة إجمالي مديني تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 86.5 % مقارنة بنحو 83.4 %. وإرتفاع أيضاً، بند المستحق من بنوك بنحو 114.6 مليون دينار أو بنحو 133.6 %، وصل إلى نحو 200.5 مليون دينار (4.6 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 85.8 مليوناً (2.2 % من إجمالي الموجودات) في نهاية العام 2024، وإرتفاع بنحو 471.6 %، أي نحو 165.4 مليوناً مقارنة بالفترة نفسها من العام 2024، حين بلغ نحو 35.1 مليوناً (1.0 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير إحتساب حقوق الملكية) قد سجلت إرتفاعاً بلغت قيمته 416.9 مليون دينار، أي ما نسبته 12.0 %، لتصل إلى نحو 3.896 مليارات دينار، مقارنة بنحو 3.479 مليارات في نهاية العام 2024. وحققت إرتفاعاً بنحو 747.3 مليوناً، أي بنسبة 23.7 %، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2024 حيث بلغت نحو 3.149 مليارات. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.2 % مقارنة بنحو 87.6 % للفترة ذاتها من العام الماضي.

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي (2025)، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي ربح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 20.6 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 4.2 مليون دينار، أي ما نسبته 25.8 % مقارنة بنحو 16.4 مليوناً للفترة نفسها من العام 2024. وتحقق ذلك نتيجة إرتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من إرتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي (2024)، إضافة إلى إنخفاض جملة المخصصات.

وفي التفاصيل، إرتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 6.8 ملايين دينار أو بنسبة 10.5 %، وصولاً إلى نحو 71.7 مليوناً مقارنة مع نحو 64.9 مليوناً للفترة نفسها من العام 2024. وتحقق ذلك نتيجة إرتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو مليوني دينار، بنسبة 4.2 %، وصل إلى نحو 49.8 مليوناً مقارنة بنحو 47.8 مليوناً. وارتفع أيضاً بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1.9 مليون دينار بنسبة 15.0 %، ليصل إلى نحو 14.7 مليوناً مقابل نحو 12.8 مليوناً في العام 2024.

من جانب آخر، إرتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 5.8 ملايين دينار أو بنسبة 15.5 %، وصل إلى نحو 43.1 مليوناً، مقارنة مع نحو 37.3 مليوناً للفترة نفسها من العام 2024، وتحقق ذلك نتيجة إرتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 60.1 % مقارنة بنحو 57.5 %. وإنخفضت جملة المخصصات بنحو 3.4 ملايين دينار أو ما نسبته 32.9 %، وصل إلى نحو 7 ملايين دينار، مقارنة بنحو 10.4 ملايين. وحصيلة ما تقدم، يفسر إرتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 28.8 % بعد أن كان نحو 25.3 % خلال الفترة المماثلة من العام 2024.

وتبيّن البيانات المالية للبنك أن إجمالي الموجودات سجل إرتفاعاً بلغ 446.2 مليون دينار بنسبة 11.4 %، ليصل إلى نحو 4.369 مليارات مقابل نحو 3.923 مليارات في نهاية العام 2024، وإرتفاع بنحو 773.2 مليوناً أو ما نسبته 21.5 % عند المقارنة بالفترة نفسها من العام 2024، حيث بلغ نحو 3.596 مليارات.

وارتفع بند مديني تمويل بنحو 367.5 مليوناً، أي نحو 12.9

## البنك العربي الإسلامي الدولي يرعى فعاليات منتدى توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



الأنشطة المشبوهة مع وضع إستراتيجيات لمواجهة التهديدات السيبرانية.

وقد اعرب السيد إياد العسلي مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي عن شكره لاتحاد المصارف العربية لتنظيمهم هذا المنتدى المهم فيالأردن وللبنك المركزي الاردني على رعايته الكريمة للمنتدى ، مؤكداً العسلي على ان رعاية البنك العربي الإسلامي الدولي ومشاركته في فعاليات المنتدى تأتي استمراً لرعايته وشاركته في رعاية ودعم نشاطات اتحاد المصارف العربية وتحمله لدوره الاجتماعي من خلال المشاركة في معظم المؤتمرات والندوات المحلية والخارجية التي تتصل ب مجالات عمله او ما يساعد منها على تطور اعمال البنوك العربية والاسلامية هذا وقدم عطوفة الدكتور خلون الوشاح نائب محافظ البنك المركزي الأردني مندوب معيالى محافظ البنك المركزي الأردني والأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح درعاً للمنتدى وتكريماً للجهود والمبادرات التي يقدمها البنك خدمة لمисرة اتحاد المصارف العربية والارتفاع بأدائها نحو الأفضل .

رعى البنك العربي الإسلامي الدولي فعاليات توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحت عنوان "الفرص ، المخاطر ، والمسار المستقبلي " الذي أقيم مؤخراً في فندق الانتركونتيننتال - عمان بتنظيم من اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن برعاية معايي الدكتور عادل شركس محافظ البنك المركزي الأردني وبحضور مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي السيد إياد العسلي وبمشاركة نخبة من الخبراء والمشرعين والممارسين من العديد من الدول العربية والمؤسسات الدولية المتخصصة وذلك لمناقشة مستقبل الحكومة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتطور التهديدات السيبرانية، والأطر القانونية والأخلاقية اللازمة لضمان تطبيق آمن ومسؤول لهذه التقنيات. وتم خلال المنتدى تسليط الضوء على مجموعة من المواضيع والتي تهدف إلى استكشاف الدور المتعدد للأبعاد للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، مع تركيز خاص على استخدامه في مكافحة الجرائم المالية والقدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية وسبل توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الرقابة المالية وكشف



مجتمعه واقتصاده المحلي، مضيفاً العسلي بأن أفضل تكريم يسعى له البنك دوماً هو رضا عملائه ومساعدتهم في تحقيق أهدافهم الشخصية والمالية، وفق أفضل المعايير المصرفية العالمية والتحول الرقمي.

هذا وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997 في الأردن ويقدم خدماته في كافة المحافظات الأردنية من خلال شبكة فروعه وصرفاته الآلية التي بلغت اليوم 47 فرعاً و 140 صرافاً آلياً بالإضافة إلى مجموعة خدماته الرقمية المتقدمة، ويركز البنك على تقديم المنتجات المبتكرة لتلبية احتياجات العملاء.

## ... وينال جائزة التميز في مجال المصرفية الرقمية 2025

في تأكيد جديد على ريادة البنك في تقديم حلول رقمية مبتكرة ومتغيرة مع الأحكام والضوابط الشرعية أعلنت إدارة جائزة GIFA عن حصول البنك العربي الإسلامي الدولي على جائزة Championship Award (Digital Banking) (Championship Award (Digital Banking) لعام 2025 عن فئة التميز في المصرفية الرقمية المتقدمة مع الشريعة الإسلامية وذلك خلال حفل الجائزة السنوي الذي عقد هذا العام في العاصمة الماليزية كوالالمبور تحت رعاية رئيس وزراء ماليزيا وبحضور عدد كبير من ممثلي المؤسسات المالية الإسلامية في العالم.

## البنك العربي الإسلامي الدولي أفضل بنك إسلامي في الأردن في الخدمات المصرفية الرقمية للعام 2025

أعلنت مجلة غلوبال فاينانس العالمية ومقرها نيويورك عن حصول البنك العربي الإسلامي الدولي على جائزتها السنوية عن فئة أفضل بنك إسلامي في الأردن في الخدمات المصرفية الرقمية للعام 2025 وبحسب بيان الجائزة فقد جاء حصول البنك على هذه الجائزة المرموقة نتيجةً لعملية تقييم دقيقة شملت العديد من المعايير تضمنت استراتيجية البنك في التحول الرقمي، والابتكارات التكنولوجية التي يقدمها وتنوع المنتجات وخدماته الرقمية واعتمادها على عدد من العناصر أهمها الإبتكار والتميز

في خدمة العملاء، والدور الذي يقدمه البنك في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

وفي هذه المناسبة أعرب مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي السيد اياد العسلي عن سعادته بهذا التقدير الدولي وقال : إن الفوز بلقب أفضل بنك إسلامي في الأردن في الخدمات المصرفية الرقمية لعام 2025 تضاف إلى سجل البنك الحافل بالعديد من الجوائز والتكريمات من جهات محلية وعالمية لما يبذله البنك من جهود في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات الرقمية المتقدمة مع أحکام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق تطلعات العملاء وخدمة



في خضم الانجازات التي يحققها البنك في تحوله الرقمي من خلال إرساء معايير جديدة للتميز باستمرار، وإبراز سجله الحافل بالإنجازات والنجاحات التي تعزز مكانته كمؤسسة مصرية إسلامية رائدة، مؤكداً سعي البنك المستمر نحو توفير أفضل الحلول في قطاع الصيرفة الرقمية.

هذا وتشكل الخدمات الرقمية في البنك العربي الإسلامي الدولي حجر الأساس في تطوير تجربة مصرية فريدة تحقق للعملاء سهولة الوصول، وسرعة الخدمة، ضمن أعلى معايير الأمن السيبراني، والتي تهدف إلى زيادة الشمول المالي لكافة الفئات وزيادة القيمة المقدمة لكافة العملاء بمن فيهم الأطفال، الشباب، وكبار السن.

وبحسب البيان الصحفي الصادر عن الجائزة فإن حصول البنك العربي الإسلامي الدولي على الجائزة لهذا العام جاء على الانجازات التي حققها في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية الرائدة والمبتكرة وخططه الطموحة نحو التحول نحو المصرفية الرقمية وسعياً البنك المستمر نحو توفير أفضل الحلول في قطاع الصيرفة الرقمية لتلبى احتياجات عملائه المتغيرة، وذلك بناءً على اختيار لجنة محكمي الجائزة التي تضم نخبة من الأكاديميين والخبراء المصرفيين في مجال التمويل الإسلامي.

وبهذه المناسبة عبر مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي أياض العسلي عن سعادته بتكريمه البنك بهذه الجائزة والتي جاءت



وقد أعرب القائمون على الملتقى عن شكرهم وتقديرهم لدعم البنك ورعايته الموصولة ومتابعته الحثيثة لهذه الملتقى والمؤتمرات المباركة التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وترسّيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي واعد في مجالات الطاقة والنقل والبنية التحتية، وفي ختام الإحتفال قام راعي الحفل سعادة الأستاذ أحمد الصافي رئيس مجلس النواب بتقديم درعاً تكريميةً للدكتور محسن أبو عوض رئيس قطاع الأعمال والإستثمار في البنك العربي الإسلامي الدولي تقديراً لرعايته ودعم البنك للملتقى.

هذا وقد شارك البنك بجناح خاص في المعرض ضمن فعاليات الملتقى للتعرف بخدمات ومنتجاته البنك العربي الإسلامي الدولي المتوفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

## ... ويرعى فعاليات ملتقى التكامل الاقتصادي الوطني: الواقع والطموح

إمثلاًً للتوجيهات الملكية السامية في التحديث الاقتصادي وتعزيز مكانة الأردن، وانطلاقاً من تحمل البنك العربي الإسلامي الدولي لمسؤولياته الاجتماعية في مجالات الطاقة والنقل والمال والتشريعات الاقتصادية، رعى البنك العربي الإسلامي الدولي مؤخراً فعاليات الملتقى الاقتصادي الرابع الخاص تحت عنوان «التكافل الاقتصادي الوطني - الواقع والطموح» تحت رعاية رئيس مجلس النواب سعادة الأستاذ أحمد الصافي بتنظيم من مؤسسة الياسمين وبمشاركة عدد من الوزراء والاقتصاديين ورجال الاعمال المتخصصين وبحضور رئيس قطاع الأعمال والإستثمار في البنك العربي الإسلامي الدولي الدكتور محسن أبو عوض وعدد من القيادات الاقتصادية والخبراء المحليين.

وتم خلال الملتقى تسلیط الضوء على أبرز القضايا الاقتصادية الوطنية واستعراض مجالات التكامل بين القطاعات بما يسهم في تعزيز الرؤية الأردنية نحو التكامل الاقتصادي الوطني ورؤية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وأمانة عمان الكبرى والبريد الأردني والبنية التحتية واللوجستية والتحول الرقمي وأثره على الاقتصاد الوطني.

# إجازة شهادة على تميزنا



حصلنا على جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن  
في الخدمات المصرفية الرقمية لعام 2025



## ... البنك العربي الإسلامي الدولي يرعى إحتفالية وزارة التربية والتعليم بيوم المعلم العالمي 2025



**البنك العربي الإسلامي الدولي**  
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

وقال إن هذه المبادرة جاءت من منطلق الاهتمام الذي يوليه البنك ليوم المعلم العالمي الذي يكتسب أهمية خاصة إيماناً منه بأن هذا اليوم لا يعتبر يوماً لتكرييم المعلمين فحسب وإنما هو تقدير للتعليم الذي يعتبر من أسمى المهن كونه هو مفتاح التنمية وتطور الأوطان، معرباً العسلي عن اعتزازه بالشراكة التي تجمع البنك العربي الإسلامي الدولي بوزارة التربية والتعليم واستمرارية رعاية البنك السنوية لنشاطات الوزارة تقديرًا لدور المعلمين الأردنيين باعتبارهم جوهر العملية التربوية وأساس الإصلاح والنهوض بالمجتمع .

تأكيداً على دور المعلم الاردني في نهضة التعليم وتعزيز دوره ورسالته في تنمية مهنة التعليم والتي تحمل أسمى الرسائل ، قام البنك العربي الإسلامي الدولي برعاية حفل تكريم المعلمين والمعلمات بمناسبة يوم المعلم العالمي الذي نظمته وزارة التربية والتعليم تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان وبحضور معالي الدكتور عزمي محافظة وزير التربية والتعليم ومجموعة من الوزراء والنواب وشخصيات تربوية وأكademie ورئيس قطاع الأعمال والإستثمار في البنك العربي الإسلامي الدولي الدكتور محسن أبو عوض وذلك في المركز الثقافي الملكي.

من جهته فقد أكد سعادة السيد إياد العسلي مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي بأن هذه الرعاية تأتي في إطار السياسة التي ينتهجها البنك بدعم قطاع التعليم وبالتحديد معلمنا ومعلماتنا وذلك من خلال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المتنوعة والشاملة التي يقدمها البنك لقطاع المعلمين والمتوافق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية السمحاء والتي تلبي الحاجة المالية الفعلية لهذه الشرحة المهمة والتي تشكل العمود الفقري لمجتمعنا نظراً للدور المهم الذي يقوم به المعلم في نقل المعرفة وتنشئة جيل فاعل في المجتمع وداعم في عملية النمو الاقتصادي .



## مصرف الجمهورية - ليبيا يُحذّر من تطبيق مزيف ينتحل إسمه وشعاره



وسرقة البيانات الشخصية والمالية، داعياً إلى التأكّد دائمًا من تحميل تطبيق المصرف فقط من المتاجر الرسمية المعتمدة، وعدم مشاركة أي بيانات سرية عبر أي روابط مشبوهة، مشدّداً على أنه غير مسؤول عن أي أضرار ناتجة عن استخدام تطبيقات غير موثوقة.

دعا مصرف الجمهورية زبائنه إلى توخي أقصى درجات الحيطة والحذر، وعدم تحميل أو استخدام أي تطبيقات غير رسمية تدعى أنها تابعة لمصرف. جاء ذلك بعد رصد تطبيق مزيف ينتحل إسم وشعار تطبيق مصرف الجمهورية على بعض المنصات، مؤكداً في بيان أن تحميل مثل هذه التطبيقات قد يعرض الحسابات البنكية للإختراق.

## بنك قناة السويس يغيّر علامته التجارية



أعلن بنك قناة السويس عن تغيير علامته التجارية المتمثلة في شعار البنك، وذلك وفق إفصاح للبورصة المصرية. وكان صافي أرباح بنك قناة السويس يرتفع إلى 5.050 مليار جنيه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري 2025، بنسبة نمو بلغت 61.8 %، مقارنة بنحو 3.121 مليار جنيه، أرباح الفترة عينها من العام الماضي.

وصعد إجمالي أصول البنك إلى 231.518 مليار جنيه في نهاية يونيو/ حزيران 2025، مقابل 180.190 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024.

## خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية  
الخدمات الإلكترونية لعماليتهم  
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم  
وإنجاز مهامهم بشكل سريع وسلس



P.O.S خدمة نقاط البيع

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة الرسائل 16016 | المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متتطور  
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات  
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة.

## إتفاقية بين «الإسلامي الأردني» و «التصدير والإستيراد» السعودي لتعزيز التجارة البينية



للمستورين الأردنيين المتعاملين مع المصدررين السعوديين، والتي تأتي إنسجاماً مع رؤية البنك المركزي الأردني في توفير أدوات تمويلية تساهم في تيسير العمليات التجارية، وتنمى آفاقاً جديدة لزيادة التبادل التجارى وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث يقدم البنك الإسلامي الأردني مجموعة واسعة ومتكلمة من المنتجات والخدمات المصرفية المتقدمة والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لدعم الشركات والتجار».

في ظل إستراتيجية البنك الإسلامي الأردني في دعم الاقتصاد الوطني، وإنسجاماً مع رؤية التحدي الاقتصادي، وقع البنك الإسلامي الأردني وبنك التصدير والإستيراد السعودي إتفاقية خط إئتمان لتعزيز التجارة البينية، بهدف دعم جهود تنمية وتعزيز العلاقات التجارية.

وقع الإتفاقية نيابة عن البنك الإسلامي الأردني، رئيس قطاع الشركات وأئل رابية والرئيس التنفيذي لبنك التصدير والإستيراد السعودي المهندس سعد بن عبد العزيز الخلب، خلال فعاليات المنتدى العالمي لشركاء بنك التصدير والإستيراد السعودي، الذي إنعقد تحت شعار «تمكين التجارة العالمية: معاً لبناء جسور التعاون لمستقبل اقتصادي متعدد ومستدام»، والذي شهد حضوراً دولياً واسعاً وتواجد العديد من الإتفاقيات الإستراتيجية التي تركز على تعزيز التعاون المشترك وتمويل التجارة الدولية.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني الدكتور حسين سعيد «أن الإتفاقية سُنّت في توفير حلول تمويلية مبتكرة

### «الإسلامي الأردني» يحصد جائزة «الأقوى لخدمات التجزئة» و«الأفضل للتجزئة في المسؤولية الاجتماعية» في الأردن لعام 2025



للتمويل الإسلامي، ويستند إلى تحليل كفاءة خاص طور بالتعاون مع جامعة حمدان بن محمد الذكية في دبي منذ العام 2015، حيث تم إجراء تصنيف لأكثر من 130 بنكاً إسلامياً من جميع أنحاء العالم لإختيار البنوك المرشحة لهذه الجوائز ومنها البنك الإسلامي الأردني، تقديراً لدوره المميز في مجال خدمات التجزئة والتجزئة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

من جهة أخرى، وتتويجاً لإنجازات البنك الإسلامي الأردني في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والمسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفى الأردني والريادة بين المصارف الإسلامية في الأردن، فاز البنك بجائزة أقوى بنك إسلامي لخدمات التجزئة وأفضل بنك إسلامي للتجزئة في مجال المسؤولية الاجتماعية في الأردن لعام 2025، وذلك ضمن جوائز الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد (IRBA) الحادى عشر والتي تمنحها مؤسسة Cambridge IFA ومقرها بريطانيا، وذلك خلال حفل إعلان وتوزيع الجوائز الذي أقيم في كراتشي / باكستان وبالتزامن مع المؤتمر الدولي للخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، وبمشاركة وحضور أكثر من 350 شخصية قيادية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية من حوالي 15 دولة.

ووفق مؤسسة Cambridge IFA فإنها تمنح هذه الجوائز بناءً على تصنيف عالمي للبنوك الإسلامية يُجريه معهد كامبردج

## البنك الإسلامي الأردني يشارك في تكريم خريجي صندوق الأمان لمستقبل الأيتام



انطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية للبنك الإسلامي الأردني في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة والمساهمة في تنمية المجتمع وتعزيز برامج التمكين المجتمعي، شارك البنك برعاية حفل العشاء التكريمي الذي نظمه صندوق الأمان لمستقبل الأيتام احتفاءً بـ 162 خريجاً وخريجة من الأيتام المستفيدين من منحة الصندوق بعد تخرجهم وحصولهم على شهادة البكالوريوس أو الدبلوم أو أنهوا برامج التدريب المهني، وتحقيقهم إنجازات تعليمية ومهنية في مختلف التخصصات، وذلك في فندق لاندمارك - عمان بتاريخ 2025/12/9.

وتأتي مشاركة البنك في هذه الفعالية استمراً لمساندة طلبة صندوق الأمان سواءً من خلال التسهيل عليهم برحلة التعلم وتطوير الذات بتغطية تكاليف دراستهم للمرحلة الجامعية او دعم المبادرات وتعزيز الشراكات التي تسهم في إحداث أثر إيجابي مستدام في المجتمع وتحقق أهداف التنمية المستدامة ومنها القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والتعليم الجديد.

وسلمت السيدة نور الحمود مدير العام لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام درعاً تكريماً تقديراً للبنك في دعم الحفل تسلمه السيد أحمد عبد الكريم مدير الاتصال المؤسسي في البنك.

## «الإسلامي الأردني» يحصد جوائز مرموقة من مجلة (World Finance) للعام 2025



بين المؤسسات المالية الإسلامية الناجحة، وانعكاس لكفاءة استراتيجية البنك المتواقة مع رؤية التحدي الاقتصادي الأردني واستراتيجيات ومبادرات البنك المركزي الأردني والمرتكزة على قيم وثابت جوهريّة في قيادة التغيير والاستدامة والنزاهة والشفافية والمرونة والآيمان بقدرات الموظفين».

أعلن البنك الإسلامي الأردني عن استمرار فوزه بجوائز مجلة (World Finance) البريطانية للعام 2025، برصده جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن وأفضل مجموعة مصرفيّة في الأردن وأفضل حوكمة مؤسسيّة.

وتعكس هذه الجوائز التميّز والابتكار الذي يقدمه البنك في مجالات الخدمات المصرفيّة المختلفة والمواكبة للخدمات المصرفيّة الرقميّة لتبرز المكانة الرائدة التي وصل إليها البنك الإسلامي الأردني في القطاع المصرفي الأردني، والتزامه في تطوير حلول ماليّة متقدمة تدعم استراتيجيته في التحول الرقمي وتليّ تطلعات متعامليه من مختلف الشرائح، إلى جانب إلتزامه المطلق بأفضل ممارسات الحكومة وخطط الاستدامة والأفصاح والشفافية والقيادة الحكيمية.

وحول هذه الجوائز قال الدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني «إن استمرارية فوز مصرفنا بالجوائز العالمية، ومنها مجلة (World Finance) التي تتبع أداء وإنجازات البنك لنحصد سنويًا مجموعة من جوائزها وذلك منذ عام 2009، وذلك يُعد تأكيداً على مكانة البنك المميزة ليكون في كل عام وبكل جدارة واستحقاق ضمن الصفوف الامامية

**جمعية المصرفيين العرب في لندن**  
**تمنح رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي**  
**جائزة «الإسهامات المتميزة في القطاع المصرفي العربي للعام 2025»**  
**تقديراً لجهودها المميزة حيال الصناعة المصرفية العربية**



يُذكر أنَّ الأنسة رندة الصادق تشغل منصب المدير العام التنفيذي للبنك العربي منذ العام 2022 وهي أول سيدة تتقلَّد هذا المنصب في البنك العربي. ومتلك الصادق خبرة مصرفيَّة تمتد عبر أربعة عقود، حيث بدأت مسيرتها المهنية في القطاع المصرفي في العام 1986، تقلَّدت خلالها العديد من المناصب القيادية في مصرف الكويت الوطني في الكويت ولندن قبل انضمامها للبنك العربي في العام 2010 كنائب للمدير العام التنفيذي.

وكانت مجلة فوربس الشرق الأوسط قد صنَّفت الصادق من ضمن قائمة أقوى مئة سيدة أعمال في الشرق الأوسط لاعوام 2024 و2025.

وتحمل الأنسة رندة الصادق درجة الماجستير (MBA) في العلوم المالية والمصرفيَّة من الجامعة الأميركيَّة في بيروت. كما كانت عضواً في مجلس إدارة جمعية المصرفيين العرب ما بين عامي 2003 و2007.

منحت جمعية المصرفيين العرب، وهي جمعيةٌ مهنيةٌ تضم في عضويتها نخبةً من المصرفيين والعاملين في القطاعات ذات العلاقة في الشأن المصرفي في المملكة المتحدة والعالم العربي، ومقرَّها لندن؛ الأنسة رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي، جائزة «الإسهامات المتميزة في القطاع المصرفي العربي للعام 2025»، وذلك تقديراً لجهودها وإسهاماتها المميزة على صعيد الصناعة المصرفية العربية.

وجرى التكريم خلال الحفل السنوي للجمعية والذي أقيم مؤخراً في العاصمة البريطانية لندن في حضور نخبة من كبار الشخصيات المالية والمصرفية العربية والأوروبية والدولية.

وقال غابي فاضل، المدير العام التنفيذي لجمعية المصرفيين العرب: «يسعدنا تكريم الأنسة رندة الصادق تقديراً لإنجازاتها المتميزة، إذ إنَّ قيادتها الحكيمَة للبنك العربي، أحد أكثر المؤسسات المالية عراقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جعلت منها الشخصية الأكثر جدارة وإستحقاقاً لهذه الجائزة المرموقة».

## رغم التراجع خلال الأزمة

### صندوق النقد الدولي: لبنان يحافظ على ثاني أعلى إنتشار للفروع المصرفية عربياً



بنغلادش، إيطاليا، وهولندا.

سجل لبنان معدل إنتشار لأجهزة الصراف الآلي أعلى من الكويت والضفة الغربية وغزة والأردن ومصر وتونس والمغرب والمملكة العربية السعودية وجيبوتي والجزائر وموريتانيا، وأدنى من البحرين في العالم العربي. كما كان معدل إنتشار أجهزة الصراف الآلي في لبنان أدنى من المعدل العالمي البالغ 388 جهازاً لكل 1,000 كلم<sup>2</sup>، وأعلى من معدل المنطقه العربية البالغ 87.6 جهازاً.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 32.9 جهازاً لكل 100,000 شخص في نهاية 2024، مقابل 29.4 جهازاً في نهاية 2023، و33.9 جهازاً في نهاية 2014. ويضع معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي لبنان في المرتبة 97 بين 148 دولة ومنطقة حول العالم، وفي المرتبة السادسة بين 12 دولة عربية في نهاية العام 2024.

عالمياً، سجل لبنان معدل إنتشار لأجهزة الصراف الآلي أعلى من هولندا والأردن وأيرلندا، وأقل من البحرين وغواتيمالا وفنلندا. كما سجل لبنان معدل إنتشار لأجهزة الصراف الآلي أقل من الكويت والمملكة العربية السعودية ومصر وتونس والبحرين، وأعلى من الأردن والمغرب والضفة الغربية وغزة وجيبوتي والجزائر وموريتانيا بين الاقتصادات العربية.

علاوة على ذلك، كان معدل إنتشار أجهزة الصراف الآلي في لبنان أقل من المعدل العالمي البالغ 53.7 جهاز صراف آلي لكل 100 ألف شخص، ولكنه جاء أعلى من معدل الإنتشار العربي البالغ 31.4 جهاز صراف آلي لكل 100 ألف شخص.

أظهرت الأرقام الصادرة عن مسح الوصول المالي لعام 2025 الصادر عن صندوق النقد الدولي أنَّ عدد فروع المصارف التجارية في لبنان بلغ 66.6 فرعاً لكل 1,000 كيلومتر مربع في نهاية العام 2024، في مقابل 72.4 فرعاً لكل 1,000 كلم<sup>2</sup> في نهاية العام 2023، و105.1 فرعاً لكل 1,000 كلم<sup>2</sup> في نهاية العام 2014.

ووفق نشرة بنك بيبلوس، جاء لبنان في المرتبة 15 عالمياً من أصل 150 دولة وإقليم تتوافر عنها بيانات، وفي المرتبة الثانية عربياً من بين 13 دولة في نهاية العام 2024.

عالمياً، سجل لبنان معدل إنتشار للفروع أدنى فقط من: ماكاو، هونغ كونغ، سنغافورة، مالطا، البحرين، لوكسمبورغ، اليابان، بنغلادش، وموريشيوس، وذلك بين الاقتصادات التي يفوق ناتجها المحلي الإجمالي 10 مليارات دولار. كما كان معدل لبنان أدنى من المعدل العالمي البالغ 88.5 فرعاً لكل 1,000 كلم<sup>2</sup>، وأعلى بكثير من المعدل العربي البالغ 31.3 فرعاً لكل 1,000 كلم<sup>2</sup>. كما بلغ عدد الفروع المصرفية 15.9 فرعاً لكل 100,000 شخص في نهاية العام 2024، مقارنة بـ 17.5 فرعاً في نهاية العام 2023، و22.8 فرعاً في نهاية العام 2014. وببناء عليه، حل لبنان في المرتبة 53 عالمياً وفي المرتبة الثالثة عربياً من بين 13 دولة.

عالمياً، كان معدل إنتشار الفروع في لبنان أعلى من معدلات كل من البرازيل، هنغاريا وأوكرانيا، وأدنى من معدلات سري لانكا، الدنمارك وهندوراس. كما كان أدنى من المعدل العالمي البالغ 16.6 فرعاً لكل 100,000 شخص، وأعلى من المعدل العربي البالغ 11.4 فرعاً.

#### أجهزة الصراف الآلي

وفي موازاة ذلك، بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) في لبنان 138 جهازاً لكل 1,000 كيلومتر مربع في نهاية 2024، مقابل 121.6 جهازاً في نهاية 2023 و156.7 جهازاً في نهاية 2014. وقد وضع هذا المعدل لبنان في المرتبة 26 عالمياً من بين 148 دولة وإقليم، وفي المرتبة الثانية عربياً من بين 12 دولة في نهاية العام 2024.

عالمياً، سجل لبنان معدل انتشار لأجهزة الصراف الآلي أعلى من الكويت والضفة الغربية وغزة وتايلاند، وأدنى من معدلات

## «الدورة الفائقة للعملات المستقرة» وإمكانية إعادة هيكلة القطاع المصرفي العالمي



التمويل لدى البنوك وقدرتها على توفير الإنتمان للإقتصاد، وتشعر البنوك المركزية، خصوصاً خارج الولايات المتحدة، بالقلق، فالبنك المركزي الأوروبي، على سبيل المثال، يخشى فقدان سيادته وسيطرته على السياسة النقدية، لذلك فهو عازم على إطلاق عملته الرقمية الخاصة في أسرع وقت ممكن. وتزايد المؤشرات على أن البنوك التجارية تخشى أيضاً من العملات الرقمية الجديدة، فهي محاولة لمنع العملات المستقرة من تحويل قواعد وداعها الحيوية تتخذ بعض البنوك إجراءات استباقية، إذ تستخدم تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) سجلاً موزعاً (كما تفعل العملات المستقرة)، لتحويل الودائع التقليدية إلى «رموز وداع». وصرح تشارلي نان، الرئيس التنفيذي لبنك لويدز، خلال قمة فايننشال تايمز المصرفية هذا الشهر: «إذا فكرنا في الأصول الرقمية والودائع المرمرة باستخدام الذكاء الاصطناعي فسنجد أنه بإمكاننا إعادة تصميم أجزاء كبيرة من الخدمات المالية». وبنك لويدز ليس الوحيد في هذا المسعى، إذ يجري العمل على مشروع تجريبي مع بنوك بريطانية أخرى، تحت إشراف بنك إنكلترا، الذي يسعى لضمان قابلية التشغيل البيني، وقد تحدثت سارة بريدين، نائبة محافظ البنك، عن ضرورة الإستعداد لـ «عالم متعدد العملات»، إذ أطلق بنك إنكلترا الشهر الماضي مشاورات حول الإطار التنظيمي المقترن للعملات المستقرة والخدمات المصرفية المرمرة.

قبل فترة ليست بالبعيدة، كان الناس يعرفون أوضاعهم المالية بدقة. كانت البنوك المركزية، مثل الاحتياطي الفيدرالي أو بنك إنكلترا، تصدر الأوراق النقدية كالدولار والجنيه الاسترليني، ليستخدمنها الناس في عمليات الشراء والبيع، لكن إذا صدقت توقعات بعض خبراء التكنولوجيا، فإن أحد أحدث التوجهات في تكنولوجيا المدفوعات، العملات المستقرة، على وشك دخول «دورة فائقة» ستغمر العالم بأكثر من 100 ألف نظام دفع من هذه النوعية، خلال خمس سنوات. ومع

ذلك، فإن التوافق بين هذه العملات، وهي في الأساس عملات مشفرة مرتبطة بأخرى حقيقة، سيستلزم بنية تحتية مالية جديدة كلياً، ولا عجب إذاً أن تشعر المؤسسات المالية القائمة بالكثير من التوتر والقلق، إذ قال لي أحد المسؤولين: «الأمر سيتطبع إعادة هيكلة جذرية للنظام المالي الحالي».

والعملات المستقرة القائمة على تقنية البلوك تشين إستخدامات متعددة ومتغيرة، وفي الدول التي تعاني عدم إستقرار عملاتها قد يكون ربط العملة المستقرة بالدولار أمراً جذاباً، وفق «فايننشال تايمز» كما أنه في الدول التي تعاني بطءاً أو خلاً في أنظمة الدفع تقدم هذه العملات بديلاً فعالاً، وقد تبنت الإدارة الأمريكية الحالية بالفعل العملات المستقرة، معتبرة إياها مصدراً قيماً للطلب على سندات الخزانة الأمريكية، ووسيلة لتعزيز هيمنة الدولار. وقد يكون هذا التغيير في الوضع الراهن مفيداً من نواحٍ عدّة، إذ سُواجه خدمات تحويل الأموال باهظة الثمن منافسة شرسة، كما قد تتأثر بشكل مماثل شركات بطاقات الإنتمان، التي طالما وجهت إليها إنتقادات بسبب الرسوم المرتفعة، التي تفرضها على التجار. كذلك بالنسبة إلى إقتصاد عالمي يعتمد على ما يُسمى نظام الاحتياطي الجيري المصرفـي - الذي يحول وداع مجموعة من عملاء البنك إلى قروض ثمنـج لآخرين، فإن العملات المستقرة تتذر أيضاً بتراجع كبير. ولأنها تسهل عمليات الدفع لا الإنتمان فإنها قد تهدّد، حال إجذابها وداع جماعية ضخمة، عمليات



# سيارتك الجديدة في انتظارك

## قيادة سهلة ... تقسيط أسهل!



عائد شهري ابتداءً من 6%

KGM | RENAULT | BAIC  
كي جي أم | رено | بايك

خدمة العملاء

6866

amb.iq





# إدارة مالية آمنة..

مع حساب الشركات من مصرف المشرق  
العربي الإسلامي



## الديون المستدامة في الشرق الأوسط وأسيا ترتفع إلى 94 مليار دولار بفضل السندات الخضراء

### الإمارات وال سعودية تستحوذان على 74 % من إجمالي الإصدارات في المنطقة



ويقدم التقرير الذي حمل عنوان «توسيع نطاق الديون المستدامة في الأسواق الناشئة»، مجموعة من النتائج البحثية، مسلطًا الضوء على الإمكانيات الهائلة لسوق الديون المستدامة، بما في ذلك السندات الخضراء والزرقاء والسندات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والإستدامة، في دعم إستراتيجية التنمية المستدامة في الأسواق الناشئة.

ويفيد التقرير أن أسواق الديون المستدامة المصنفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأسواق الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتسم بفرصة كبيرة للنمو، حيث يعتمد العديد من المُصدرين والمقرضين على أدوات دين غير مصنفة لتمويل المشاريع المستدامة.

وتشمل سبل النمو الدعم الحكومي في توفير التوجيهات لتذليل التحديات التي تواجه المُصدرين عند طرح السندات في السوق، وتشجيع المزيد من الإصدارات المؤسسية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الأدوات لتجاوز التصنيفات الخضراء والهياكل التقليدية.

أظهر تقرير بحثي جديد، تضاعف حجم إصدارات الديون المستدامة المصنفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأسواق الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ بواقع 3 مرات منذ العام 2020 لتصل إلى 94 مليار دولار، بمعدل نمو أسرع من إقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ المتقدمة.

وبحسب التقرير الصادر عن «سلطة دبي للخدمات المالية»، و«سلطة النقد في هونغ كونغ»، بالتعاون مع «بلومبرغ نيوز إنرجي فاينانس» كشريك معرفي، فقد جاءت 52 % من هذه الإصدارات من أسواق السندات الخضراء، مدفوعة بشكل أساسى بتمويل مشاريع البنية التحتية الرئيسية في قطاع الطاقة.

وإستحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على 74 % من إجمالي الإصدارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ العام 2023، وفقاً لوكالة الأنباء الإماراتية. وقد مول 36 % من السندات المستدامة المصنفة مشاريع الطاقة المتجدد، ما يمنحها الحصة الأكبر من التمويلات.

وقال مارك ستريوارد، الرئيس التنفيذي لـ «سلطة دبي للخدمات المالية»، إن هذا البحث يقدم رؤى وأفكاراً قيمة حول تطور الديون المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإن حشد الإصدارات غير المسبوقة للديون المستدامة بقيمة 94 مليار دولار يمثل دلالة على ثباتي ثقة المستثمرين ومرؤنة الأسواق، مشيراً إلى أن «السلطة» تعترم المداومة على دعم جميع أشكال التمويل المستدام والتمويل الانتقالي للمحافظة على قوة ومصداقية الأسواق في «مركز دبي المالي العالمي» ودولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة بأكملها على المدى الطويل.

من جهته، قال إيدي يو، الرئيس التنفيذي لـ «سلطة النقد» في هونغ كونغ، «إن الدين المستدام يشكل أداة واعدة لسد فجوة التمويل المناخي التي تقدر بتريليونات الدولارات في الأسواق الناشئة، وإن البحث المشترك، يسعى إلى إيجاد حلول لتذليل العقبات أمام المصدرين واستكشاف فرص النمو».

بدوره قال جون مور، الرئيس التنفيذي لدى «بلومبرغ نيو إنرجي فاينانس»، إن الدين المستدام يسهم في ترسيخ الثقة وتعزيز الشفافية في الأسواق المالية، وإن الجهد المبذول من «سلطة النقد» في هونغ كونغ» و«سلطة دبي للخدمات المالية» لتطوير أسواق الديون المستدامة هو دعامة أساسية لتوسيع نطاق التمويل والاستثمار وتحقيق التحول في قطاع الطاقة.

ويقدم التقرير أيضاً ثلاثة دراسات حالة حول الابتكار في أدوات التمويل المستدام خارج التصنيفات وفترات السداد والهيكل التقليدية، بما في ذلك السندات الزرقاء من «موانئ دبي العالمية»، وسندات تمويل القروض المرتبطة بالإستدامة من «بنك الإمارات دبي الوطني»، والسندات الخضراء طويلة الأجل والتمويلات من شركة «إم تي آر كوربوريشن ليمتد».

ويؤكد التقرير أن الجهات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق الناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعمل على تعزيز إطار التمويل الانتقالي والإجتماعي، وتشديد معايير الإفصاح، وتحفيز الابتكار في أدوات التمويل المستدام. وعلى مستوى دولة الإمارات، يذكر التقرير أن الحكومة تبذل جهوداً حثيثة لتنويع مزيج الطاقة، وخفض الإنبعاثات الكربونية، وترسيخ مكانة الدولة كمركز إقليمي للتمويل الأخضر والانتقالي من خلال إطلاق سياسات نوعية مثل «استراتيجية الإمارات للطاقة 2050»، و«استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050»، وهي مبادرات فتحت المجال أمام فرص إستثمارية واعدة في مجال البنية التحتية المستدامة والمشاريع منخفضة الكربون.

ويلفت التقرير إلى أن «مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة»، والتي تعد «سلطة دبي للخدمات المالية» أحد أعضائها المؤسسين، قامت مؤخراً بإصدار مسودة مبادئ التخطيط للتحول المناخي، والتي تهدف إلى مساعدة المؤسسات المالية على وضع خطط انتقالية موثوقة وشفافة وفعالة.



## الخليج في الصدارة: خمس دول خلبيّة تقود العالم في القوة الشرائية لعام 2025



2024، وذلك وفق بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وشكلت الأنشطة غير النفطية نحو 73.2% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، مقابل 26.8% للأنشطة النفطية، وهو ما يعكس تقدماً حقيقياً في جهود تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، وتحول دول الخليج نحو نموذج إقتصادي أكثر إستدامة وتنافسية.

ولا تقتصر الدوافع وراء هذا التفوق على النمو الكلي للإقتصاد، بل تمتد إلى سياسات مالية وإصلاحات هيكلية عززت من قدرة المواطن الخليجي الشرائية.

### عوامل وأسباب الصدارة

ويقول الخبير الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد الدولي الدكتور علي الإدريسي: إن تصدر دول الخليج - الكويت وقطر وعمان وال سعودية والإمارات - قائمة الدول الأعلى عالمياً في القوة الشرائية لعام 2025 وفق بيانات Numbeo 2025. يعكس مستوى معيشة مرتفعاً وقدرة شرائية كبيرة مقارنة ببقية دول العالم. ويرجع الإدريسي هذا التقدم إلى مجموعة مترابطة من العوامل أبرزها الفوائض المالية المدعومة بالإيرادات النفطية والغازية، والاستثمارات الضخمة في مشاريع التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى إعتماد أنظمة ضريبية وإصلاحات مالية تدعم جودة الخدمات العامة، فضلاً عن بنية تحتية حضرية متقدمة في مختلف المدن الخليجية.

تواصل دول مجلس التعاون الخليجي ترسیخ مكانتها كقوة إقتصادية قادرة على تعزيز الرفاهية وتحقيق نمو مستدام، ويأتي تصدر خمس دول خلبيّة لمؤشر القوة الشرائية لعام 2025 الصادر عن موقع Numbeo، ليؤكد صلابة هذا النموذج ونجاحه في خلق بيئة معيشية تُعد من الأعلى عالمياً. بينما يشهد الإقتصاد العالمي، وفق جريدة «النهار» اللبناني، موجات متلاحقة من عدم اليقين وتقلبات حادة في مؤشرات النمو، وتواصل دول مجلس التعاون الخليجي رسم مسار اقتصادي متميّز يضعها في طليعة الدول الأكثر قدرة على تعزيز مستويات المعيشة.

فقد إستطاعت هذه الدول، عبر مزيج من السياسات الإصلاحية والإستثمارات الإستراتيجية، أن تبني نموذجاً إقتصادياً قادراً على مواجهة التحديات وتوليد فرص نمو مستدامة، ويأتي تصدر خمس دول خلبيّة لقائمة أعلى الدول في القوة الشرائية لعام 2025 وفق المؤشر الصادر عن Numbeo، ليجسد هذه المكانة المتقدمة، ويعكس قوة بنية اقتصاداتها ونجاحها في توفير بيئة معيشية تُعد من الأفضل عالمياً.

فقد سجل مؤشر القوة الشرائية المحلي لعام 2025 الصادر عن موقع Numbeo تقدم الكويت وقطر وعمان وال سعودية والإمارات إلى صدارة الدول الأعلى عالمياً في مستوى القوة الشرائية، وهو ما يعكس مтанة إقتصادات الخليج وقدرتها على توفير مستويات معيشة مرتفعة وثابتة.

ويؤكد هذا التقدم المكانة المالية لهذه الدول وما حققته من ثبات إقتصادي رغم التقلبات الدولية في أسواق الطاقة، حيث يعد هذا التصنيف أحد أبرز المؤشرات الدولية التي تُقاس وفقها جودة الحياة ونمو الدخل الحقيقي، ما يُعزّز من الصورة العالمية لاقتصادات الخليج ككتلة صاعدة في النظام الإقتصادي الدولي.

### مؤشرات اقتصادية فعلية

هذا التفوق تدعمه مؤشرات اقتصادية فعلية ، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون نمواً بنسبة 3% في نهاية الربع الأول من العام 2025 ليصل إلى 588.1 مليار دولار ، مقارنة بـ 570.9 مليار دولار في الفترة نفسها من العام

## صندوق التنمية الوطني قدم قروضاً تجاوزت 13.9 مليار دولار في عام واحد السعودية... رخم للتمويل التنموي قائمة على التنوع والإستدامة



سمو الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض خلال حفل إطلاق مؤتمر التمويل التنموي

### التمويلات التنموية

وأكَّد نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني، محمد التويجري، خلال كلمته الإفتتاحية، أهمية هذه المنصة العالمية التي تطلق مرحلة جديدة في رحلة التمويل التنموي غايتها تحقيق أثر مستدام، مؤكداً أنه «من الرياض، وعبر مؤتمراً هذا، يقدم صندوق التنمية الوطني، رؤى واعدة في مجالات التنمية المختلفة، يشارك فيها نخبة من المتحدثين والخبراء من مختلف دول العالم، ويسهم الصندوق في إطلاق رخم جديد للتنمية».

أوضح التويجري «أن منظومة الصندوق قدّمت خلال عام واحد تمويلات تتجاوز 52 مليار ريال (13.9 مليار دولار)، أسهمت في إضافة نحو 47 مليار ريال (12.5 مليار دولار) إلى الناتج المحلي غير النفطي»، لافتاً إلى «أن منظومة الصندوق، التي تضم 12 صندوقاً تنموياً، دعمت أكثر من مليون مستفيد، وملأت آلاف المواطنين والمواطنات من فرص التمويل، وريادة الأعمال، إلى جانب مشاريع نوعية أسهمت في تنويع الاقتصاد، وتعزيز الإستدامة، وخلق فرص عمل مستدامة».

وأشار التويجري إلى «أن صندوق التنمية السياحي دعم ما يفوق ألفي مشروع سياحي، ومول صندوق التنمية الثقافية أكثر من

تعيش السعودية مرحلة مهمة ترتكز على التمويل التنموي القائم على الأثر والتأثير، والتنوع والإستدامة، ودعم رأس المال البشري، وتعزيز جودة الحياة. هذا التحول التنموي البارز، الذي يعكس الإنقال من مجرد الدعم المالي إلى الأثر المستدام، تجسد في إعلان منظومة صندوق التنمية الوطني تقديم تمويلات تجاوزت 52 مليار ريال (13.9 مليار دولار) خلال عام واحد، أسهمت في إضافة نحو 47 مليار ريال (12.5 مليار دولار) إلى الناتج المحلي غير النفطي.

هذه الأرقام، أُفصح عنها خلال مؤتمر التمويل التنموي، ضمن منصة «مومنتيوم 2025»، وتحت شعار «قيادة التحول التنموي»، الذي إنطلقت أعماله مؤخراً في العاصمة السعودية، تحت رعايةولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، في حضور أمير منطقة الرياض، الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز، في رحلة إثراء تنموي تصنع الفرص وتلهم المستقبل. وقد إستقطب المؤتمر أكثر من 150 متحدثاً، و120 دولة مشاركة، و30 عارضاً، لمناقشة التحديات، والفرص التمويلية العالمية في مجالات الصناعة، والإستدامة، والإبتكار، والمرونة الاقتصادية.



نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني حمد التويجري



وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح

### القوة العاملة

بدوره، أفاد وزير السياحة، أحمد الخطيب، خلال جلسة حوارية على هامش مؤتمر التمويل التنموي، بأن منظومة السياحة توظف نحو 10 % من القوة العاملة العالمية، أي نحو 350 مليون شخص، ويُعد هذا القطاع أحد المحرّكات الرئيسيّة لتنويع الاقتصاد السعودي وتحقيق «رؤية 2030».

ووفق الخطيب، فإن السياحة السعودية شهدت نمواً غير مسبوق على مدار السنوات العشر الماضية، وتحديداً في الأعوام الخمسة الأخيرة، وإنه يترأس ثلاثة من 12 صندوقاً تنموياً في المملكة، بما في ذلك صندوق التنمية السياحي، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق الفعاليات الإستثماري.

وأشار الخطيب إلى أن الصناديق التنموية تلعب دوراً مهماً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فهي تتعامل مع وكالات التمويل المحلية والوطنية والإقليمية مثل البنك الدولي، وصناديق التنمية الأخرى في المنطقة، وصندوق التنمية الإسلامية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وغيرها، لدعم أكثر من 800 مشروع تشمل المياه النظيفة، المستشفيات، المدارس، الطرق، المطارات، وغيرها، موضحاً أن صندوق التنمية السياحي، تم إنشاؤه لتحفيز القطاع، وهو مهم جداً لتحقيق أهداف «رؤية 2030»، مؤكداً أن القطاع الخاص هو اللاعب الرئيسي في السياحة نظراً لدوره الكبير في خلق فرص العمل، متوقعاً أن يرتفع عدد العاملين في السياحة

1500 مشروع تقافي، بينما أسهم الصندوق الصناعي في تمويل 400 مشروع خلال الفترة نفسها، لافتاً إلى «أن الصندوق الصناعي خصص أكثر من 20 % من محفظته لمشاريع الطاقة المستدامة، تشمل قدرات للهيدروجين الأخضر تبلغ 3.8 غيجاواط، ومشاريع للطاقة الشمسية بقدرة 2.6 غيجاواط، ضمن جهود المملكة لتعزيز الاقتصاد الأخضر عالمياً».

### استثمارات البنية التحتية

من جانبه، ذكر وزير الاستثمار السعودي، المهندس خالد الفالح، «أن المملكة تمثل وجهة رئيسية لجذب رأس المال العالمي، خصوصاً من الدول المتقدمة»، موضحاً أنه «في حلول العام 2030، وربما بعده بعامين، سيُستثمر نحو تريليون دولار في البنية التحتية»، وقال: «تسعى الأموال من الدول المتقدمة، مثل أوروبا واليابان، إلى الاستثمار في وجهة توفر اليقين الطويل الأمد والعوائد المستقرة، وتعد السعودية من أبرز هذه الوجهات»، معتبراً «أن جزءاً كبيراً من هذه الاستثمارات مرتبطة بالمعاشات والتأمين؛ ما يجعل اليقين بالعوائد أمراً حيوياً».

وأشار الفالح إلى «أن المملكة تركز على تطوير مشروعات بنية تحتية مستدامة تشمل المطارات الكبيرة، والتحليلية، والموانئ، ومراكز التوزيع، وفق معايير المستدامة والتمويل الأخضر؛ لضمان جذب استثمارات بbillions الدولارات تدعم «رؤية 2030».

إلى نحو 500 مليون في حلول العام 2034، ويستفيد منه بشكل كبير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نحو 80% من أعمال السفر والسياحة، وقد مول الصندوق أكثر من 10 آلاف شركة صغيرة ومتوسطة خلال السنوات الثلاث الماضية».

### صندوق الفعاليات الاستثماري

أما صندوق الفعاليات الاستثماري، فتحث الوزير الخطيب عن تأسيسه بغرض تطوير البنية التحتية للفعاليات مثل المارينا، والمسارح، والمرافق السياحية، وتمويل القطاع الخاص لبناء وتشغيل هذه المواقع بتكلفة تمويلية جذابة، ما يتيح إستثمار الأموال في البنية التحتية «الناعمة» بعد أن توفر الحكومة البنية التحتية «الصلبة» كالطرق، والمطارات، والكهرباء، مشيراً إلى أن تطوير المشاريع الكبرى مثل مشروع البحر الأحمر وجزره يخلق وظائف متعددة ويسهم في تنويع الاقتصاد وزيادة الازدهار، مؤكداً أن التمويل التنموي يلعب دوراً أساسياً في فتح القيمة الإقتصادية والإجتماعية لأي موقع سياحي.



وزير السياحة أحمد الخطيب

## أكد أن المنظومة تكتمل بالكافاءات وتكامل الأدوار مع «الديوان العام للمحاسبة» وزير المالية السعودي محمد الجدعان: نظام رقابة مالي جديد يحمي المال العام ويرصد المخاطر مبكراً في السعودية



وزير المالية السعودي محمد الجدعان

والمختصين في المالية العامة، وذلك في قاعة المؤتمرات في المقر الرئيس للديوان العام للمحاسبة في مدينة الرياض. ويأتي تنظيم الملتقى في إطار التعاون القائم والأدوار التكمالية بين الديوان العام للمحاسبة ووزارة المالية في مجال الرقابة المالية على إيرادات الدولة ومصروفاتها وكافة أموالها المنقولة والثابتة، إلى جانب تعزيز إلتزام الجهات الحكومية بالأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات ذات الصلة، بما يدعم كفاءة الإنفاق ويرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة.

أعلن وزير المالية السعودي محمد الجدعان «أن نظام الرقابة المالية الجديد يمثل «تحولًا جوهريًا» في منهجية الرقابة، عبر نموذج أكثر مرونةً وشمولًا، يرتكز على التمكين وحماية المال العام، ويسهم في تعزيز الرقابة التقنية، والكشف المبكر عن المخاطر ومعالجتها بكفاءة».

جاءت تصريحات الجدعان خلال فعاليات النسخة الأولى من «ملتقى الرقابة المالية»، في الرياض، حيث شدد على «أن بناء منظومة رقابية حديثة لا يكتمل من خلال الأنظمة وحدها، بل عبر الإستثمار في الكفاءات الوطنية، وتعزيز ثقافة العاملين داخل المؤسسات»، مؤكداً «أن التطوير الحقيقي تقويه العقول قبل اللوائح»، مشيراً إلى «نجاح التحول في نظام المراقبة»، لافتاً إلى «أن هذا النجاح يعتمد على تضافر الجهود بين الجهات ذات العلاقة، في مقدمها وزارة المالية والديوان العام للمحاسبة، بما يضمن رفع جودة الحكومة على المال العام، وتحسين الإستجابة للمخاطر قبل تفاقمها».

وكان قد إنعقد الملتقى بعنوان «رفع الوعي بأهمية الرقابة المالية وتعظيم أثرها»، بتنظيم مشترك بين الديوان العام للمحاسبة ووزارة المالية، وفي حضور عدد من القيادات العليا

## السعودية تقر ميزانية 2026: «حسابات مالية» في قلب المرحلة الثالثة لـ «رؤية 2030»



ولي العهد رئيس مجلس الوزراء سمو الأمير محمد بن سلمان وتقديرات الاقتصاد العالمي، وأن المملكة مستمرة في التركيز على تنمية القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار، وتسرير وتيرة التحول الاقتصادي بما يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030». من جهته، أعلن وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، أن ميزانية العام 2026 تؤكدمواصلة الإنفاق الإستراتيجي على المشاريع التنموية وفق الإستراتيجيات القطاعية وبرامج «رؤية 2030»، مشدداً على أن تصريحات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عقب إقرار الميزانية تؤكد أولوية المواطن في خطط الحكومة.

أقر مجلس الوزراء السعودي، برئاسة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، الميزانية العامة للدولة لعام المالي 2026 التي تستهدف الموازنة بين الحسابات المالية، وتكثيف جهود تنفيذ وتفعيل برامج ومشاريع رؤية المملكة 2030 لضمان تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مستدام.

ووجه ولي العهد الوزراء والمسؤولين بالإلتزام الفاعل في تنفيذ ما تضمنته الميزانية، من برامج ومشاريع تنموية واجتماعية تُسهم في تحقيق مستهدفات «رؤية 2030» ووضع المواطنين وخدمتهم في صدارة أولوياتها.

ويقول الأمير محمد بن سلمان إنها «تؤكد أن مصلحة المواطن في صدارة أولويات حكومة المملكة وما تحقق من إنجازات كبيرة كان بفضل الله ثم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وجهود أبنائها وبناتها»، مشيراً إلى أن «ما حققه المملكة من تحول هيكلية منذ إطلاق رؤية 2030 أسهم في تحسين معدلات نمو الأنشطة غير النفطية، وإستمرار احتواء التضخم عند مستويات أدنى من نظيراتها العالمية، وتطوير بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في التنمية، وترسيخ مكانة المملكة مركزاً اقتصادياً وإستثمارياً عالمياً»، لافتاً إلى أن «ميزانية 2026 تؤكد عزم الحكومة على تعزيز متانة ومرونة الاقتصاد المحلي بما يُسهم في إستدامة نموه وتمكنه من تجاوز تحديات

## كيف أصبح الخليج ملاداً للإسثمارات الآسيوية وسط اضطرابات الأسواق الكبرى؟

عن النفط والغاز، وتوازيًّا مع إرتفاع الطلب من المستثمرين الآسيويين الذين يعيدون تشكيل محافظهم. ويرجع هذا التحول جزئياً إلى إرتفاع حذر المستثمرين من سندات الخزانة الأمريكية، في ظل تباطؤ الاقتصاد الصيني والسياسات التجارية الحمائية التي تنتهجها واشنطن.

وأكَّد نور صفا، رئيس أسواق الدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى بنك «إتش إس بي سي»، أن «هناك تحولاً واضحاً مع قيام المستثمرين الصينيين بالتنوع بالنشاط بعيداً عن الإستثمارات القائمة في الولايات المتحدة»؛ مشيراً إلى «أن المستثمرين الصينيين باتوا الآن أكثر إرتياحاً تجاه المنطقة، ويضاعفون إستثماراتهم في كل من السندات والقروض».

شهدت سندات وقروض دول الخليج العربي تدفقاً كبيراً من المستثمرين الآسيويين هذا العام (2025)، ما يعكس تعميق العلاقات التجارية والمالية مع المنطقة سريعة النمو، ويأتي في ظل إرتفاع حالة عدم اليقين التي تخيّم على أكبر اقتصادين عالميين: الولايات المتحدة والصين.

وتشير بيانات مجموعة بورصات لندن إلى أن إصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قفزت بنسبة 20% على أساس سنوي، لتصل إلى 126 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، مما يضع المنطقة على مسار تحقيق رقم قياسي في إصدارات الديون للعام بأكمله.

ويأتي النمو في إصدارات ديون منطقة مجلس التعاون الخليجي مدفوعاً ب حاجتها المتزايدة لتمويل جهود التنويع الاقتصادي بعيداً

## دبي تلعب دوراً محورياً في تبني أحدث التقنيات لخدمة قطاعاتها الحيوية «جي بي مورغان»: الإمارات ستصبح مركزاً عالمياً للذكاء الإصطناعي في العام 2031



100,000 زائر يومياً و 6.500 مركبة يومياً، ما قدم دليلاً عملياً على كفاءة البنية التحتية الرقمية في دبي وقدرتها على إدارة الفعاليات الكبرى بذكاء، مشيراً إلى مركز دبي المالي العالمي كبيئة حاضنة للأعمال والإستثمارات المتطرفة.

في المقابل، ذكر التقرير أن أبوظبي تقود الجانب السيادي من الإستراتيجية الوطنية بإستثمارات ضخمة وخطط حكومية شاملة، إذ كشفت حكومة أبوظبي في يناير/كانون الثاني 2025 عن إستراتيجيتها الرقمية للأعوام 2025-2027، بإستثمار قدره 13 مليار درهم. وكان الهدف الأبرز هو أن تصبح أبوظبي أول حكومة في العالم تعتمد بالكامل على الذكاء الإصطناعي في حلول العام 2027. وتتضمن الخطة تنفيذ أكثر من 200 حل مبتكر للذكاء الإصطناعي عبر الخدمات الحكومية المختلفة، لترسيخ مكانة الإمارة كمركز عالمي للابتكار 6. وتعتمد الإمارة على شركات وطنية عاملة مثل مجموعة «G42» وشريكها التابعة «برسait» لتنفيذ هذه الرؤية بالتعاون مع جهات مثل شرطة أبوظبي، ودائرة الطاقة، وشركة أدنوك.

كشف تقرير موسع صادر عن بنك «جي بي مورغان» أن الإمارات تقود تحولاً جزرياً في بنيتها الاقتصادية، حيث تنتقل من الاعتماد على النفط إلى إقتصاد رقمي تقوده التكنولوجيا المتقدمة، موضحاً أن الدولة تتبنى إستراتيجية سيادية في الذكاء الإصطناعي، حيث تعمل دبي وأبوظبي على ترسيخ مكانة الدولة كمركز عالمي لهذا القطاع في حلول العام 2031. وأبرز التقرير دور دبي المحوري في تبني أحدث التقنيات لخدمة قطاعاتها الحيوية، مشيراً إلى نقاط مفصلية في مسيرة الإمارة، بحسب بلومبيرغ.

ولفت التقرير إلى تأسيس مشروع مشترك يحمل اسم «آيثر»، وهو شراكة بين شركة «بالانتير العالمية» و«دبي القابضة». يهدف هذا التحالف إلى تسريع تبني الذكاء الإصطناعي في الصناعات ذات الأولوية لدبي، ما يعكس نهج الإمارة في الإنفتاح على الشراكات الدولية لتعزيز تنافسيتها.

كما إشتهد التقرير بفعالية «إكسبو دبي» كنموذج حي لقدرات المدن الذكية في الدولة، حيث تم نشر تقنيات شركة «برسait» لمراقبة وإدارة الحشود، وشمل ذلك تحليل بيانات أكثر من



The Bridge to your Future



# BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS



- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) , in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI ) "Principles for Responsible Banking"



GLOBAL  
FINANCE

البنك العربي...  
أفضل بنك في الشرق الأوسط  
لعام 2025

[arabbank.com](http://arabbank.com)



البنك العربي  
ARAB BANK



السوق - بول بدار -